جامعة د.مولاي الطاهر ـ سعيدة ـ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ـ(LMD)ـ في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية ومنظمات اقتصادية دولية

إعداد الطالبين:
- **بلقوراري علي**
- **مخطاري صدام حسين**

إشراف الأستاذ:
– بن زايد أمحمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ بن زايد أمحمد.....جامعة سعيدة .....مشرفاً مقرراً

الأستاذة عياشي حفيظة .....جامعة سعيدة .....رئيساً

الأستاذ سلطاني محمد رضا.....جامعة سعيدة .....عضوا مناقشاً

السنة الجامعية : 2014 – 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

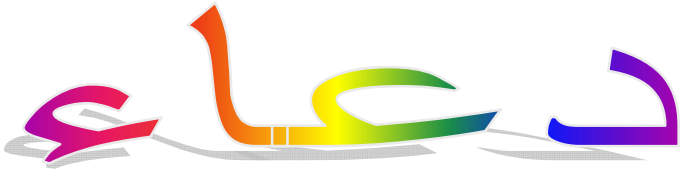

-اللهم إني أسألك إيمانا دائما و أسألك قلبا خاشعا

و أسألك علما نافعا و أسألك يقينا صادقا و أسألك

دوام النجاة من كل بلية ،من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلن

تجد له وليا مرشدا

التشـــكـــرات

- *أحمدك ربي حمدا كثيرا يليق بجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم، لك الحمد كما أثنيت على نفسك ولك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد في الأولى و الآخرة ، وأنت الغني عن العالمين.*
- *وعرفانا بالجميل والتقدير، نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بن زايد أمحمد"الذي وجهنا وأرشدنا لإنجاز هذا العمل المتواضع كما نرجو أن ينال إعجابه،و إلى كل الأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومنظمات اقتصادية دولية الذين تحملوا عنا تدريبنا والذين حملوا مشعل العلم فكانوا قدوتنا وأخص بالذكر الأستاذين سلطاني محمد رضا والأستاذة عياشي حفيظة ،راجينا من المولى-عز وجل- أن يجزيهم عنا أفضل جزاء*
- *والى عمال وعاملات المكتبة خاصة "زبير" والشكر الجزيل إلى من ساعدني في انجاز هاته المذكرة الأخوان زكرياء وسعيد.*
- *والى كل من أحبهما من قلبي أخي علي بلقوراري وأخي دحماني عبد الصمد .*
- *إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.*

إهداء

إلى كل من ضحى بالغالي و النفيس من اجل أن تنعم الجزائر بالسلم و السلام

إلى من غرس فيّ حب العلم و التميز وانتظر نجاحي لحظة بلحظة والدي الكريم إلى التي حملتني كرها ووضعتني كرها، وتعبت لراحتي،وشقت لسعادتي أمي العزيزة إلى إخوتي و أخواتي و كل أفراد العائلة كل واحد باسمه

إلى التي وضعت حجر الأساس لسعادتي وعلّت بنيان أفراحي و رممت تصدعاتي الداخلية

إلى زملاء الدراسة ورفقاء الدرب وهم :

تلي مصطفى .بن زهرة عادل. صعدلي محمد .سماعي إبراهيم معزوز الناصر

وكل أصحابي إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد إلى من سلك طريق العلم يبتغي بوجه الله

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بلقوراري علي

إهـــداء

إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنانها سقتني إلى من وهبتني الحياة منحتني الحب والحنان ربتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف والحياة إلى تلك المرأة العظيمة صديقتي وحبيبتي أمي الحنون.

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي وتوسم في درجات العلي والسمو إلى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.

إلى من لا تحلو الحياة بدونه إلى روح أخي الطاهرة عبد الحق رحمه الله.

إلى من ربت أجيالا وأجيالا إلى جدتي رحمها الله تعالى الحاجة خضرا

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم إلى من يعيش في ظل وجوده أملي أهلي وإخوتي الشيخ ، طيفور ومحمد إلى أخواتي فاطمة، حفصة وعائشة،مروة والى زهرة البيت رتيبة إلى أخوالي وخالاتي إلى ابن خالي الصغير عبد الحق إلى أعمامي وأبنائهم خاصة عبد الرحمان إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أصدقائي: الشيخ م ، بالفوضيل ن ، طرشي م ، بالحاجي ع،فتح الله ع ، بلال ، عثمان، قاسمي ع ، أحمد م إلى كل من يحمل لقب مخطاري.

-إلى أغلى كتكوتة ربيتها بحنان عبير زش

إلى الإخوان اللذان لم تلدهما أمي:كمال وحاج علي نور الدين.

إلى من جمعني بهم مشعل العلم طلبة السنة الثالثة علوم سياسية علاقات دولية، إلى المتميزة بأخلاقها والتي قدمت لي الكثير نور فاطنة سارة.

إلي من اعتبرتني أخا لها رغم كل شيء مولاي نسيمة.

إلى عائلة خوني خصوصا عبد البارئ حبيب الروح عزيز أمه وأبيه.

إلى كل أساتذتي الكرام وبالأخص بن زايد أمحمد وسلطاني محمد.

إلى كل أهلي وجيراني وأصدقائي ولكل من أحبني ودعا لي بالتوفيق أهدي هذا العمل المتواضع.

صدام حسين مخطاري

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

الفصل الأول:الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول:تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني:خصائص السياسة الخارجية وأنماطها

المبحث الثاني:أهداف السياسة الخارجية وأجهزتها

المطلب الأول:أهدافها

المطلب الثاني:أجهزة السياسة الخارجية

المبحث الثالث:أهم نماذج صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول:النموذج الاستراتيجي

المطلب الثاني:نموذج صنع القرار ونموذج السياسة البيروقراطية

الفصل الثاني::خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان

الفصل الثاني::خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان

المبحث الأول:التدخل الأمريكي في العراق

المطلب الأول:خلفيات التدخل الأمريكي في العراق

المطلب الثاني: أهداف التدخل الأمريكي في العراق

المطلب الثالث: نتائج التدخل الأمريكي في العراق

المبحث الثاني:التدخل الأمريكي في أفغانستان

المطلب الأول:خلفيات التدخل الأمريكي في أفغانستان

المطلب الثاني:أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان

المطلب الثالث:نتائج التدخل الأمريكي في أفغانستان

الفصل الثالث:الإستراتيجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وأهم سيناريوهاته

المبحث الأول: دوافع وأهداف سعي إيران لتطوير برنامجها النووي

المطلب الأول:إسرائيل والوجود العسكري في الخليج

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الإيرانية

المبحث الثاني:المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: رد الولايات المتحدة الأمريكية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المطلب الثاني: رد الترويكا الأوربية و روسيا

المبحث الثالث: الملف النووي الإيراني وسيناريوهاته

المطلب الأول:سيناريو بناء قوة نووية

المطلب الثاني:سيناريو التراجع

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

منذ بداية الثمانينات شهد العالم عدة تغيرات اتسمت بتدعيم و توسيع نطاق الانفراج و التعاون الدولي و برزت ملامح النظام الدولي الجديد بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم و ظهور قوى دولية عظمى جديدة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه و انتقال العالم من نظام القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية.

و مع قدوم القرن الحادي والعشرين قام المحافظين الجدد سنة 1996 بوضع استراتيجيات تحدد توجهات السياسية و الإستراتيجية للولايات المتحدة ومتمثلة في الدعم اللامحدود لإسرائيل والحيلولة دون قيام دولة فلسطين و إزالة النظام العراقي و التدخل في أفغانستان واحتواء جميع الأنظمة العربية وصولا إلى ضرب سوريا و إعادة هيكلة المنطقة بما يلاءم الإستراتيجية الأمريكية و الإسرائيلية معا.

ومع وقوع أحداث 11سبتمبر 2001 التي استغلتها الولايات المتحد الأمريكية بذكاء كبير من اجل تغطية حروبها الوحشية بحجة محاربة الإرهاب.مثلت هذه الأحداث نقطة تحول للسياسة الأمريكية اتجاه العالم أنها إشارة جديدة لعقيدة حرب وقائية تعلنها واشنطن على أي منطقة في العالم ترى فيها تهديدا لمصالحها حسب زعمها ‘فلقد بدأت ملامح السياسة الأمريكية الجديدة اعتمادا على مبدأ مهم أعلنه الرئيس بوش في 20 سبتمبر 2001 .المبني على النظرة الأمريكية الأحادية وكذلك استخدمت إدارة جورج بوش أحداث 11 سبتمبر 2001 المنسوبة لتنظيم القاعدة لتغير مبادئ الإستراتيجية العسكرية الأمريكية التقليدية القائمة على " الاحتواء بمبدأ جديد عرف بمبدأ بوش والقائم على **الضربة الاستباقية** التي شرحها الرئيس بوش في خطابه "في جانفي 2002.

كما وقد قسمت واشنطن العالم وفقا لرغبتها و جاء الرئيس بوش بمحور الشر الذي يشمل العراق وأفغانستان و إيران و كوريا الشمالية ، وقد قامت واشنطن بإعادة صياغة خريطة جيو سياسية تعيد رسم الحدود العالمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط و العالم الإسلامي .

-ما هي خلفيات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط؟

-ما مدى تأثير 11سبتمبر على توجهات السياسة الأمريكية الخارجية تجاه ملف إيران النووي ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

1- ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية ؟

2-ما هي دوافع وأهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان؟

3-ماهي أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني؟

أسباب الدراسة :

– مبررات ذاتية :

اخترنا هذا الموضوع بسبب رغبتنا في إثراء البحث العلمي بمعلومات متعلقة بالسياسة الخارجية بصفة عامة و السياسة الأمريكية بصفة خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما و إيران على وجه الخصوص .

–مبررات موضوعية :

بصفتنا طلبة في العلوم السياسية كان لابد علينا الإلمام بالأهمية التي تحتلها السياسة الخارجية بحكم أن ميدان العلاقات الدولية تديره فواعل متغيرة و تمثل الدولة الفاعل الرئيسي فيها.

و بما أن أحداث 11 من سبتمبر مثلت نقطة تحول مهمة السياسة الأمريكية اتجاه العالم أردنا رصد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية التي أصبح فهمها ضرورة تحتمها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

كما أن العلاقات الأمريكية الإيرانية لطالما أثير حولها جدل كبير بسبب العداء بين طهران و واشنطن منذ 1979 و الذي يرجع لأسباب ستذكر في سياق الموضوع .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه طهران و منطقة الشرق الأوسط التي تمثل منطقة مصالح أمريكا من جهة و منطقة توتر خاصة مع الوجود الإسرائيلي و بروز إيران كقوة إقليمية تهدد من جهة أخرى مصالح واشنطن .

أدبيات الدراسة :

قد سبق تناول هذا الموضوع من قبل العديد من الكتاب بأطروحات مختلفة ومتجددة بحكم أن ميدان العلاقات الدولية تديره فواعل متغيرة وباعتبار الدولة الفاعل الرئيسي فيها .

كما أن أحداث 11 من سبتمبر مثلت على حد قول المؤرخ الشهير بول كندي "بداية القرن الواحد والعشرين و الألفية الثالثة ."

هذه الأحداث جعلت العالم يتحدث عن ما قبل 11 من سبتمبر و ما بعدها أي أنها كانت مرحلة انتقالية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة و العالم ككل بصفة عامة.

ومن بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع :

- الدكتور شاهر إسماعيل شاهر في كتابه "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001"
- و الكاتب باسو راموني في كتابه حروب القرن الواحد و العشرين ترجمة أنطوان أبو زيد الذي يرى فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسود العالم كما لم تسده أي دولة من قبل .
- و كتاب أخر أمريكا على مفترق الطرق لفرانسيس فوكوياما الذي يدرس السياسة الخارجية الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001 و الحرب على العراق و الكتاب يشرح الوضع الذي ظلت فيه إدارة بوش الطريق الصحيح .

الإشكالية :

بما أن السياسة الخارجية لأي دولة في العالم تقوم على أساس المصالح بالدرجة الأولى و تخضع لمتطلبات السياسة الداخلية ،و بما أن موضوعنا هو السياسة الخارجية التي تسير وفق محددات ،هذه المحددات تعتمد على أن مصلحة واشنطن أولا ولو قامت على دمار دول و وحدات سياسية أخرى و هذا ما شهدناه في العراق و أفغانستان .

و بما أن إيران كسابقاتها واشنطن من الدول الراعية للإرهاب و الدول المارقة التي تمثل تهديدا لمصالحها خاصة في منطقة الشرق الأوسط .و قد ازدادت وثيرة العداء بين واشنطن و طهران بعد أحداث 11 من سبتمبر التي عصفت بأمريكا شعبا و حكومة .

فأول ما يتبادر لدينا هو طرح السؤال التالي :

-ماهي خلفيات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط؟

-ما مدى تأثير 11سبتمبر على توجهات السياسة الأمريكية الخارجية تجاه ملف إيران النووي ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

1- ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية ؟

2-ما هي دوافع وأهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان؟

3-ماهي أبعاد الإستراتيجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني؟

الفرضيات :

1. كلما زادت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للسلع الدولية (النفط) زاد تدخلها في الشرق الأوسط .
2. السياسة الخارجية الأمريكية هي مرآة عاكسة لسياسة الداخلية و متطلباتها.
3. أحداث 11 من سبتمبر ماهي إلا ذريعة تستعملها واشنطن لتغطية حروبها تحت حجة محاربة الإرهاب و لإظهار أمريكا في صورة الدولة التي لا تريد الحرب و لكن الآخرين يجبرونها على ذلك . و لذلك فهي في حالة دفاع شرعي عن النفس
4. هناك علاقة ترابطية بين تحقيق الأمن في الشرق الأوسط و بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إيران .
5. تلعب إسرائيل دور جد مهم من أجل زيادة و وتيرة الصراع الأمريكي الإيراني كي تزج واشنطن في مغامرة أخرى مثل مغامرتها في العراق.
6. الملف النووي ماهو إلا ذريعة تستعملها واشنطن من أجل الضغط على إيران و عزلها عم المجتمع الدولي للحيلولة دون بروز هذه الأخيرة كقوة إقليمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية .
7. إيران ليست فاعل في العلاقات الدولية بل مجرد أداة فهي كالفزاعة التي تستعملها واشنطن متى أرادت لتخوف بها دول المنطقة عامة و الدول الخليجية خاصة .
8. إن التواجد الأمريكي في العراق و أفغانستان لا يمثل تهديدا لإيران فقط بل هو ضمن مخططات أمريكية سابقة تتمثل في سياسة الزحف البطيء الذي ينتهجه البنتاغون من أجل الاقتراب من الحدود الروسية و الصينية .

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : السياسة الخارجية الأمريكية.

المتغير التابع : إيران

المتغير الوسيط : أحداث 11 سبتمبر 2001

المناهج المعتمدة في الدراسة :

المنهج التاريخي : هو ذلك المنهج الذي يعني سرد وقائع تاريخية سنستعمله في دراستنا من أجل معرفة التطور التاريخي الذي مرت به السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط و إيران .

منهج دراسة الحالة : هو منهج يعني بدراسة حالة معينة لإحاطتها و الكشف عن جميع حيثياتها و العوامل المؤثرة فيها .

المنهج المقارن :استخدمناه من أجل مقارنة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قبل و بعد أحداث 11 من سبتمبر اتجاه الشرق الأوسط .

المنهج العلمي التجريبي : هو منهج علم العلاقات الدولية و تبعا له فان عملية المعرفة تبدأ من الواقع الدولي أي دراسة الواقع الدولي و وقائع العلاقات الدولية و وقائع البيئة الدولية كما هي.

الصعوبات :

ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا كثيرة المراجع و المعلومات مما يجعل من عملية التنسيق بين المعلومات عملية صعبة هذا بالنسبة للجانب النظري ،أما الجانب التطبيقي فكان من الصعب علينا إيجاد مراجع تقدم تفسيرا حقيقيا للواقع بعيدة عن الذاتية و التحيز لأي طرف .

الاقترابات :

اقتراب صناعة القرار : يتناول الجوانب النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة في عملية صنع القرار و قد تم استخدام هذا الاقتراب في دراستنا من أجل التعرف على مختلف المؤثرات التي توجه صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

اقتراب القيادة السياسية و الذي تدرس موقع القيادة و مكانتها و تأثيرها .و تأثرها بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد به تلك القيادة، و اتخذنا هذا الاقتراب عند تطرقنا للقيادة الإيرانية التي تتجسد من خلاله شخصيتها القيادية السياسية و أهم صلاحياتها.

الاقتراب العلمي السلوكي : لدراسة الجانب السلوكي للإفراد داخل المؤسسة السياسية و كيف يسهم السلوك غير رسمي في صنع السياسة الخارجية .

تقسيم الموضوع :

قسمنا هذا إلى ثلاث فصول :

- نبدأ بالمقدمة .
- حيث اشتمل الفصل الأول على دراسة نظرية للسياسة الخارجية .
- أما الفصل الثاني فشمل خلفيات و أهداف و نتائج التدخل الأمريكي في العراق و أفغانستان.
- وبالنسبة للفصل الثالث التطبيقي تطرقنا إلى الملف النووي الإيراني و سيناريوهاته.

الفصل الأول

الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

سيتم التعرض من خلال هدا الفصل إلى الإطار النظري للسياسة الخارجية، و ذلك بالتطرق لتعريف السياسة الخارجية و مختلف التعريفات التي قدمت حولها، و خصائصها و أنماطها و أهميتها و محدداتها، .هذا فيما يتعلق بالمبحث الأول، أما المبحث الثاني، فيتم التطرق فيه لأهداف السياسة الخارجية و أجهزتها ووسائل تنفيذها، أما المبحث الثالث فيتم التطرق من خلاله لأهم نماذج صنع السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

مع تطور مفهوم السياسة الخارجية من ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن العسكري الى ظاهرة متعددة الأبعاد مرتبطة بشتى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات، و مع تعدد القضايا العالمية و توسع المحيط الدولي، زاد تعقيد الظاهرة و زادت أهميتها، وفقا لهذا التطور ظهرت عدة محاولات لتفسير السياسة الخارجية على رأسها جهود مارغريت سبراوت،ريتشارد،جيمس روزناو و تشارلز هيرمان...و غيرهم، و إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية فلن نجد اتفاقا واضحا أو تعريفا دقيقا حول مصطلح السياسة الخارجية، في أدبيات السياسة الخارجية فهناك تعريفات مختلفة باختلاف الأبعاد و الأنساق، و سنحاول التطرق إلى عدد من التعريفات التي تفسر السياسة الخارجية بتصورات مختلفة : يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على ما فيه تحقيق المصلحة القومية[1]؛ أو على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية للدولة[2].

و يعرفها مارسيل ميرل بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود."[3].

و من أكثر التعريفات عمومية تعريف حامد ربيع" السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، و يقول إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه اسم السياسة الخارجية" [4].

كما تعرف على أنها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي بمعنى أنها الفكرة المكونة لدى الدولة، عن أهدافها ووسائل تحقيقها في المجال الدولي " [5]

---

[1] محمد طه بدوي و ليلى امين مرسي،مدخل إلى العلوم السياسية،(القاهرة;منشاة المعارف، 2001)،ص328

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية و إستراتيجية ادارة الأزمات،(الأردن:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،ط.1، 2005)،ص61 .

[3] ميرل مارسيل، السياسة الخارجية،ترجمة : خضر خضر،سلسلة أفاق دولية 2، ،(بيروت : جروس برس ،د،ت،ن) ، ص 03 .

[4] محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،(بيروت:دار الجيل،ط.2، 2001)،ص07.

[5] محمد طه بدوي وليلى امين مرسي'مرجع سابق'ص349 .

و هناك اتجاه يرى أن السياسة الخارجية تحدد بأهداف الدولة في المحيط الخارجي، و من هؤلاء سيبوري الذي يعرفها على أنها"مجموعة من الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البينة الدولية باستعمال النفوذ و القوة بل و العنف في بعض الأحيان"[1].

و هناك تعريفات تشير إلى أن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات و تصرفات صانعي القرار في البيئة الخارجية، و من بينها تعريف تشارلز هيرمان حيث يقول: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التى يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[2] .

و يعرفها مازن الرمضاني على أنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار".[3]

و يمكن تعريفها بأنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول و يشمل ذلك قدرتها على صعيد تحقيق مصالحها و أمنها في المحيط الخارجي على المدى القريب و البعيد[4]

و يعرفها فلادمير سوجاك بأنها "نشاط الدولة الموجه نحو تامين مصالحها بالدول الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى"[5].

و من أكثر التعاريف شمولا ذلك التعريف الذي يقدمه روزناو حيث يعرفها على أنها"منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا"[6].

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة النشاطات التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والتي تعكس سلوكيات صانعي القرار فيها و إيديولوجية نظامها السياسي، وتوجيهاتها الفكرية و المجتمعية وفق برنامج عمل يحقق مصالحها الوطنية كما يرتبط مفهوم السياسة الخارجية بعدة مفاهيم أخرى يجب التفرقة بينها حتى لا تخلط الأمور، من بينها الدبلوماسية و الإستراتيجية السياسة الدولية و العلاقات الدولية:

1)**السياسة الخارجية والدبلوماسية**: يعتبر مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا وعلاقة بالسياسة الخارجية ، اذ كثيرا ما يستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع تتضمن ضم وتنفيذ السياسة الخارجية اما معناها كما في تعريف جورج كينان : " عملية الاتصال بين الحكومات "

فالدبلوماسية من الناحية اللغوية دراسة الوثائق ا دانها مشتقة من الكلمة الإغريقية DIPLOMA التي تعني بانها مطوية بشكل معين [1]. الى جانب دلك فان الدبلوماسية تعني دراسة الوثائق القانونية والادراية والمهمة ، كما انها تتضمن دراسة السجلات والمفكرات والمخطوطات .[2]

---

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص08.

[2] المرجع نفسه،ص 09.

[3] المكان نفسه.

[4] بطرس بطرس غالي و محمد خيري عيسى،المدخل فى علم السياسة،(القاهرة مكتبة الانجلومصرية،ط6 ،1979)،ص309.

[5] عامر مصباح،الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،ط,2، 2006)،ص29

[6] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص 11.

و تتعدد تعريفات الدبلوماسية و تتنوع،فقد عرفها الدبلوماسي البريطاني ارنست ساتو Ernest Satow بأنها ؛*استخدام الذكاء و اللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة "[3] .

اما Quincy WRIGHT فانه يعرف الدبلوماسية : بانها تعني استخدام التكتيك في اية مفاوضة او في محضر جلسة ، وبصورة عامة انها تستخدم في العلاقات الدولية بانها تعني فن المفاوضة لتحقيق الاهداف الجماعات مع الحد الادنى من الكلفة [4]

وهي الفن و العلم الذي تحاول به الدولة تحقيق أهدافها في المياسة الخارجية و تفادي الصراع المسلح .[5]

و يمكن القول أن الدبلوماسية "هي مجموعة القواعد و الأعراف الدولية و الإجراءات و المراسم و الشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي" [6].

و يعتبر جوهر الدبلوماسية هو تسوية الخلافات بالطرق السلمية و خلق بيئة تعاونية.

2)السياسة الخارجية والاستراتيجية : يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية الى الإغريق حيث تميز حياتهم الحرب والقتال ، وهذه الكلمة من حيث المضمون ، كانت تشير عندهم " بفن القائد" وهي تعني عندهم "فن الاشياء العامة " الا ان هذه الكلمة تتميز بالتطور ، فعليه نرى ان مدلولها لا يشير الى تعيين مضمون مطلق و ثابث، كونها كلمة تتصف بالنشاط والدينامية ، او عمل فعل معين في مجال من المجالات المختلفة في الساسية بشكل عام ، وعلى هذا الاساس فان المعنى الواسع لها يقترن بالسياسة [7] .

اما من حيث المعنى الضيق لها من حيث اقتراتها بالقيادة وعلى الارجح القيادة العسكرية فانه اشبع ليتضمن بفعاليات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و اصبح من المعروف وفي اطار العلوم الاجتماعية ، ان نعثر على معنى الاستراتيجية في اكثر من مكان ومعنى[8].وقد تطور معنى الكلمة فما يعد ، فأصبح يشير الى التمييز بين الإستراتيجية العليا و الإستراتيجية العظمى والإستراتيجية الوطنية و الإستراتيجية العسكرية .ويعرف كلوز فيتش الاستراتيجية " فن استخدام المعارك وسيلة للوقاية من الحرب الي ان الاستراتيجية تضع مخطط الحرب وتحدد التطور المتوقع فيها الى تتالف منها الحرب كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة [9]

و تعد الإستراتيجية مظهرا من مظاهر السياسة الخارجية، مهمتها الأساسية في وقت الحرب تكييف الوسائل المادية و البشرية و العسكرية لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الخارجية للدولة، و حماية الأمن الوطني.

---

[1] محمد نصر مهنا،العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2006)،ص 191.

[2] احمد النعيمي ، مرجع سابق ، ص 35

[3] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص63.

[4] محمد طه بدوى،مدخل إلى علم العلاقات الدوقة،(لبنان،بيروت;دار النهضة العربية،د.ت.ن)،ص40.

[5] السيد امين شلبي،في الدبلوماسية المعاصرة،(القاهرة:عالم الكتب،ط.2، 1997)،ص29.

[6] ثامر كامل الخزرجي مرجع سابق،ص30.

[7] محمد نصر مهنا،العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2006)،ص 191.

[8] محمد نصر مهنا قضايا سياسية معاصرة ،(الإسكندرية;المكتب الجامعي الحديث،1997)،ص13

[9] المرجع نفسه ص 15

ويمكن القول أن الدبلوماسية و الإستراتيجية كما يعرفها الدكتور محمد طه بدوي في نظرية وحدة السياسة الخارجية " ليسا الا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة"[1].

تعني خضوع الدبلوماسية و الإستراتيجية لهذه السياسة، و هما جانبين مكملين لها فالدبلوماسية تنتهي حين تبدأ الحرب و تبدأ حين تنتهي، أو بمعنى أخر كلاهما أداة للسياسة الخارجية لكن تستعمل الدبلوماسية عندما لا يقتض الأمر تدخل الإستراتيجية.

3-السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

إن أية سياسة خارجية عندما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى لتحقيق أهدافها، و هذا التفاعل الناجم يطلق عليه السياسة الدولية.

و يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولية بانها " التفاعل الذي لابد ان تحدث الصدام والشايك المتوقع والضروري نتيجة لاختطاف الاهداف والقرارات التي تصدر من اكثر من وحدة سياسة واحدة.

وحسب الدكتور سعد حقي توفيق فإن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الخارجية في أن:

- عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية، فعناصر السياسة الخارجية هي الأفراد و المؤسسات و الأحزاب، في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول و المنظمات الدولية و الجماعات الناشطة الأخرى، و هكذا فعنصر التحليل يختلف و لكل منها مجاله الخاص فى الدراسة. و من هنا يصبح واضحا أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم لكل النشاطات و التفاعلات في العلاقات الدولية،فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية التي بدورها تخلق العلاقات الدولية[2].

كما أننا عند دراسة السياسة الدولية نقوم برصد و تحليل و تقييم شبكة التفاعلات بين السياسات الخارجية؛ أما في تحليلنا للسياسة الخارجية فإننا نحلل سلوك الدولة الخارجي متمثلا في استجابتها أوردود أفعالها إزاء البيئة الدولية الخارجية [3].

4-السياسة الخارجية و العلاقات الدولية: يختص مجال العلاقات الدولية بصفة أولية بدراسة السياسات الخارجية و العلاقات بين أشخاص الساحة الدولية، و تهدف العلاقات الدولية إلى معرفة السياسات الخارجية للحكومات و المكلفين بتنفيذها و طرق تنفيذها، و تأثيراتها كما تهدف إلى إصدار أحكام تقويمية على القرارات و على السياسات الخارجية للدول وفق معايير.

كما أن السياسة الخارجية تعد فرع من فروع العلاقات الدولية و بمثابة اللبنة الأساسية لكل النشاطات و التفاعلات في العلاقات الدولية.[4]

وهناك خلط شائع لدى المصنفين الأمريكيين بين موضوعات علم العلاقات الدولية و السياسات الخارجية فالسياسات الخارجية كبرامج عمل لا تدخل في الإطار الدراسي لعلم العلاقات الدولية فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن بتفسير الظواهر الدولية و من ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيما بينما السياسة الخارجية تعني بمايجب أن يكون[1].

---

[1] المكان نفسه

[2] سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية (الأردن:دار وائل لنشر،ط.3، 2006)،ص ص8- 22.

[3] محمد نصر مهنا مرجع سابق،ص2.

[4] سعد حقي توفيق،مرجع سابق،ص22.

و من خلال كل ما تطرقنا إليه من تعاريف للسياسة الخارجية و ارتباطها ببعض المفاهيم يمكن أن نخلص إلى النقاط التالية:

-السياسة الخارجية هي احد فروع علم العلاقات الدولية و تختص بوصف و تحليل إستراتيجية أو خطة العمل المستقبلية التي ينوي صانعوا القرار لدولة ما ينسبها اتجاه أطراف النظام الدولي.

-تعكس السياسة الخارجية لدولة ما وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية و الظروف البيئية الدولية.

- وتترجم السياسة الخارجية وجودها اتجاه الوحدات الدولية الأخرى من خلال أداتين أساسيتين هما الدبلوماسية و الإستراتيجية.

-السياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ و أفعال تتخذها هينات و مؤسسات داخل الدولة.

-السياسة الخارجية هي سلوك سياسي خارجي لصانعي القرار و الذي يعبر عن إرادة دولة و مصالحها تجاه غيره من الوحدات السياسية، أو الدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة.

المطلب الثاني :خصائص السياسة الخارجية و أنماطها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم سمات السياسة الخارجية أي الأبعاد المشكلة لها و أنماطها و التي نقصد بها الأشكال التي تتخذها الدول في سياستها الخارجية.

1)-خصائص السياسة الخارجية: تتميز السياسة الخارجية بعدة مميزات نجملها في:

1/- الطابع الواحدي:

تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى؛ و بهذا البعد يبرز الفرق بين السياسات الخارجية و العلاقات الدولية، و إن اعتبرنا أن السياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة أنها تنفذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات، أو أنها لا تتأثر بها في صياغة تلك السياسة ولكن المقصود هو أن برنامج السياسة الخارجية يعبر عن حركة وحدة دولية واحدة إزاء البيئة الخارجية، و قد تكون تلك الحركة منفردة حين تتصرف الوحدة الدولية بشكل مستقل أو جماعية عندما تشترك مع غيرها من الوحدات[2].

2/- الطابع الرسمي:

السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصنعها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة و الرسميون هم رئيس الدولة رئيس الحكومة وزير الخارجية و وزير الدفاع و غيرهم ممن يتحدثون باسم الدولة، ولا يهم كيف تولوا السلطة لكن المهم أنهم يملكون زمام السلطة السياسية في دولتهم و يمثلونها في المجال الدولي[3]. و حسب ميرل مارسيل فالسياسة الخارجية تصنع بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية و غير الرسمية، و هي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة في مقدمتها السلطات التشريعية و التنفيذية، و يتفاوت تأثيرها حسب طبيعة الأنظمة السياسية و لكن

[1] محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص24.

[2] محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،(بيروت:دار الجيل،ط.2، 2001)،ص ص،13-14.

[3] المرجع نفسه،ص ص،15-17.

عموما الدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية من نصيب السلطة التنفيذية[1]. فما يصدر عن السلطة التشريعية لا يعبر عن السياسة الخارجية إلا بموافقة السلطة التنفيذية، و ذلك لقدرتها على توزيع الموارد الاجتماعية بما يحقق أهداف السياسة الخارجية.[2]

3/– الطابع العلني:

و المقصود به أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة و قابلة للملاحظة فهي لم تتكون عفويا و صدفة، و إنما قصدها هو إتباعها لتحقيق أهداف معينة مع الاعتراف بمسؤوليتهم عنها، فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك البرامج القابلة للملاحظة و التي قام بها صانعو تلك السياسة من أقوال و أفعال، و التي ينبغي أن يكون بينها توافق لتجسيد علنية السياسة الخارجية[3]. و هناك بعض الدول التي تحترف التضليل بخصوص أهدافها المعلنة و الحقيقية.

4/_ الطابع الاختياري:

تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة بعنصر الاختيار و يقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختيرت من بين سياسات بديلة متاحة من طرف صانعيها و الاختيار بهذا المعنى يشمل الأبعاد التالية:

1-إن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تمت من خلال الأشخاص الذين رسموها و من خلال أطراف خارج النظام السياسي.

2- وجود مجموعة من السياسات البديلة التي تمكن صافتي المياسة الخارجية من اختيار احدها لرسم و صياغة تلك السياسة.

3- يستطيع صانع السياسة الخارجية تغيير مجرى السياسة المتبعة إذا نشأت ظروف تتطلب التغيير.

و توافر عنصر الاختيار لا يعن الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، و إنما عليه أن يختار البرنامج الأمثل من بين البرامج الممكنة طبقا لحساباته [4]

5/– الطابع الهدفي:

تتضمن السياسة الخارجية اختيار مجموعة من الأهداف و تعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فلا يمكن تصور سياسة خارجية لا تتضمن أهدافا أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية، و هناك اختلاف في تحديد الطبيعة الهدفية لعملية السياسة الخارجية، ففي بعض الحالات تنصرف الوحده الدولية في البيئة الخارجية كرد فعل على المؤثرات الخارجية، و احتواء المواقف و في حالات أخرى نتحرك الوحدة الدولية بوعي لتحقيق أهداف محددة سلفا و تصور السياسة الخارجية كعملية هدفية يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية و غيرها من التفاعلات الدولية،و يحدد السياسة التي يمكن إتباعها بالإضافة إلى انه يمكننا من تقويم أداء الوحدة الدولية [5]

6/– الطابع الخارجي:

[1] سعد حقي توفيق مبادئ العلاقات الدولية،(الأردن:دار وائل للشرط. 03 ،2006،ص16 .

[2] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص،18-20

[3] محمد السيد سليم،المرجع نفسه،ص ص،18-20.

[4] محمدالسيد سليم،مرجع سابق،ص ص،18-20 .

[5] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص،23-25.

إن السياسة الخارجية تعبر عن برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي[1] ،فالسياسة الخارجية و إن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، و هذا ما يميز السياسة الخارجية عن المياسة الداخلية، فالمياسة تصنف على أنها سياسة خارجية طالما أنها تهدف إلى تحقيق نتائج خارج حدود الدولة بشكل علني صريح، حتى و إن كانت تلك السياسة تهدف في النهاية إلى تحقيق أهداف داخل حدود تلك الوحدة [2]

2)– أنماط السياسة الخارجية:

هناك اتجاهات تتعلق بمسار القرارات و سماتها الأساسية التي تصنع محصلة السياسة الخارجية، و التي لا تخرج عن الاتجاهات الأربعة التي تشكل أنماط السياسة الخارجية، و من اجل هذه الأنماط ينبغي وصف الأبعاد الرئيسية لها المتمثلة في أهميتها، و كذا مضمونها مثل أصدافها، و كذا توزيعها و أدواتها، و المواصل المؤثرة عليها، و نتيجة هذا الوصف يمكن الانتهاء إلى أربعة أنماط هي كالتالي;

1/– الانعزال و الانكفاء: تتسم بمحدودية المشاركة الخارجية و رفض التغلغل [3]، الخارجي و تفادي الارتباطات العسكرية و الدبلوماسية الخارجية، و التركيز على الشؤون الداخلية [4] فحسب ناصيف حقي استمرار الدولة بعيدا عن الأخطار الخارجية يكون بتقليص تفاعلها مع الدول الأخرى قدر الإمكان ،أو يقتصر الأمر على اتخاذ قرارات الامتناع في قضايا معينة يدور حولها النزاع، بحيث التورط فيها يؤدي إلى جلب المخاطر لها[5]

و تقوم سياسة الانعزال كذلك على عزوف الدولة على بناء قوة عسكرية هجومية و اكتفائها بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة أمامها، وقد انتهجت بعض الدول سياسة العزلة لتفادي الدخول في الحروب [6].

2/– عدم الانحياز: يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية و لكن مع تنويع الشركاء الخارجيين دون التحيز لشريك ما، و تفادي الدخول في محالفات عسكرية مع قوى عسكرية كبرى، فعدم الانحياز هو موقف يتخذ على أساس عدم الدخول في أحلاف عسكرية مع احد المحاور[7]وقد برزت سياسة عدم الانحياز كإتجاه ثالث في السياسة الخارجية، و اعتمدتها دول العالم الثالث الثالث حتى لا تدعم أي كتلة من الكتل المتنافسة و المتصارعة دوليا، و للتخلص من السيطرة الاستعمارية القديمة و الجديدة و أثارها [8].

[1] ثإمر كامل الخزرجي،العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات،(الأردن:دار مجد لاوي للنشر و التوزيع،ط.01)، 2005)،ص61.

[2] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص27.

[3] التغلغل: هو مدى وجود الدولة في كل الأقاليم..

[4] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص103.

[5] يوسف ناصف حقي.النظرية في العلاقات الدولية(بيروت:دار الكتاب العربي1985).ص ص161-171.

[6] عدنان السيد حسين النظرية في العلاقات الدولية .(بيروت:مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار امواج للنشر والتوزيع،2003)،ص121.

[7] يوسف ناصف حقي،مرجع سابق،ص ص161-171.

[8] عدنان السيد حسن،مرجع سابق،ص121.

3/– الحياد (الاعتماد على الذات): و نعني به سلوكا و موقفا ثابتا يتخذ اعترافا قانونيا في القانون الدولي، يترتب طيه التزامات من قبل الدول المحايدة تتمثل في واجب الامتناع عن أي قرار يهدف إلى الانحياز إلى احد الأطراف الدولية، وواجب التجرد و الذي يفرض التعامل المتساوي مع كل الدول[1] ويتسم الحياد بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة، و تفادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل، ومن الدول التي تم الاعتراف بأنها محايدة سويسرا منذ عام 1815 بلجيكا عام 1831 ونمسا عام[2]1955.

4/– التحالفات(الاعتماد): التحالف عادة ما يكون موجها ضد تحالف أخر أو دولة معينة و على أساس مصالح مشتركة و يخدم أهدافا مختلفة دفاعية و حماية و عادة ما يتم تحديد جملة من المسائل في الأحلاف منها: تحديد طبيعة الوضع الذي يفرض العمل بالاتفاقية الالتزام برد فعل معين في حالة الاعتداء على الدولة الحليفة طريقة التنسيق بين القوات العسكرية للبلدان المتحالفة تحديد المجال الجغرافي الذي يعمل فيه الحلف [3].

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية و أجهزتها

المطلب الأول: أهدافها السياسة الخارجية

عادة ما يقوم صانعو السياسة الخارجية بتصوير مضمون المصدقة الوطنية للدولة في صورة أهداف قومية خارجية محددة تعمل الدولة على تحقيقها؛ و يمكن تعريف الهدف القومي بأنه: وضع معين تستهدف الدولة تحقيقه في المجال الدولي يقترن بتوفير الإمكانات و القدرات اللازمة؛ و الكفيلة بالانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة التحقق الفعلي[4]

و بالرغم من أن الدولة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف إلا أن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تجمع كل هذه الأهداف في هدف واحد، هو السعي إلى زيادة قوة الدولة، و هناك أراء نتعارض مع ذلك و عموما يمكن إجمال الأهداف الشائعة في السياسات الخارجية للدول كما يلي:

1–حماية السيادة الإقليمية و دعم الأمن القومي: يتفق أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف الرئيسي في السياسات الخارجية للدول على اختلاف أنظمتها السياسية و معتقداتها و إمكانياتها و حجمها، هو تعزيز وجودها و الحفاظ عليه و العمل على تدعيم أمنها بكل ما تملك من القدرات، سواء الذاتية أو تلك التي تحصل عليها من دول أخرى، فالدول تحرص على تدعيم أمنها القومي و بالتالي الحفاظ على كيانها الإقليمي، وعدم التفريط فيه لغيرها تحت أي ضغط أو ظرف و بكل إمكانياتها، وهذا الهدف مرتبط بالتغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم و المصالح التي تمثل حيوية الدول و كيانها [5] ومن اجل حماية الدولة لمصالح أمنها القومي من التحديات و التهديدات المباشرة أو غير المباشرة، تسعى إلى الدخول مع غيرها في علاقات تفاعل سياسية

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص102.

[2] يوسف ناصف حقي.مرجع سابق.ص ص.161-171.

[3] محمد السيد سليم.مرجع سابق .ص 102.

[4] محمد طه بدوي وآخرون.. ،مقدمة العلاقات السياسية الدولية،(الإسكندرية: اليكس لتكنولوجيا المعلومات،ط02_،2004)،ص357.

[5] محمد نصر مهنا،العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2002)؛،ص ص،158-159.

ذات أبعاد و مدلولات مختلفة[1] فتتبع عدة وسائل منها: الدخول في علاقات تفاعل مع بعضها أو الاستفادة من مساعدات عسكرية و اقتصادية خارجية، أو توقيع معاهدة عدم اعتداء بين دولة و دولة أخرى، أو إتباع سياسة الحياد للتقليل من العداء الذي تتعرض له الدولة في حالة انحيازها لطرف ما [2]

2-تنمية مقدرات الدولة من القوة: ينبغي أولا تعريف القوة و التي يعرفها الكثير من الدارسين على أنها القدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير عليه وهناك مشكلة جوهرية تكمن في عدم القدرة على التمييز بين القدرة على التصرف و بين الممارسة الفعلية للقوة، فقد تمتلك الدولة العديد من العناصر المادية للقوة كالقاعدة الصناعية و العناصر غير المادية كالكفاءة، إلا أنها لا تكون قادرة على ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي[3]، و يمكن تعريف القوة الوطنية للدولة على أنها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة الممتلكة لها[4]. و قوة الدولة في المجال الدولي تعني قدرة الدولة على تحريك عوامل القوة الطبيعية المتاحة لديها، وتحويلها إلى طاقة فعالة تؤثر بها في إدارات غيرها من الدول في البيئة الدولية تحقيقا لمصالحها القومية، والدولة تسعى لتنمية مقدراتها من القوة حتى وان تم ذلك على حساب غيرها من الدول، وكانت هذه الحقيقة دافعا لبعض المحللين إلى الاعتقاد بان الدافع إلى اكتساب القوة وزيادتها إنما هو دافع كامن في الطبيعة الإنسانية ذاتها، يمكن الادعاء أن هذا الدافع وحده يوجه سلوك الدول ولكن من المتفق عليه أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة في ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجي، فاحتفاظ كل دولة بحد أدنى من القوة يمكنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط الخارجية، فالقوة هي وسيلة لتحقيق أهداف اخرى[5]. فهناك ترابط وثيق بين عاملي القوة والأهداف في السياسات الخارجية، بحيث يقول ارنولد ولفرز'wollers' أن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاته وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف ابعد منها، وبدون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى الأهداف الخارجية التي تختارها لنفسها، أم أنها تتجاوزها لتصبح نوعا من الإفراط الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد لأهدافها [6].

3-زيادة مستوى الشراء الاقتصادي للدولة: تسعى الدول إلى تامين الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، فالشراء الاقتصادي أو المادي هو هدف هام من أهداف السياسات الخارجية للدول، فكل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها و تبحث

---

[1] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص62.

[2] محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص159

[3] لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية،تر جمة:محمد السيد سليم و محمد بن احمد مفتي ،(الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود.ط1989.01.).ص237.

[4] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات،(الأردن:دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،ط.01،2005)،ص213.

[5] محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص ص،159-160.

[6] علي عودةالعقالي،العلاقات السياسية الدولية : دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الانساق الدولية ،(الاسكندرية :مكتبة مديولين 1977) ص ص 28-29.

عن الموارد الاقتصادية التي تكفل له المستوى المعيشي المطلوب، فوجود الدولة إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و الشراء المادي يعد مؤشرا لنفوذ الدولة في المجتمع العالمي[1].

وهدف القوة و الشراء الاقتصادي يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير، فثروة الدولة المتمثلة في زيادة دخلها و إنتاجها القومي، يمكن تجسيدها فعليا في الجانب العسكري، وهذين الهبفين غالبا يكملان بعضهما البعض،فالدولة التي تتمكن من خلق قاعدة تصنيعية ثقيلة تستطيع تحويلها إلى منشأة حربية تدعم الجهاز العسكري، وقت الضرورة لذا فمن الصعب تحديد ما إذا كانت الدولة تسعى لزيادة شرائها أو قوتها أو الحصول عليهما معا[2] فالعوامل الاقتصادية تؤثر بشكل حاسم في مقدار القوة التي يمكن أن تمارسها الدولة في النسق الدولي.

4–التوسع:من بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هدف التوسع الذي تلعب فيه القومية دورا بارزا في تحريك الدوافع التوسعية لبعض الدول، و هناك من يرجع هذه الدوافع إلى المؤشرات النفسية التي تحرك قادة الدول؛ والحقيقة أن الميل إلى التوسع يشكل الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي؛ فنمو الطاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية للدول يخلق لديها نزعة التوسع الإقليمي ما لم توجد قوى ضاغطة تكبت تلك النزعة، و يستمر ميل الدول إلى التوسع حتى تصل إلى مرحلة التوازن الناتج عن التفاعل بين التنظيم الداخلي المتمثل في قدرة الدولة على إنتاج قوة تستعمل كأداة للتوسع الإقليمي و بين الضغط الخارجي المتمثل في القوى المعاكسة التي تعترض طريق هذا التوسع[3].

ويهدف التوسع القومي إلى تغيير الوضع الدولي القائم إما بالحصول على المزيد من القوة و إمكاناتها او التوسع الإقليمي، أو عن طريق استرجاع احد الأقاليم التي فقدتها، أو عن طريق فرض نمط عقائدي معين أو أسلوب حياة معين، أوعن طريق التحرر من السيطرة الأجنبية، و بالتالي خدمة مصالحها و تعزيز موقفها في مواجهة الدول الخارجية[4].

5–الدفاع عن أيديولوجية الدولة العمل على نشرها في الخارج: من الأهداف التي اصبحت تحرص عليها الدول في سياستها الخارجية، الدفاع عن المعتقدات الإيديولوجية نظرا للدور. المهم الذي تلعبه الإيديولوجية المهيمنة في تقرير الأهداف الوطنية، باعتبارها تهيئ المناخ السياسي و الفكري الذي يعمل في إطاره صانعي القرار، و يقومون بتحديد الأهداف الوطنية في البيئة الخارجية [5] و أحيانا لا يقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة و حمايتها ضد الغزو الخارجي، بل يتعداها إلى محاولة ترويجها، فالإيديولوجيات في الغالب تتخطى الحدود الوطنية للدول و تنتشر من دولة لأخرى، إما عن طريق التبشير أو القوة و مع انتشارها من دولة لأخرى فإنها تتكيف لتلاءم ثقافة المجتمع وقيمه التاريخية[6]. و يمكن القول أن الإيديولوجية المهيمنة في دولة ما يمكن أن تكون من عوامل التنسيق والتعاون بين الدول التي تعتنق إيديولوجيات مماثلة أولها رؤى مقاربة منها [7].

---

[1] محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص160.

[2] عبد العز ايراهيم عيسى و محمد محمد جاب الله عمارة السياسة بين النمذجة و المحاكاة،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004)،ص 241.

[3] محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص ص،161 -162 .

[4] علي عودة إلعقالي،مرجع سابق،ص139.

[5] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص153.

[6] لويد جنسن،مرجع سابق،ص83.

[7] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص153.

6-الأهداف الثقافية: تسعى كل الدول من خلال صانعي قراراتها و وسائلها المختلفة إلى دعم تراثها الثقافي، و المحافظة عليه لما له من أهمية في إثبات وجودها و دورها الثقافي و الحضاري في البيئة الدولية، و هذا النمط من الأهداف له تأثير في علاقات الدول الخارجية انطلاقا من محاولتها عبر وسائلها المتاحة لصيانة تراثها الثقافي و الحضاري و المحافظة عليه، ومن الوسائل التي تتبعها الدول في صيانة تراثها الثقافي حماية استقلال الدول، و بالتالي تجنب تشويه ثقافة الأمة و طمسها و أيضا فرض قيود على الهجرة إلى الدولة و في إطار هذه الأهداف يوجد نوعين من الدول:

1-دول تحاول صياغة تراثها الثقافي و حفظه من الاندثار أو الغزو الثقافي الأجنبي.

2- ودول تحاول تصدير ثقافتها عبر حدودها بل و فرضها على الآخرين بما يخدم تطلعاتها في البيئة الدولية [1]

7_ السلام كهدف للسياسات القومية: اكتسب السلام أهمية خاصة في القرن 20 أكتر من أي وقت مضى، فقد كان للدمار الذي خلفته الحربين العالميتين الأولى و الثانية تأثير كبير في سعي دول العالم إلى محاولة تفادي وقوع الحرب تجنبا للتدمير و توفير الإمكانيات المادية و البشرية التي تستنزلها الحرب الحديثة، و ازدادت أهمية السلام كهدف سياسات الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة المتطورة التي تجعل من الحرب أمرا فضيعا، بالنظر إلى الخسائر المادية و البشرية و التلوث بالإشعاع الذري، إضافة إلى أن الدول تسعى لتشر السلام لإدراكها ان أعباء التسليح تمتص جانبا هائلا من ميزانيات الدول و دخلها القومي، مما يعيق مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فلو خصصت الدول تكاليف التسليح لأغراض الإنتاج المدني تمكنت من رفع المستوى المعيشي لشعوبها [2]

بعد التطرق إلى الأهداف الذي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال سياساتها الخارجية يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك صعوبة في تحقيق الدولة لهذه الأهداف و هذا يعود سلين:

إ- إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة و متنوعة و اختلافها و تنوعها مرتبط بطبيعة الدولة نفسها وقوتها

2- و الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة .

المطلب الثاني: أجهزة السياسة الخارجية

ستتناول الدراسة من خلال هذا المطلب الأجهزة و المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية و التي تساهم في صنع و صياغة هذه السياسة.

المؤسسات التي تساهم في إعداد السياسة الخارجية :

تعتبر السياسة الخارجية محصلة لعملية صناعية واعية تقوم بها الأجهزة الحاملة في ميدان السياسة الخارجية، بحيث تصنع المياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية و غير الرسمية، و هي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها أجهزة

[1] محمدنصر مهنإ،مرجع سابق،ص ص،163-164.

[2] محمد نصر مهنإ،المرجع نفسه ،ص 165.

متعددة تأتي في مقدمتها السلطات التشريعية و التنفيذية، و يتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية[1]، لذا يمكن تناول المؤسسات التي تساهم في إعداد المياسة الخارجية على النحو التالي :

أولا: المؤسسات الرسمية:

1 –السلطة التنفيذية : سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية اتحادية أو موحدة، فان السلطة التنفيذية باحتواء أهم صانعي القرار كالرئيس أو رئيس الوزراء تلعب الدور الرئيس في عملية صنع السياسة الخارجية، و تتميز السلطة التنفيذية بالمرونة في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها بفضل عدة عوامل منها :

1– تزايد الحاجة إلى مركزية عملية المياسة الخارجية يفعل تزايد أهمية الشؤون الدولية .

2–التطور التكنولوجي الذي جعل صناع القرار المركزيين يشاركون مباشرة في عملية السياسة الخارجية من خلال وسائل الاتصال المباشرة و بالتالي تقلمن دور الدبلوماسيين.

3– توافر قنوات الاتصال فالممثلين السياسيون و العسكريون و الاقتصاديون للدولة في الخارج يقدمون تقارير مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية، و تختلف السلطات التنفيذية في طريقة صنع قرارات السياسة الخارجية، و يعود ذلك إلى شخصية الفرد الذي يتولى منصب رئاسة السلطة التنفيذية، فبعض القادة يولي اهتماما اكبر بالشؤون الدولية أو إلى شكل الحكم [2]، وتعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع المياسة الخارجية، أما باقي السلطات فدورها رقابي على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع المياسة الخارجية، و نظرا لاتسام طبيعة السياسة الخارجية بعدم الثبات و سرية التغيير دفعت بالنظم السياسية، إلى أن تولي السلطة التنفيذية دورا مهما في صنع تلك السياسة لمواجهات الأزمات الدولية، و ذلك لتفرغها و اتصافها بالوحدة التنظيمية و امتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية، و التطور التكنولوجي الذي جعلها تتعامل بشكل مباشر مع هذه المشكلات و الأزمات، فالسلطة التنفيذية تلعب دورا كبيرا في ميدان الشؤون الخارجية، و ذلك يتبع طبيعة النظام السياسي سوءا كان برلمانيا أو رئاسي، او بالإضافة إلى دور رئيس الدولة و رئيس الوزراء فان هناك أدوات و أجهزة إدارية متعددة تساهم في منع القرار السياسي الخارجي[3]، وتندلاج تحت لواء السلطة التنفيدية في مختلف النطم السياسية مجموعة من المؤسسات و هي :

الأجهزة الرئاسية في وزارة الخارجية و وزارة الدفاع و جهاز المخابرات و مجلس الأمن القومي؛ فوزارة الخارجية تشارك في رسم السياسة الخارجية و تنفيذها و الإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي، بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي و القنصلي مع الدول الأجنبية و المنظمات الدولية، كما تشارك وزارة الدفاع في رسم السياسة الخارجية و على وجه الخصوص في المجال الأمني و الدفاعي لتلك السياسة، كما يهتم جهاز المخابرات بجمع و تطيل الملومات التي تمثل الأساس لرسم السياسة

[1] سعد حقي توفيق ،مبادئ العلاقات الدولية (الأردن :دار وائل للنشر ،ط.03،2006)،ص16.

[2] لويد جنسن ،تفسير السياسة الخارجية ،ترجمة : محمد السيد سليم ومحمد بن احمد مفتي،(الرياض;عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة.سعود،ط01، 1989)،ص135.

[3] سعد حقي توفيق؛مرجع سابق،ص16.

الخارجية، أما مجلس الأمن القومي فيكون تابعا مباشرة لمن يتولى زمام السلطة التنفيذية في النظام السياسي، و يتكون من ممثلي الأجهزة التنفيذية المكلفة بالسياسة الخارجية إضافة إلى بعض الخبراء[1].

2- وزارة الخارجية: إن عملية تنفيذ السياسة الخارجية تقوم بها هيئة مركزية و مجموعة كبيرة من الأجهزة اللامركزية التابعة لها، والمقصود هنا "وزارة الخارجية" في العاصمة و البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج[2] ولوزارة الخارجية مهمة تقليدية و هي خلق بعض الانسجام بين أنشطة الوكالات الحكومية الأخرى في الشؤون الدولية، فوزارة الخارجية هي أداة اتصال في المجال الخارجي بحيث لها مكاتب جغرافية تتقاسم فيما بينها المسؤولية في معظم مناطق العالم، وأكبرها جغرافية هو أكثرها أهمية، وهي في تعاملها مع مختلفا المناطق و الحكومات الموجودة بها تقوم بتطوير مطورات مختلفة حول مشاكل سياسية معينة، وتتفق هذه المكاتب حول أهداف السياسة الخارجية الأساسية، و تقوم بإرسال تقارير مفصلة و مستمرة بواسطة القنصل، ثم يأتي مستوى تقييم هذه التقارير المقدمة من طرف رؤساء المكاتب التابعة للوزارة من خلال خبراء يتمتعون بالمهارة، و بالتالي تتم صياغة سياسة تتناسق مع الوزارات الأخرى و مع كل السياسات الحالية للدولة، فتصبح معظم وظائف الوزارة في خط واحد مع القرارات المتخذة مسبقا [3] كما تضطلع وزارة الخارجية بعدة مهام على مستوى السياسة الخارجية منها:

- رسم السياسة الخارجية و تنفيذها
- الإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي.
- التمثيل الدبلوماسي و القنصلي مع الدول الأجنبية و المنظمات الدولية.

و باعتبار وزارة الخارجية جزء من السلطة التنفيذية فهي تقوم برسم سياسة الوحدة الدولية في المحيط الخارجي كما تقوم بتصميم الخطط و البرامج التي تحتوي على الخطوات العملية الكفيلة بذلك و بالتالي تكلف موظفيها كل حسب مجال تخصصه و كفاءته بالعمل.على تطبيق تلك السياسة على ارض الواقع[4].

3- الجهاز البيروقراطي: و يضم مجموعة الأفراد المحنيين بصفة رسمية دائمة للقيام بالمهام التنفيذية الرسمية قي مجال السياسة الخارجية، و هم الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة و الموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي في وزارتي الدفاع و الاقتصاد، و البيروقراطية تلعب دورا فعالا في صنع السياسة الخارجية من خلال تقديم المشورات و المعلومات لصانعي السياسة حول كيفية صياغتها و تنفيذها، كما تحدد مسارها و بهذا فالبيروقراطية لا تصنع السياسة الخارجية لكنها تسهم في صنعها، و المؤسسات البيروقراطية تميل إلى الأسلوب المبرمج في العمل تماشيا مع الأهداف و السياسات طبقا للظروف المتغيرة[5] .

وقد ازداد دور البيروقراطيين في عملية صنع السياسة مما جعل بعض الباحثين يذهبون إلى حد القول بائهم المخططون الرئيسيون للسياسة الخارجية، و لان البيروقراطية تمتلك المهارات الأساسية للتعامل مع الحكومات الأجنبية، فانه من الضروري الرجوع إليها في

---

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص455.

[2] يحي احمد الكعكعي ، الشرق الاوسط وصراع العولمة ، (بيروت : دار النهضة العربية ،ط 01،2002) ، ص 23 .

[3] عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ،(الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2008) ص ص 79-81.

[4] يحي احمد الكعكي مرجع سابق،ص23.

[5] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص،463-464.

رسم تلك السياسة، و إضافة لذلك تقوم البيروقراطية بجمع المعلومات وتحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا، و أهميتها تزداد في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية كما يزداد دورها مع تزايد عنصر التخصص، و يمكن إجمال أهمية البيروقراطية في عملية صنم السياسة الخارجية كالتالي :

- ازدياد الفعالية الإدارية بسبب التخصص الذي يسهل تقسيم العمل و يوفر الخبرة
- تؤكد على معيار الكفاءة في اختيار الموظفين.
- تبني عملية الترقيات على أساس الاستحقاق و الانجاز.
- يشجع تعدد الأجهزة في الهيكل البيروقراطي على النظر في بدائل متعددة[1].

و ينبغي التأكيد على العلاقة البيروقراطية بالسياسة الخارجية من ناحية التنظيم الداخلي لصنع هذه السياسة و الهيكل البيروقراطي الذي يؤثر على طبيعة القرارات، بمعنى أن سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي، و تتفرع الاجتهادات والاتجاهات ساحبة على محصلة عملية صنع القرار[2] .

4-السلطة التشريعية : السلطة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني تلعب دورا محددا في عملية صناعة السياسة الخارجية، فهي تتمتع باختصاصك مستقلة في ميدان السياسة الخارجية تتمثل في إعلان الحرب، التصديق على المعاهدات، وتنصيب المنقولين عن المياسة الخارجية، و دورها بالتفاوت من نظام لأخر طبقا لماهية النظام، و في هذا الإطار يبرز الدارسون عدة مميزات تميز النظام البرلماني عن النظام الرئاسي في ميدان صنع السياسة الخارجية أهمها:

إن رئيس الوزراء في النظام البرلماني هو في ذات الوقت زعيم الأغلبية البرلمانية، و من ثم فانه يضمن تأييد السلطة التشريعية و قراراته التنفيذية في مجال السياسة الخارجية ،بينما لا يضمن رئيس الجمهورية هذا التأييد .

2- يتميز النظام البرلماني بقدر اكبر من الاستمرارية في مجال صنع السياسة الخارجية، فهناك موظف إداري كبير يدير يؤون الوزارة لا يتغير بتغير الوزير، أما في النظام الرئاسي فان تغير الرئيس يصحبه تغير كبار رجال الدولة من الإداريين و السفراء .

3- إن رئيس الوزراء في النظام البرلماني- لا يصل إلى منصبه إلا إذا عمل لفترة طويلة داخل حزبه، و اثبت قدرته على التوفيق بين الاتجاهات الرئيسية داخل حزبه مما يضمن تعبيره عن أراء الأغلبية، بعكس الحال في النظام الرئاسي[3].

و على الرغم من أن السلطة التنفيذية تتقدم إلى السلطة التشريعية ببرنامج عملها، المتمثل في المشروع المتعلق بالسياسة العامة التي تنتمي إليها السياسة الخارجية، إلا إن هذا البرنامج لا يتم إلا من طرف السلطة التشريعية التي تدرسه و تطله بدقة، و بالتالي لها القرار النهائي، سواء بالقبول أو الرفض أو التعديل فيه، بمعنى أن إقرار هذا البرنامج هو تشريعي يندرج ضمن اختصاصات السلطة التشريعية[4]، و من اختصاصاتها أيضا الدور الرقابي على السياسة الخارجية، و في هذا الميدان نلاحظ تراجع دور البرلمان بسبب

[1] لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص139-142.

[2] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص97.

[3] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص ص 458-459.

[4] عطا محمد صالح زهرة في النظرية،(الأردن:دار مجدلاوي للنقر و التوزيع ط.ل، 2004؛،ص22.

ارتداء عمليات التدخل العسكري تسميات جديدة مثل : المساهمة بتثبيت النظام عملية بوليس، تطبيق اتفاقيات الدفاع، أي أن التنوع الاصطلاحي للحرب سمح بتغطية تراجع و تدهور سلطات البرلمان في قطاع رئيسي من السياسة الخارجية [1]

5–السلطة القضائية: تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسة أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية، على أساس أنها مخالفة للدستور كما لها سلطة تفسير النصوص الدستورية و القضائية، بما يؤكد دور أي من السلطتين التشريعية و التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية، و من المتفق عليه آن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء، أي انه لا يؤثر في تصرفات الدولة في ميدان السياسة الخارجية [2]

6–المؤسسة العسكرية: تعتبر هي الأخرى متغيرا رئيسيا في عملية صنع السياسة الخارجية، ويرتبط هذا المتخير بالقدرة العسكرية للدولة ومدى إمكانية نظامها السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة، كما ونوعا، لضمان الأمن القومي و صيانته من التهديدات القائمة و المحتملة[3] والدولة تشد على قدراتها العسكرية كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة النظام السياسي في أوقات السلم و الحرب، ففي أوقات الملم يتجسد تأثيرها في سلموك صانع القرار، كونه باحثا عن الاستقرار النسبي داخليا، و عاملا للترهيب و التهديد بقصد التأثير ، في الملوك السياسي الخارجي للدولة الأخرى، و يتوقف بناء القدرة السكرية على بناء مؤسسة عسكرية تستوعب احدث التطورات في المجال العسكري، بحيث لا يكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، بل أيضا الكفاءة في استخدامه و هو ما يتطلب إعداد خطط عسكرية للدفاع عن الأمن القومي، و قدرة النظام السياسي على اتخاذ قرارات مستقلة[4]

و حسب لويد جنسن فان العسكريين هم إحدى الجماعات البيروقراطية ذات التأثير الرئيسي على السياسة الخارجية، و ذلك بالنظر إلى أهمية قضايا الأمن الوطني و السيطرة على أدوات العنف، و يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة، ففي حكومة الأقليات العسكرية تكون المؤسسة العسكرية هي المسيطرة، و هذا لا يشعها من الاستعانة بالبيروقراطيين لإدارة الأمور التي تنقصها الخبرة فيها، و يؤثر وجود هذه الأقليات على العلاقات مع الدول الأخرى، لدرجة ارتباطها ببعضها البعض، أما في الدول الشمولية فالحكومة تشد على القوة العسكرية و الإرهاب للسيطرة على شعوبها، و في حالة الطوارئ توضع المؤسسة العسكرية تحت السيطرة المدنية أو على الأقل التقليل من قوتها، أما في الدول الديمقراطية فتهتم بإبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، و بالرغم من أن الحكم المدني ساد في المجتمعات الديمقراطية إلا أن بمحضر الدارسين كهارولد لاسويل كانوا يخشون التهديد الذي قد يحدثه ظهور الدولة العسكرية، نظرا لتزايد أهمية قضية الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي تقوية التوجهات العسكرية للدول وبالتالي تزايد نفوذ المؤسسة العسكرية [5]

---

[1] ميرل مارسيل، الساسة الخارجية ترجمة:خضر خضر،(بيروت:جويس برس سلسلة افاق دولية2؛د.ت.ن)،ص50

[2] مجمد السيد سليم ،مرجع سابق،ص460.

[3] مازن اسماعيل الرمضاني : السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ،(بغداد : مطبعة دار الحكمة 1991)،ص188

[4] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص115.

[5] لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص 148–152.

7- المؤسسات الاقتصادية : تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لان تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، و يحدد توافر تلك الموارد ما إن كان يمكن للدولة ان تكون مانحة للمعونة الخارجية آو المستقبلة لها، إضافة إلى أن توافر هذه المواد يؤثر في قدرة الدولة على إتباع سياسة خارجية نشيطة تصل للعالمية [1] و قد تزايدت أهمية المقدرة الاقتصادية مع تزايد أهمية القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية، و لتزايد أهمية ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل و امتلاك المقدرة الاقتصادية يمكن الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى، عن طريق منح المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها، و ذلك تجنب خطر التبعية الاقتصادية، و بالتالي التبعية السياسية و هكذا فالمؤسسة الاقتصادية تلعب دورا بارزا على غرار المؤسسات الأخرى في صنع السياسة الخارجية[2]

8- الوحدات الإقليمية: والمقصود بها ذلك الدور الذي تلبه الوحدات الأدنى من السلطة السياسية المركزية في صنع السياسة الخارجية، فقد تختص السلطة المركزية وحدها بصنع السياسة الخارجية، و قد تشاركها الوحدات الأدنى (المحليات و الولايات و المقاطعات و الجمهوريات و غيرها، في ذلك، ففي الوحدات الإقليمية تعتبر السياسة الخارجية اختصاصا خالصا للسلطة المركزية، و لا نظهر الوحدات الإقليمية في ميدان السياسة الخارجية إلا بواسطة السلطة المركزية، و تظل السياسة الخارجية قي الدول الاتحادية احد اختصاصات السلطة الاتحادية، غير ان الولايات أو المقاطعات غالبا ما تساهم في صنع تلك السياسة، و على سبيل المثال:مقاطعة بفاريا التي تتمتع بمركز خاص في الإتحاد الألماني منذ تأسيس الإمبراطورية الألمانية عام 1871 تقوم هذه المقاطعة بعقد الاتفاقيات الدولية[3].

ثانيا : المؤسسات غير الرسمية: أدى التطور في مختلف المجالات في العصر الحديث لمختلف الجماعات غير الرسمية إلى بروز بعض الأدوار المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، و عادة ما يكون تأثيرها محدودا و من ابرز هذه الجماعات ما يلي:

1- الأحزاب السياسية: إن أي نظام سياسي ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيه، فالنظم السياسية الحبيبة تظل غالبا نظما حزبية مهما كانت طبيعة النظام[4] وتؤثر الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية رغم التفاوت الواضح من حيث هياكلها و وظائفها من مجتمع لأخر، فإلحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ شكل نظام الحزب الواحدة أما تأثير الأحزاب السياسية على السياسة الخارجية في ظل نظام تعدد الأحزاب فهو تأثير محدود بسبب التغيير السريع للائتلافات وازدياد نفوذ البيروقراطية[5].

وفي هذا السياق تجدر بنا الإشارة إلى نوعية و درجة تاثير الأحزاب السياسية في حركة صناعة القرار السياسي الخارجي، و يتراوح هذا التأثير من دولة لأفراد بحسب طبيعة نظامها السياسي، و سواء تحملت هذه الأحزاب مسؤولية صنع السياسة الخارجية، أم

[1] المرجع نفسه،ص185.

[2] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص173 .

[3] محمد السيد سليم،مرجع سابق ص ص 456-457.

[4] ثامركامل الخزرجي،مرجع سابق،ص 122.

[5] لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص 154-155 .

ساهمت .في إعدادها، أم ذهبت إلى معارضتها، ترتبط الأحزاب السياسية في الغالب ارتباطا وثيقا بالسياسة الخارجية كموضوع، و يعود ذلك لأهميتها، و أولويتها في برنامج هذه الأحزاب و هذه الحقيقة تجسدها العديد من المؤثرات وهي كالتالي :

1-السياسة الخارجية تشكل احد الركائز الأساسية. التي تنطلق منها الأحزاب في تعاملها داخليا وخارجيا.

2-السياسة الخارجية تعد بمثابة احد الأسباب الدافعة إلى التكاتف أو التنافر الحزبي الداخلي وذاك تبعا إما لاتفاق الرأي أو اختلافه حول كيفية صنعها و إدارتها.

3- السياسة الخارجية تمثل احد الأدوات المهمة التي تستخدم من قبل الأحزاب السياسية في الدول البرلمانية للسبب السياسي اثناء الانتخابات العامة.

و هذه المؤثرات تعكس تأثير الأحزاب السياسية في صناعة القرار السياسي الخارجي،و في العلاقات الدولية[1].

2-جماعات المصالح : تشمل كل مجتمع و لا سيما في الدول الديمقراطية على جماعات منظمة تؤثر و تتأثر بعلاقات الدول الخارجية؛ و تعرف هذه الجماعات بجماعات المصالح أو الضغط، و تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبيا، يمكنها من التأثير على تقديرات الحكومة المسئولة، و لهذه الجماعات مصالح متضاربة تحاول الحكومة عند وضع سياسة خارجية التنسيق بينها، بحيث تكون أهدافها اقرب إلى إرضاء هذه المصالح،.في حيث تحاول جماعات المصالح صيغ أهداف السياسة الخارجية بما يتكيف و إقناع الرأي العام بهدم تعارض أهدافها مع المجتمع ككل [2]، كما تسعى هذه الجماعات إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها، وتلعب دورا مهما و مؤثرا في الحياة السياسية، فجماعة المصالح قد تضغط من اجل الحصول على مكاسب مادية لأعضائها، فقد تغير من رأي قطاع من الرأي العام اتجاه القضايا العامة، و قد تقوم بدعاية السياسات المعينة و بهذا هي تبحث عن قنوات خاصة لتقل منه المطالب، و أساليب تحقيقها و يتوقف تأثيرها على الخصائص الثانية لجماعة، و كذا مدى ارتباطها بالأحزاب ذات الوزن السياسي، و جماعات المصالح ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الاجتماعي و السياسي للمجتمعات المعارضة، كما يمكن تصنيف جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية إلى نوعين:

1-جماعات ضغط دائمة و تمثلها جماعة الضغط الدستورية الجماعات الاقتصادية و جماعات الضغط السياسي.

2-جماعات ضغط مؤقتة و هي التي ترتبط خصوصا بتلك التنظيمات التي تسعى للتأثير على الحركة السياسية الخارجية للصناع القرار سلبا أو إيجابا، مثل الجماعات الدينية المنظمات الطلابية و معاهد و مراكز الدراسات[3]

و يتميز تأثير جماعات المصالح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بالمحدودية، فيما أن تلك الجماعات لا تتمتع. إي موقع مطلوب في مجال السياسة الخارجية، فان طبيها أن تقنع القائمين على السلطة بصحة وجهات نظرها، و هو أمر يصعب تحقيقه، كما يصعب عليها التأكيد على أن اهتمامها بقضية معينة يفوق اهتمام الرأي العام كله، و رغم ان جماعات المصالح

[1] مازن إسماعيل الرمضاني،مرجع سابق،ص ص 217-218.

[2] محمد نصر مهنا،مرجع سابق ص ص 169-170.

[3] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص ص 124-125.

تستغل من طرف السياسة لتحقيق أهدافهم إلا أن وجودها يحدث مشاكل داخلية و خارجية، و يقتصر تأثيرها على القضايا الدائمة نسبيا اما في الأزمات فتأثيرها ضئيل[1].

3–وسائل الإعلام: هناك علاقة بين الإعلام و السياسة الخارجية، حيث يمكن اختيار المعلومات التي يحصل عليها مناع القرار من وسائل الإعلام بمثابة مدخلات لعملية صناعة القرارات، و هناك دراسات خاصة بالقابلية للقراءة لدى الحكام لصحف دون أخرى، مدا يؤثر على عملية صياغة القرار، كما تنتقل وسائل الإعلام مواقف الحكام إلى المحكوم، و مواقف المحكوم إلى الحكام، فما تحتويه وسائل الإعلام يعد مصدرا للمعلومات التي تساهم في تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات و صناعة القرارات نفسها [2]

و تصبح وسائل الإعلام و الاتصال مصدرا للمعلومات بدرجة كبيرة لدى صانعي القرار، كلما كانت بسيطة و سهلة القراءة و مثيرة لاهتمام صانع القرار، و ان تكون خالية من مختلف التعقيدات التى تدفعه للبحث عن مصادر للمعلومات أكثر بساطة، إضافة إلى أن وسائل الاتصال تقوم بنقل و تفسير القرارات للرأي العام، و يعتمد الجمهور في معرفته لهذه القرارات على ما تقدمه وسائل الاتصال و أسلوبها المستخدم في التعليق عليه، و اتجاهها نحوه، و هو ما يؤثر في تنفيذ هنة القرارات، و بالتالي التأثير في ثقة الحكومة نفسها [3] و تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية، و تنمية ثقافتهم السياسية، و زيادة مشاركتهم السياسية، و بالتالي زيادة التفاعل بينهم و بين النظام القائم، كما تقوم بنقل مواقف الجمهور إلى صانعي القرارات، مما قد يؤدي في النهاية إلى إضفاء طابع عصري على شعبة السياسة الخارجية [4] .

4– الرأي العام و صنع السياسة الخارجية: يعرف فلوريد اولبورت الرأي العام على انه "تعبير جمع اكبر عدد من الأفراد على آرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم او بناءا على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا، أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد و درجة اقتناعهم و استمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين، بطريق مباشر أو غير مباشر اتجاه الموضوع الذي هم بصدده" و لا يقتصر تأثير الرأي العام على المسائل المركزية، و في الأوقات غير الاعتبارية و إنما يمتد ليشمل ما يسمي بمزاج السياسة الخارجية، أي: تلك الاتجاهات و الميول السياسية العامة التي تتبناها تلقائيا اغلب قطاعات الرأي العام خلال فترة من الزمن، و التي تجد تأثيرها من نطاق البدائل المتاحة أمام صناع القرار السياسي الخارجي[5]. ويمكن القول أن الضغوط التي يمارسها الرأي العام في بعض المواقف الخارجية قد

[1] لويد جنسن،مرجع سابق،ص ص 157–158.

[2] محمد علي العويني العلوم السياسية :دراسة في الأصول و النظريات و التطبيق(القاهرة:دار الوزان للطباعة و النشر بالاشتراك مع عالم الكتب 1988) ص ص455–456.

[3] ابراهيم حمادة بسيوني دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي سلسلة الأطروحات الدكتوراة(21).(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 1993).ص ص138–139.

[4] محمد علو العويني،مرجع سابق،ص456.

[5] ثامركامل الخزرجي،مرجع سابق،ص 456.

ترجع الحكومات تستجيب بشكل أو بآخر، و إن كان ذلك يختلف من النظم الديمقراطية إلى الدكتاتورية، و في ظروف الطوارئ القومية عنه في ظل الظروف العادية [1].

فأهمية الرأي العام بالنسبة للسياسة الخارجية تظل ضئيلة للغاية حتى في المحيطات الديمقراطية، و في الوقت نفسه فان القادة المنتخبين بطريقة ديمقراطية غاليا ما يأخذون استقصاءات شعبيتهم في الاعتبار عندما يتخذون قرارات معينة في مجال السياسة الخارجية لكن لا يوجد مجال للتخوف من احتمال تدخل الرأي العام المفتقر إلى المعلومات و المشحون عاطفيا في الحساب الرشيد للسياسة الخارجية و ذلك بإجبار صانع القرار على إتباع سياسات خاطئة[2] .

و رغم محدودية و ضئالة تأثير الرأي العام إلا أن الرأي العام المحلي يقوم بدورين مهمين في صنع السياسة الخارجية للدولة:

1- توجيه السياسة الخارجية للدولة، و ذلك من خلال رغبة صناع القرار الخارجي لكسب رضا المواطنين، و ذلك بجعل السياسة الخارجية تحقق قدرا كبيرا من رغبات المواطنين.

2- رغبة صناع القرار الخارجي في تغيير اتجاهات الرأي العام المحلي يهدف توافقها مع أهداف السياسة الخارجية [3] .

المبحث الثالث: نماذج صنع السياسة الخارجية

لكي نتمكن من التنبؤ بسلوك السياسة الخارجية لابد من اختيار المتغيرات المناسبة، لان مشكلة فهم السياسة الخارجية لا تتوقف في توافر المعلومات، و لكن في عدم القدرة على تصنيف. المعلومات بخصوص موقف معين، و لتسهيل هذه المهمة ظهرت العديد من النماذج التي تساعد الباحث في.هذا المجال، فقد تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كل مطلب يبين نموذج من هذه النماذج.

المطلب الأول: النموذج الاستراتيجي

ويسمى أيضا الرشيد، هو أكثر شيوعا في تحليل السياسة الخارجية، و استعمل مؤرخو الدبلوماسية هذا النموذج في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول، و تصرفات زعماء تلك الدول تجاه بعضهم البعض، و عليه فإن الباحث يحاول تفسير كل تصرف على انه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الأخر [4].

و عليه فان العلاقات الدولية تتأثر بانطباعات السياسيين أصحاب القرار، في الدولة التي تؤثر في صناعة القرار عن الدول التي يتعاملون معها في تسيير شؤونهم الخارجية.

و في هذا الإطار يقدم بلومفيلد نموذجا إرشاديا لفهم عملية صنع السياسة الخارجية يقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في "نسق" يتألف من ثلاث مراحل و أبعاد:

---

[1] محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص173.

[2] لويد جنسن .مرجع سابق. ص177.

[3] فاروق أبو زيد .دور الرأي العام ووسائل الأعلام في صنع السياسة الخارجية .مجلة الدبلوماسية .ع.4.ابريل 1984.ص.ص43-44.

[4] د.لويس جنسن،مرجع سابق،ص6.

المرحلة الأولى: المدخلات: و تشمل جمع المعلومات و الملاحظة ونقل المعلومات، و المخابرات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

المرحلة الثانية: القرارات: و تشمل استعمال المعلومات، و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة، و المناقشة و الحث على المساومة و النصح و التوصيات.

المرحلة الثالثة: المخرجات: و تشمل الخيارات السياسية، و التنفيذ و المتابعة و الإعلام و المفاوضة، و الحث و التعلم من خبرة التطبيق.

ومن المفترض أن تسفر هذه العمليات المعقدة عن صياغة برنامج للعمل يحقق أهداف الدولة في المحيط الخارجي، و من ثم فان تقييم أداء السياسة الخارجية يتم من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة سلفا [1].

و للنموذج الاستراتيجي مزايا وعيوب، فمن بين مزاياه انه يتسم البساطة و يقدم تصويرا غير مكلفا عن الواقع، حيث يفكر الباحثون من خلاله فيما يمكن أن يفعلوه لو أصبحوا مكان صناع القرار للدول الأخرى، بالإضافة إلى تميزه بالخاصية الاقتصادية و ذلك انه واضح وبعيد عن التعقيد.

و مع هذا فإن لهذا النموذج .عيوبا خطيرة، الأمر الذي أدى إلى اقتراح نماذج أكثر تعقيدا و ذلك انه إذا تأثرت السياسة الخارجية فقط بسلوك الدول الأخرى فان قيمة هذا النموذج ستكون محدودة في تفسير السياسة الخارجية .و ذلك أن للعوامل الداخلية و الدولية تأثيرا على السياسة الخارجية[2].

ومن نقاط ضعف هذا النموذج انه ركز على الحسابات الرشيدة لصانعي القرار ، غير أنها حسابات مثالية و نادرا ما تتحقق، و يفترض. أنه ما يكون رشيدا بالنسبة لفاعل معين يجد رشيدا أيضا بالنسبة للفاعل الأخر، فعلى سبيل المثال تصور صانعي القرار الأمريكيون أن قصف الفيتنام الشمالية سيؤدي إلى استسلام قادتها، و لكن على العكس فقد أدى ذلك إلى زيادة عزمهم لأنهم كانوا قادرين على تحمل الضرر، فمعظم الباحثين الذين يستعملون هذا النموذج يعتمدون على الحدس بدرجة كبيرة، و على ملاحظة تعاقب الأحداث لتفسير سلوك السياسة الخارجية [3].

المطلب الثاني :نموذج صنع القرار ونموذج السياسة البيروقراطية

1-نموذج صنع القرار: أدرك ريتشارد سنايدر و بروك و سابين قصور النموذج الاستراتيجي، و قدموا نموذجا بديلا لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية، و قدموا مجموعة من العوامل الداخلية الخارجية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، و يقوم هذا النموذج على أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية، فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين، فإذا لم يدركوها فإنها تؤثر على السياسة الخارجية [4].

---

[1] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص366.

[2] لويد جنسن،مرجع سابق،ص7.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه،ص8.

انطلق سنايدر من افتراضات متكاملة هي ان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رئيسة رسمية في الدولة.

و أن حركة صناع القرار.تتأثر خصوصا بكيفية إدراكهم للموقف، و عملية اتخاذ القرار تشكل بحد ذاتها أحد المتغيرات الأساسية لفهم القرار السياسي، لذا فان بيئة صنع القرار تؤثر و تتأثر بسلوك صانع القرار [1].

و يتميز هذا النموذج في كونه يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، فسنايدر و بروك و سابين يروا آن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية، هي دوافع صانعي القرار و مدى توافر المعلومات لديهم، و تأثير السياسات الخارجية للدول على خياراتهم، و لتحسين هذا النموذج أضاف سنايدر مفهوم "مناسبة صنع القرار"، و التي تشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل: وجود أزمة او عدم وجودها في تلك اللحظة [2].

2- نموذج السياسة البيروقراطية: يركز هذا النموذج على الدور الذي يلعبه البيروقراطيين الذين لهم علاقة بعملية صنع السياسة الخارجية، فنظرا لوجود تغييرات واسعة و مستمرة في الحكومات و في الأحزاب السياسية في كثير من الدول، و افتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية فإنهم غالبا ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين للحصول على النصائح و المعلومات اللازمة و من ثمة يزداد دور البيروقراطيين في السياسة الخارجية [3].

تقوم البيروقراطية بدراسة بعض الأزمات الخطيرة في السياسة الدولية من الإطار البيروقراطي، و كيفية تأثر طبيعة القرارات به، و أن سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي، و تتفرغ الاتجاهات و الاجتهادات ساحبة نفسها على محصلة عملية صنع القرار[4].

و يمكن للمرء أن يبالغ في تصوير الدور الذي يلعبه البيروقراطيين في العملية السياسية، و من الملاحظ أن معظم الذين يتبنون هذا النموذج لديهم خبرة في العمل الحكومي، و مع ذلك تظل لدى صانعي القرار فرصة لاختيار المستشارين و سماع النصائح التي يرغبون فيها، كما لا يجب أن نغفل دور الجهاز البيروقراطي كمفسر لعملية صنع السياسة الخارجية [5].

و لأن البيروقراطية تمتلك المهارات الأساسية للتعامل مع الحكومات الأجنبية، فانه من الضروري الرجوع إليها في رسم السياسات، كما تقوم البيروقراطية بجمع المعلومات و تحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا [6].

---

[1] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص95.

[2] لويد جنسن،مرجع سابق،ص8.

[3] المرجع السابق،المكان نفسه.

[4] ثامر كامل الخزرجي،مرجع سابق،ص97.

[5] لويد جنسن،مرجع سابق،ص9.

[6] المرجع نفسه،ص39.

الفصل الثاني

خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في العراق و أفغانستان

الفصل الثاني : خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في العراق و أفغانستان.

تمهيد

فرضت الإستراتيجية الأمريكية أهدافا في منطقة الشرق الأوسط وكدا استمرار لتوجه العام لتلك السياسة الأمريكية ولكن في ظل استخدام تكتيك أكثر حدية ، لم تخرج أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عن الحفاظ على امن وتفوق حليفها الإسرائيلي سياسيا وعسكريا واقتصاديا والسيطرة المباشرة على أهم مصادر الطاقة في العالم المتمثلة في النفط العربي، كأكبر مخزون للنفط العالمي وإعادة رسم خارطة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

بحيث تتناول خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في كل من العراق وأفغانستان.

المبحث الأول:التدخل في العراق.

عملت إدارة الرئيس بيل كلينتون في الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة الحصار والعقوبات الاقتصادية وتشديد الحصار و إبان رئاسة الرئيس بوش عزم على تغيير النظام العراقي و اللجوء إلى القوة و توجيه الاتهام للعراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل,و اتهامه برعاية الإرهاب ,انتهاك حقوق الإنسان لذلك كان لابد من إسقاط نظام صدام حسين بالقوة العسكرية من أجل بناء نظام ديمقراطي نموذجي في العراق.

المطلب الأول :الخلفيات التدخل في العراق

1-امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل:

لقد أثار بحث و تطوير إنتاج الأسلحة الكيماوية و البيولوجية و كذا المشاريع النووية العراقية مخاوف القوى الدولية و الإقليمية وخاصة إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية و أمام ضغوطات هذه الأخيرة ألزمت مجلس الأمن موجب القرار رقم **687** تدمير ما لديه من مخزونات و البنية الأساسية المتعلقة بالصواريخ الباليستية و أسلحة الدمار الشامل فوافق العراق على التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل و الوكالة للطاقة الذرية حتى يتمكن من تخفيف أو رفع الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة عليه فقام بمبادرة ذاتية **1991** بتدمير ما لديه من الصواريخ و أسلحة الدمار الشامل فكان هذا العمل تعبيرا عن حرية العراق في تنفيذ قرار مجلس الأمن **687** و الأمر الثاني تعامله الكامل مع مفتشي اللجنة الخاصة و الوكالة الدولية للطاقة لأجل إزالة أسلحة الدمار الشامل و نظام الرقابة الدائم منذ بدء اللجنة في شهر **جوان 1991** غير أن النظام العراقي حاول إخضاع من الصواريخ الباليستية و أسلحة الدمار الشامل بعيدا عن اللجنة و هي محاولة تسبب عند اكتشافها عام **1995** في زعزعة الثقة السياسية في الحكومة العراقية اتجاه التزاماتها أمام مجلس الأمن[1].

[1] *أحمد إبراهيم محمود كلية ثعلب الصحراء ,تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في السياسية الدولية 1999 , 123*

2- رعاية الإرهاب:

عرف المجتمع الدولي تطورا سريعا خلال فترة التسعينيات نظرا للمتغيرات التي طرأت عليه ومن أبرزها تحولات النظام الدولي ، بما فيها تطور التكنولوجيا العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل والعولمة وما تطرحه من تحديات والعلاقات بين قطم الحكم وجماعات المعارضة في عدة دول حيث نجد السلطات الأمريكية عقب أحداث **11 سبتمبر 2001** وجهت الاتهام إلى مجموعة من الدول العربية الإسلامية باعتبارهم هم الدين قاموا بهذا العمل وانه منشق عن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يدعمه طالبان في أفغانستان الذي تمكن في القضاء على هذا النظام مع تحالف دولي ولقد بدأت إرهاصات الاستعداد للحرب على العراق خلال العمليات العسكرية في أفغانستان حتى إذا ثبت عدم وجود علاقة تربط العراق بالقاعدة فان أي إستراتيجية للخلاص من الإرهاب لابد أن تتضمن كذلك تضحية حكم الرئيس صدام حسين للعلم أن الإدارة الأمريكية قبل **11 سبتمبر 2001** بما فيها وكالة المخابرات لم يكن لديهم إستراتيجية ومن الأمثلة على المتفجرات الإرهابية ففي سنة **1995** قنبلة بالرياض في العربية السعودية تقتل **07** من بينهم أمريكيين جوان **1998** قنابل أطلقت بواسطة دفع القذائف تنفجر بالقرب من السفارة الأمريكية في بيروت.

وفي أكتوبر 2000 قنبلة تقتل 17 بحارا أمريكيا، سبتمبر 2001 طائرة لخطوط الجوية تحمل 81 راكبا اصطدمت بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي .

بعد نحو ثماني عشر دقيقة اقتحمت مباشرة طائرة أخرى من نوع بوينغ **727** تابعة للخطوط الجوية للولايات المتحدة البرج الجنوبي لمركز التجارة في الساعة التاسعة والنصف ارتطمت طائرة أخرى تحمل **56 راكبا** بمبنى وزارة الدفاع الأمريكية (**البنتاغون**) غير أن هذا لم يكن عائقا فوزير الدفاع **دونالد رامسفيلد** تلقى قرار من الرئيس بوش بإعلان الحرب ضد العراق.

ونشرت الأدبيات السياسية الأمريكية لأول مرة تعرف الإرهاب في تقرير الإستراتيجية الأمريكية على انه: العنف المخطط مسبقا لتحديد الأهداف سياسية ولقتل الأبرياء المدنيين[1] كما أن الكفاح المسلح الذي تقوده بعض الشعوب الإسلامية لا شهادة استقلالها وسياستها يعد في وجهة نظر ماورد في هذه الإستراتيجية إرهابا وبالتالي يطلب من هذه الشعوب تربط المقاومة وإلا ستعد إرهابية ، كما عملت الولايات المتحدة على سن القوانين الجديدة لمكافحة الإرهاب فقد اقر الكونغرس يوم 26 أكتوبر 2001 القانون الوطني الذي يمنح مصالح الأمن المختلفة صلاحيات استثنائية ، تحد في مجملها من الحريات الفردية القائمة في الولايات المتحدة كما سخرت الولايات المتحدة أموالا ضخمة في تدريب وتكوين إطارات متخصصة في مكافحة الإرهاب على مختلف أنحاء العالم .

[1] احمد إبراهيم محمود ، العراق وأسلحة الدمار الشامل ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة 2002 ص 123.

وعملت الإدارة الأمريكية بشتى السبل من اجل الربط بين تنظيم القاعدة ونظام الرئيس صدام حسين حيث أوقعت هجمات 11 سبتمبر في أمريكا على عاتق العراق .وكذلك عملت الإدارة الأمريكية على تخويف دول الشرق الأوسط والعالم اجمع من نوايا الرئيس صدام حسين لتوسعية الإرهابية لا تهدد فقط المصالح الأمريكية بل التهديد يشمل الجميع.

والمثير أن كل إرهابي خطير يبدأ حياته صديق للولايات الأمريكية ثم ينقلب عليها فيما بعد ، فاسماه بن لادن تعاون مع المخبرات الأمريكية في الحرب ضد السوفيت ثم تحول إلى رجل متدين بعد هذه الحرب أصبح يحارب التواجد الأمريكي في أفغانستان والسعودية وغيرها من البلاد الإسلامية[1].

3-انتهاك حقوق الإنسان:

وظفت الولايات الأمريكية من خلال إدارتها المتعاقبة منذ 1991 ملف حقوق الإنسان لتبرير بقاء العقوبات الاقتصادية قائمة ضد العراق كأسلوب لحمل الرئيس صدام حسين عن السلطة حتى تتهمه بانتهاك حقوق الإنسان واستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد فئات من الشعب العراقي و يبقى التناقض مستمرا في الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمبررات الحرب ,التي ظلت تتغير باستمرار من أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة إلى دكتاتورية النظام ألبعثي وأعلن الرئيس الأمريكي في العديد من المرات بأن بلاده تريد بناء نظام ديمقراطي في العراق.

كما يمثل الحرب في العراق تحديا هاما وواضحا للولايات المتحدة و المجتمع الدولي و الشعب العراقي و المنطقة و في هذا الصدد تعهدت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة بالعمل على إنهاء الحرب في العراق و تشكيل حكومة عراقية و تمثيلية و لا تمثل دعما للإرهابيين هناك فقط خطابا مقابل الثبات في عوامل و آليات التنفيذ اتجاه المسألة العراقية و الحرب في العراق فالوثيقة تنص على أن هدف الولايات المتحدة هو بناء عراق مستقل و مستقر و ذو سيادة يعتمد على نفسه و لا يوجد تعريف مناسب لمفهوم السيادة في ظل إشراف تام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و أخذ زمام المبادرة من قبل وزيرة خارجيتها و معاونة العراقيين في أمور سيادية بغاية الأهمية كالدفاع و الأمن و السياسة الخارجية و سيادة القانون عن الصحة و التعليم و العلوم و المهاجرين و اللاجئين و حل الخلافات ولا تعرف ماذا تبقى للحكومة ذات سيادة سوى توزيع الأراضي و منح الامتيازات الخاصة لحلفائها المخلصين أم أن سيادتها ستكتفي فقط بالملاحظة القوى المناهضة للاحتلال وبقايا النظام السابق و القوى الأمنية الزج بأبنائها قي السجون و المعتقلات السرية منها و العلنية و مع ذلك حلت السياسة الأمريكية عددا المتناقضات في محاور تنفيذ هدف الولايات المتحدة في العراق .

-فالمحور الأول والذي يتحدث عن نقل المسؤولية الأمنية الكاملة إلى الحكومة العراقية و إنهاء المهام القتالية في شهر أوت 2010 كما تنص على استهداف و مكافحة الإرهاب(و إنهاء المهام القتالية)و حماية الجهود المدنية و العسكرية في العراق ,ثم يؤكد على

[1] احمد إبراهيم محمود ، المرجع السابق ص 73.

إزالة جميع الفرق من العراق في نهاية 2011 تناقض واضح مع و يتقاطع مع إستراتيجية وزارة الدفاع الأمريكية المذكورة في مراجعة الدفاع الرباعية الأعوام 2011 -2015 و إستراتيجية الأمن القومي لوكالة الاستخبارات الأمريكية لعام 2010[1] .

أما المحور الثاني والذي يحمل عنوان الدعم المدني فإنه يبدأ بوضع شرطا محددا لتنفيذه و هو استمرار تحسن الوضع الأمني ,في حين مسؤولية حفظ الأمن على عاتق الدولة المحتلة طبقا للقانون الدولي ,و بالتالي فالقوات الأمريكية هي المسؤولية عن عدم و تأسيس قوات من مهنية محترفة بل على العكس من ذلك حلت مؤسسات الدولة الأمنية و العسكرية و فتحت الباب على ,لتأسيس قوات بديلة بنيت على أسس خاطئة من طائفية و عرقية و جزئية معها عدد من (مهنية محترفة) الميليشيات غير المنضبطة و المتهمة أصلا بارتكاب جرائم يحق الشعب العراقي.

-أما المحور الثالث و الخير فمن الملاحظة بوضوح أن الولايات.م.أ يستمر بالمشاركة لحين تأمين أمن و سلام دائم للعراق و الشرق الأوسط الكبير و سيكون هناك وجود قوي للمدنيين و لا يزال الرئيس بارك أوبا ما يخوض غمار حروب لم في العراق و غيرها من الدول و مواجهة الملفات النووية و جهود السلام في الشرق الأوسط و بالتالي يمكن القول أن الإدارة الأمريكية و للتغطية عن أفعالها عملت على إيجاد مبررات أخلاقية تكون حجة مرضية لدى الرأي العام الأمريكي و الدولي فأعلنت كافة الإرهاب و نشر الديمقراطية في العراق و لأجل هذا تدخلت عسكريا وهذا تعتبره عملا أخلاقيا.

وفيما يتعلق بسياسة أوباما اتجاه العراق ففي الوقت الذي تشدد على الانسحاب على مراحل الا أن تأكيده على استقرار العراق و الحيلولة دون قيام دولة معادية أو قيام قاعدة للإرهاب فيه تشير إلى بقاء أمريكي[2].

ورغم توجيهات اوباما السلمية وكراهية المغامرات العسكرية في الخارج إلا انه لم يقم بتعديل السياسة الأمريكية في العراق رغم تخفيض الوجود العسكري في العراق إلا أن المشاكل تزداد يوما بعد يوم خصوصا تطورات الحركات الإسلامية وزيادة الفوضى والعنف والجرائم .

والرئيس اوباما لاستخدم لغة القوة التي استخدمها كنيدي ضد خروتشوف ولا أطلق سباق التسلح رونالد ريغان ولا وضع إستراتيجية الأمن القومي مثل جورج بوش الابن الذي أراد تكريس الهيمنة الأمريكية باستخدام الحرب الوقائية فالرئيس يتربص جهوده من اجل استعادة القوة النائمة وفي الأخير يمكن القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يكن سوى جزء من روية إستراتيجية أمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة الأمريكية وعلى الرغم من جر الاستراتيجيات المتوالية في المنطقة إلا أن الوضع ازداد سوءا في الآونة الأخيرة عند ظهور حركة داعش منبثقة من القاعدة وهي ألآن منتشرة في كامل أرجاء البلدان العربية المتوترة امنيا وخاصة في العراق وسوريا وهذا ما أدى بالرئيس اوباما بتغير سلوكه الجيو سياسي

[1] يسيوني عبير علي رضوان,السياسة الخارجية الأمريكية ,في القرن الحادي والعشرين,دار النهضة العربية ط1 2011 ص 206.

[2] -عبير يسيوني علي رضوان ,المرجع السابق ص 206 .

والعسكري ولجا إلى التحالف مع دول الحلف وقيام بغرات جوية متتالية ضد هذه الجماعات وهدا ليس حفاظا على تراب هذه الدول و لكن من اجل المحافظة على مصالحهم الإستراتيجية[1].

المطلب الثاني: أهداف التدخل في العراق

-أسلحة الدمار الشامل وإيواء التنظيمات الإرهابية ورفض الالتزام بالقرارات الدولية وواجب للتصدي المبكر للخطر الكبير الذي يمكن أن يشكله العراق في مصادره العسكرية المستقبلية ، هده أهم الدوافع المعتلة للحرب على العراق إلا أن ثمة دوافع أخرى معلنة وقد تكون أكثر دقة وإلحاحا ويمكن إجمالها فيما يلي :

1- تأكيد الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية وإظهار التفوق العسكري الساحق والقوة الطاغية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح العالمي وتسجيل حقها في التحريك لتوجيه ضربات ضد أي دولة تراها واشنطن بمعاييرها الذاتية إنها يمكن أن تهدد أمنها القومي أو مصالحها الاقتصادية أو مكافحتها السياسية على الساحة الدولية

2-السيطرة على احتياطات (العالم) النفط العراقية ، التي تعد ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم ما يقود إلى التحكم في نفط المنطقة العربية وتغيير موازين القوى الاقتصادية فيها يؤدي إلى فتح مجالات الهيمنة الأمريكية على أسواق البترول العالمية إنتاجا تسويقا ، تسيرا ، توزيعا ، حتى أن الرئيس بوش كان قد صرح قبيل الحرب على العراق بان النفط هو الهدف الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق وان الآثار السلبية سياسية لهذه الحرب تكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمقاييس الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب .

3-توجيه رسالة حازمة لكل من روسيا والصين بجدية الو.م.ا في أن تكون القوة الإمبراطورية الأولى والوحيدة في العالم بلا منافس وفي تنفيذ أهدافها في المنطقة العربية ومنطقة آسيا الوسطى حيث تكمن مصادر الطاقة الرئيسية وبالمدى الذي يمكن أن تصل إليه القوة الأمريكية في سبيل تفيد هذه السياسة (بالضبط والجنود العراقيين إلى التمرد)[2].

4-الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للعراق ، فالعراق يمثل ثاني أهم مواقع من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة ، فهو نقطة التقاء إستراتجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا الوسطى والشرق الأوسط وان الجوار الجغرافي للعراق المتمثل في كل من إيران وسوريا ليكتسب أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية على نحو يمكن الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظام الحكم في الدولتين.

[1] المرجع نفسه

[2] بشير موس نافع ، المستوى الأمريكي في العراق أربع سنوات من الاحتلال مركز الجزيرة للدارسات ، الدوحة 2007 ص 26.

5-تثبيت القواعد الأمريكية العسكرية في الخليج بصورة دائمة وركيزة أساسية لوجودها العسكري ليس في منطقة الخليج فقط وإنما في مجمل منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الاستراتيجي حتى يقع العراق في القلب منها وتضم الخليج ، شمال غرب أسيا ، أسيا الوسطى والشرق الأوسط.

6-تعزيز امن إسرائيل وضمانه أن حقق الاحتلال الأمريكي للعراق مصلحة إستراتيجية للدولة البحرية فالاحتلال لم يؤدي إلى الإطاحة بنظام حكم موال لها في بغداد وتخطط لإبقاء القوات أمريكية في العراق وتسعى إلى إقامة علاقات بين نظام الحكم العراقي الجديد و إسرائيل.

7-القضاء على الخبرة العلمية والتكنولوجية المتقدمة التي أهلت العراق.

المطلب الثالث: النتائج التدخل

يمكن إجمال النتائج والتي تعتبر رئيسية ومهمة بعد التدخل الأمريكي على العراق إلى جملة من النتائج أهمها :

1- لم تستطيع القوات الأمريكية والبريطاني العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق وهو أمر قد دحض جميع الحجج التي قدمتها أمريكا وبريطانيا للاعتداء على العراق يزعم انه لازال يملك أسلحة الدمار الشامل وأصبحت الحرب غير شرعية على العراق.

2-الحرب القصيرة لم تتحقق وان الضحايا البشرية تجاوزت التوقعات ودخول القوات الأمريكية في حرب طويلة

3-تدمير البني لتحية الاقتصادية والعملية والتكنولوجيا والتعدي على المباني والآثار والأضرحة المقدسة .

4-بروز المقاومة العراقية لقوة طاردة للمحتل ونموها بشكل كبير وسريع للدفاع عن العراق واسترجاع سيادته واستقلاله.

5-نزايد الرأي العام العالمي للتنديد بالاحتلال الأمريكي على العراق واستنكار المجاز والضحايا التي تقوم بها القوات الأمريكي في الشعب العراقي .

المبحث الثاني : التدخل الأمريكي في أفغانستان

تمهيد :

استخدمت إدارة جورج ولكر بوش أحداث 11 سبتمبر 2001 المنسوبة لتنظيم القاعدة لتغير مبادئ الإستراتيجية العسكرية الأمريكية التقليدية القائمة على " الاحتواء بمبدأ جديد عرف بمبدأ بوش والقائم على **الضربة الاستباقية** التي شرحها الرئيس بوش في خطابه في جانفي 2002 لن انتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع لن أقف جانبا بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر ...لان حربنا على الإرهاب بدأت بداية جديدة لأنها بدأت فقط وقد لا تنتهي هده الحملة تحت أعيننا ومع ذلك فلابد

أن نشنها تحت أعيننا لا نستطيع أن تتوقف قبل الهدف ، قد دعي التاريخ أمريكا وحلفاءها للعمل ، وإنها لمسؤوليتنا وامتيازنا أن نقاتل في معركة الحرية .

المطلب الأول : خلفيات التدخل الأمريكي في أفغانستان

قدم الرئيس جورج ولكر بوش شرحا مفصلا لمبدأ الضربة الاستباقية في خطبة التخرج في اكادمية West point بقوله " القسم الكبير من القرن الماضي كان الدفاع عن أمريكا يعتمد على مبدآ الردع والاحتواء في الحرب الباردة وفي بعض الحالات ستطبق هده الإستراتيجية لكن أخطار جديدة ستتطلب تفكيرا جديدا فالردع أي الوعد بالانتقام شامل ضد دول لا يعني شيئا ضد شبكات إرهابية مهمة حيث لا دول ومواطنين للدفاع عنهم ، ولاحتواء غير ممكن حينما يمتلك الطغاة غير متوازنين عقليا أسلحة للتدمير الشامل ن يمكنهم إطلاقها بواسطة صواريخ وان يزودوا بها سرا حلف إرهابيين لهم .....فان انتظرنا حتى تتحقق هده الإخطار ماديا فإننا سنكون قد اطلنا الانتظار أكثر مما يلزم ...." وعليه فقد أصبحت الإستراتيجية الأمريكية العسكرية القائمة على الخيار العسكري كأداة حاسمة في التعامل مع تنظيم القاعدة في مختلف مناطق العالم لن تعتبر ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لمستقبل بقاء واستمرارية الإمبراطورية الأمريكية وتم استخدام تنظيم القاعدة كتبرير أخلاقي لغزو العراق بحجة آن نظام صدام حسين كان يقيم علاقات سرية مع تنظيم القاعدة وأصبح يعرف" بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين " الخطر الذي يهدد الأمن الداخلي والخارجي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ودون انتظار نتائج التحقيقات الرسمية حملت الإدارة الأمريكية مسؤولية الأحداث إلى تنظيم القاعدة حيث صرح "جورج تينين " مدير الاستخبارات المركزية عند إبلاغه بالهجوم الأول على برج التجارة العالمية ، وقد استفدت إدارة الرئيس بوش لإلحاق التهمة بتنظيم القاعدة على العمليات السابقة التي نسبت إلى بن لادن وجماعته فمنذ 1992 والى غاية 2001/09/11 اتهمت الولايات المتحدة أسامة بالتخطيط والتدبير ل30 حادث ضد مصالح الو.م.ا كما حملته المسؤولية عن تحويل معسكرات والتدريب وتحضير الجهاديين في شتى مناطق العالم وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تسعى للقبض عليه[1]

خصوصا بعد عمليات التفجير لقارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا سنة 1998 وهو ما جعل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في حينها بأمر إطلاق 66 صاروخا كروز في تلك المخيمات حيث تحدث الرئيس بيل كلينتون في مذكراته "أحداث كينيا وتنزانيا " بقوله " أحييت السفارتان الأمريكيتان في تنزانيا وكينيا بقنبلتين انفجرتا بفارق 05 خمس دقائق بين كل من هما قادتا إلى مصرع 257 شخصا 12 منهم أمريكيون وجرح 5000 آخرين وأثارت الأدلة الأولية إلى شبكة أسامة بن لادن التي التي سارت تعرف باسم القاعدة وهي التي شنت الهجوميين ففي أواخر فبراير اصدر بن لادن فتوى تدعو الى المجاهدة الأهداف الأمريكية العسكرية والمدنية في أي مكان في العالم وفي شهر مايو قال مؤيدوه سيضربون أهدافا أمريكية في الخليج وتحدث عن جلب الحرب داخل أمريكا وقد لجا الرئيس بيل كلينتون إلى عدة خيارات لتعامل مع بن لادن وتنظيم القاعدة باستخدام القوة العسكرية عن طريق الهجمات بصواريخ كروز على مخيمات لتدريب في أفغانستان التي كان يزعم أن معسكرات

[1] احمد بيوت وآخرين خطبة التخرج الرئاسية د.ط ب.ب.ن. اكادمية "وست بونيت" المناهضة للإرهاب ص 236

القاعدة وبإطلاق القذائف على مصنع الكيميائي السوداني الذي شككت فيه المخابرات الأمريكية انه يستخدم لإنتاج مادة كيميائية وتخزينها تستخدم في إنتاج غاز الأعصاب المعروف ب VX وقد برر الرئيس كلينتون باستخدام القوة العسكرية ضد تنظيم القاعدة في خطاب صرح في الرئيس العام الأمريكي حيث قال " أمرت بالضربات لان القاعدة هي المسؤولية عن تفجير السفارتين وان بن لادن ربما كان المنظم والمصور البارز للإرهاب الدولي في العلم اليوم وهو رجل تهدد بشن حرب إرهابية على أمريكا دون تميز بين عسكريين ومدنيين كما استخدمت إدارة بيل كلينتون العقوبات للحد من خطورة تنظيم القاعدة حيث توسع العقوبات لشل حركة طالبان التي تؤدي إلى بن لادن وجماعته ووقع الأمر التنفيذي رقم 13099 الذي يفرض عقوبات اقتصادية على بن لادن والقاعدة وتوسيعه لنظام طالبان وقد استند الرئيس بيل كلينتون عدة خيارات أمنية للقبض على بن لادن حيث بدأت وكالة المخبرات المركزية بعمليات سرية لتدريس 60 من وكالة المخبرات الباكستانية لدخول أفغانستان والقبض على بن لادن ولكن هده العملية ألغيت بسبب حدوث انقلاب في باكستان عام 1992 وقد ذكر الرئيس بيل كلينتون في مذكراته قائلا : طلب من الجنرال شلتن ودك كلارك أن يطور خيارات لإسقاط مغاوير في داخل أفغانستان فقد رأيت إذا دمرنا أشنيد من قواعد تدريب طالبان فسوف يظهر لهم إننا جادون حتى وان نصب بن لادن وكبار مساعديه وقد رأيت أن كبار العسكريين لا يريدون ذلك بسبب الصومال ، وربما انه سيطرون إلى إرسال قوات خاصة دون أن يعرفوا على وجه التأكيد أين بن لادن كما وقعت على منكرات إشعار تحول الاستخبارات المركزية القوة المميتة للقبض على بن لادن .

إضافة إلى العمليتين العسكريتين في تنزانيا وكينيا اتهم بن لادن في عملية تفجير القاعدة العسكرية الأمريكية الخبر في مظاهرات بالمملكة العربية السعودية التي وقعت في جوان 1996 حيث راح ضحيتها 19 عنصرا من عناصر القوة الجوية وأصيب 300 أمريكي وغير أمريكي ويروي الرئيس بيل كلينتون هده العملية بقوله " كان السعوديين قد سمحوا لنا بإنشاء قاعدة الخبر بعد حرب الخليج على أمل أن وجود قوات أمريكية متمركزة في الخليج مسبقا ستردع أي اعتداء أخر قد يقوم به صدام حسين وتمكننا من سرعة الاستجابة وان لم يكن الرد ناجما ، وقد أنجزت هدف غير أن القاعدة جعلت قواتنا شر عرضة للإرهابيين في المنطقة ولم تكن الاحتياطات الأمنية في الخبر كافية فقد تمكنت الشاحنة من الاقتراب كثيرا من البناء من عناصرنا والسعوديين قد استهانوا بقدرة الإرهابيين على صنع قنبلة بهده القوة .

ونسب هجوم أخر غالى تنظيم القاعدة على اثر الهجوم على المدمرة البحرية الأمريكية "يو.أس.أس.كول " في أكتوبر عام 2000 والتي راح ضحيتها 17 بحارا أمريكيا في ميناء "عدن" باليمن " واتهم فيها "أبو زبيدة " أحد المقربين بن لادن ويمكن إرجاع المواجهة لأول بين الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة إلى تاريخ 1993/10/30 بمقديشو بالصومال حيث تلقت القوات الأمريكية ضربات عسكرية من قبل الجهاديين الدين قتلوا 18 عسكريا أمريكيا واتهمت الو .م . ا تنظيم السامة بن لادن بالرغم من أن هذا الأخير لم يتبنى العملية مباشرة وهي الفترة التي كان الصومال يعيشون فيها حربا أهلية حيث كانت تعمل القوات الأمريكية تحت المظلة الأمنية في إطار عملية "عودة الأمل " للصوماليين[1]

[1] يوب ودورد ، يوشر محاربا ، ترجمة عربي سمر القاني طه ، الرياض مكتبة العبيكان 2002 ص 25

المطلب الثاني : أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان

لقد تأكدت إستراتيجية الحرب على الإرهاب مباشرة بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 ودخلت حيز التنفيذ عن طريق مختلف الإعلانات الأمريكية – البريطانية بشن حرب على أفغانستان ملجأ القاعدة على لسان الدفاع المشروع المنصوص عنه الذي شرعته الأمم المتحدة وبدلك في محاولة الإطاحة بنظام حركة طالبان وإلقاء القبض على أسامة بن لادن المدبر المفترض لهذه الاعتداءات وإغلاق معسكرات القاعدة في البلاد [1].

الأهداف لغزو أفغانستان : الخطاب الأمريكي المعلن الذي ينطلق من مفهوم الحملة العالمية على الإرهاب ومن الأهداف الفعلية مايلي :

1-موقعها الجيو –استراتيجي حول أقطاب كامنة في المستقبل هي تمثل تجانسا بين ست دول متقاربة وعلى تماس حدودي مع الصين ، إيران ، باكستان ، تركمانستان ، أوزباكستان و طاجيكستان .

2- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان يمكنها مراقبة الصين باعتبارها منافسا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا حقيقيا وقطع لطريق عليها لإقامة أية تحالفات تتيح لها الوصول لدول أسيا الوسطى ، إيران والخليج العربي .[2]

3-قطع الطريق على روسيا وتحجيم دورها الذي مازال قائما في دول أسيا الوسطى وبخاصة تلك التي تطل على بحر قزوين فان سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية إذا تحققت سوف تمكنها كذلك من تحطيم مشروع التحالف القائم حاليا بين روسيا الاتحادية والهند الذي يمكن أن يتنامى بوتائر قد تهدد الخطط الأمريكية الرامية إلى التواجد العسكري القوي للولايات المتحدة في أسيا الوسطى جنوب أسيا والمحيط الهادي ويظل منع تبلور محور دول في هده المنطقة تشكل أعمدته الأساسية الصين وروسيا أحداهم الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وتواجدها الملموس في أفغانستان .[3]

4-الوصول إلى منابع نفط بحر قزوين ، الحلم الذي راود أمريكا من عقود ولم تستطع إليه سبيلا والدي كان في الأساس دعمها لأفغان في مقاومة الغزو السوفيتي وفي أساس دعمها لحركة طالبان بعد أن تغلب عليها المجاهدون الأفغان ذلك أن نفذ بحر قزوين يعتبر ثاني احتياطي للنفط في العالم ، تغدي بدرجة اكبر من نجاحها في السيطرة على نفط الخليج بعد عملية عاصفة الصحراء " وستظل السيطرة عليه الفقرة الثانية من مشروع أمريكا الاستيلاء على منابع النقط ، الذي نداته من قبل وهي تجدد اليوم في

[1] مكسيم لوفا فيرا السياسة الامريكية الخارجية ، ترجمة حسن حيدر طه دار عويدات للنشر والطباعة ، لبنان 2006 ص 90

[2] احمد حسين سويدان ، الارهاب الدولي في المخابرات الدولية ، ط1 منشورات الحلبي الحقويقة سوريا 2005 ص 159

[3] صالح ياسر ، بعصض معالم تحولات في التفكير الاستراتيجي للاولايات المتحدة بعد 11 افريل 2001 مجلة طريق الشعب ، مصر العدد 29 – 27-09-2007-ص 7

احتشاد قواتها على مقربة من أفغانستان ، تركمانستان، وأوزباكستان ، وباكستان ، فرصة مثالية لشق الطريق إلى بحر قزوين ونفطه .[1]

5-مراقبة لنشاط النووية التي توجد في منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة والتي تجري في بلدان عدة ، ومن بينها الهند وإيران وباكستان عن كثب خاصة سلاح باكستان النووي وهو سلاح سبق وأبدت الولايات المتحدة احتجاجها الشديد عليه خاصة بعد نجاح باكستان في اختبارات التفجير النووي عام 1999 وتعود نية الاستهداف الأمريكي لهدا السلاح إلى ثلاثة أسباب هي :

أولهما انه يهز التوازن الإقليمي والدول وخاصة في ضوء حقيقة وجود خمس قوى نووية كبرى في المنطقة (روسيا –الهند –الصين – باكستان –إيران) ليست جميعها على علاقة طيبة مع أمريكا.

ثانيها لأنه قد يستخدم في مرحلة ما ضد إسرائيل .

ثالثها لأنه من غير المسموح لدول إسلامية حيازة مثل هدا السلاح كإيران و باكستان اللتان يجتاح شرعهما الإسلامي مشاعر معادية للولايات المتحدة .

6-الهدف السادس هو اقتصادي والذي يستنده أساسا إلى وجوب عدم تجاهل منطقة ضخمة تضم 525 مليون نسمة يبلغ نتاجها القومي 700 مليار دولار سنويا وهي خامس اكبر شريك تجاري لأمريكا وتحتل الاستثمارات الأمريكية في منطقة أسيا الوسطى المركز الثاني بعد اليابان.

المطلب الثالث : النتائج التدخل

1-انتهت الأمور في أفغانستان واسيا الوسطى كما ترغب واشنطن فقد انتشرت القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة وبعد الحرب عام 2002 أصبحت أوزباكستان موطنا لوجود عسكري أمريكي دائم من خلال القاعدة العسكرية في خان أباد ، التي تؤوي حاليا 1500 جندي

وقد تحولت "ماتاس" بالقرب من مدينة "بشكيك " في قرغيستان إلى قاعدة مركزية للنقل تؤوي أكثر من 3000 جندي وتستقبل عشرات الطائرات الحربية وطائرات الاستطلاع فضلا عن ان هناك المزيد من القواعد الجوية أصبحت تحت السيطرة الأمريكية في كل من طاجاكستان وباكستان.

2-تشكل حكومة جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية بزعامة حامد كرزاي وفتحت الحلاب الأمريكية على أفغانستان على مصراعيها أمام مزيد من التراجعات الخطيرة أهمها :

[1] احمد يبضون واخرون العرب والعالم بعد 11 ايلول /سبتمبر ، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية لبتات 2004 ص 73 74

-قتل الأسرى لم يقع التحقيق بشكل جدي ونزيه في المجزرة التي أحدثت بسجن قلعة " جايكي " والواقعة بمدينة "مزار الشريف " التي قتل فيها برصاص أكثر من 400 أسير سلموا أنفسهم دون مقاومة .

-انتشار أمراض غامضة على المواطنين الأفغان في إحدى المناطق الجبلية التي تعرضت لقصف أمريكي مكثف ورجح الأطباء سببها مواد نووية كيماوية .

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني و أهم سيناريوهاته

المبحث الأول: دوافع وأهداف سعي إيران لتطوير برنامجها النووي:

تمهيد:

لقد تضاربت الآراء، والتحليلات فيما يخص حقيقة امتلاك إيران للسلاح النووي، فمنهم من يعتبر أن إيران أصبحت دولة نووية، وذلك انطلاقا من تصريح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006 دخول بلاده النادي النووي بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم لإنتاج وقود المفاعلات النووية. ومنهم من لا يعتد بهذا القول أصلا ويعتبره مبالغة من إيران في تعاملها مع القضايا كعادتها، ومنهم من يذهب إلى أبعد من ذلك ويقول أنه ليس لإيران الحق أصلا في امتلاك السلاح النووي، لأنها تعتبر دولة غير سوية، وغير عقلانية في سلوكاتها وسياساتها الخارجية، وبالتالي فإن امتلكته ستصبح أكثر تهديدا من ذي قبل (فكرة تصدير ثورتها وسعيها لإحياء مجدها الفارسي[1]) القديم، وبين كل هذه الآراء وتلك، يبقى القرار بيد إيران حسب نظرتها لأمنها القومي، ومصالحها الإستراتيجية، وأسبابها المقنعة على الأقل بالنسبة لها، فالسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا: لماذا تريد إيران السلاح النووي؟ ولماذا تريد التحول إلى قوة نووية؟ ولماذا تصر على الدخول في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تعمم تداعياته منطقة الشرق الأوسط ككل أو ربما قد تتجاوزها؟

المطلب الأول: دوافع وأهداف التسلح الإيراني

هناك أسباب عديدة ومتداخلة تفوض نفسها بوضوح كمسوغات على دفع إيران نحو السعي لامتلاك القوة النووية.

1 –السلاح النووي الإسرائيلي:

لاشك أن أحد أهم الأسباب التي جعلت إيران تهتم بتطوير برامجها النووية، هو امتلاك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 150 إلى 200 رأس نووي، وبالتالي تتمتع إسرائيل بتفوق إستراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية، وهو الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين.

فالتاريخ أثبت لنا أنه إذا كانت دولتان في نفس المنطقة ،وواحدة منهما تملك سلاحا نوويا، فإن الأخرى تسعى جاهدة لامتلاك السلاح النووي، وذلك تطبيقا لنظرية" توازن الرعب"، في المنطقة، خاصة وأن كلا الدولتين (إيران–إسرائيل) تختلفان في توجهاتهما السياسية والاقتصادية، والثقافية، والإيديولوجية، خصوصا أن هناك دائما حرب كلامية، وإعلامية على المستوى الرسمي للدولتين، برز جليا من خلال تصريح" أحمدي نجاد "في مؤتمر عن العنصرية بأن إسرائيل هي دولة عنصرية، وأنها ورم سرطاني لابد من اقتلاعه.

[1] :مقال من دون مؤلف، لماذا تريد إيران امتلاك السلاح النووي؟ 2008/06/30في موقع:
.www.albainak, net/index, Aspx/Item, 1213 sctop

مما زاد من مخاوف إسرائيل، وجعلها في النهاية تطالب يفرض عقوبات على إيران. وتهدد أيضا بضربها وبتهديم مفاعلاتها النووية[1].

2-الوجود العسكري الأمريكي في الخليج:

الدارس للعلاقات الأمريكية الإيرانية يلاحظ بأن العلاقات بين الدولتين بربطها التوتر الدائم وأحيانا العداء، ونظرا للاختلافات الجوهرية، وقضايا الخلاف التي لا تزال عالقة لحد الآن بينهما[2].

وما زاد في تجسيد تلك الخلافات، وتعميقها التواجد الأمريكي الذي أصبح يحيط بإيران تقريبا من كل النواحي الشرقية في أفغانستان، والغربية في العراق قبل الانسحاب والشمالية بدول آسيا الوسطى والقوقاز، وهذا ما يشكل خطرا حقيقيا بالنسبة لمصالح إيران في هذه المناطق خصوصا أن أمريكا تسعى للحد– إن لم نقل شل –السلوك، والتحرك الإيراني في هذه المجالات التي تعتبر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها .هذا الخطر جعل إيران مهددة من كل الجهات، لذلك فهي تسعى لامتلاك السلاح النووي من أجل الدفاع عن مصالحها، وأمنها القومي، خاصة وأن هناك أزمة ثقة بنيوية تدخل في تركيب العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فبعد أحداث سبتمبر 2001 م واجه الأمريكيون مشكلة في أفغانستان، وطلبوا المساعدة من إيران وقدمت لهم، ثم جاءت المفاجأة بعدها بوضع إيران وتصنيفها ضمن محور الشر حسب السلطات الأمريكية، وهذا التناقض سمة دائمة في موقف أمريكا من إيران) تقبيل خد وصفع الخد الآخر(، كما أن مواصلة واشنطن الحديث الصريح والعلني عن تغيير النظام في إيران، يعد واحدا من الأسباب المحورية التي تجعل إيران راغبة في التحول إلى دولة نووية.

3الخطر العراقي(النظام البعثي البائد بقيادة صدام حسين):

منذ قيام الحرب الإيرانية العراقية ونتائجها السلبية على إيران، واستخدام العراق لأسلحة بيولوجية ضد إيران والتي مازالت آثارها لحد الآن، قررت إيران السعي لامتلاك قدرات نووية وجاء هذا– كما سبق الذكر –على لسان هاشمي رافسنجاني قائد القوات المسلحة الإيرانية آنذاك، وذلك من أجل التصدي لنظام" صدام حسين "في العراق[3]، والذي كان يمثل تهديدا كبيرا لإيران في فترة حكمه، ويشكل العراق بعد احتلاله من طرف الولايات المتحدة، ساحة معركة حقيقية بين المشروع الإيراني، والمشروع الأمريكي خاصة في ظل تدعيم إيران لأطراف عراقية على حساب أخرى مما يجعل إيران تتوجس من قيام عراق آخر غير عراق صدام حسين ينافسها على المكانة الإقليمية التي تسعى إليها طهران.

لذلك ترى إيران أنه قبل أن يحصل هذا لابد لها من امتلاك السلاح النووي، حتى لا يحدث سيناريو آخر لحرب عراقية إيرانية أخرى.

4الطموح الإقليمي الإيراني، الزعامة الإقليمية:

[1] : مشيل أيزنستاوت، برنامج إيران النووي غبار متراكم أم بخار مكتسب؟ دراسة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (متابعة سياسية رقم707مارس 2003.

[2] : محمد عباس ناجي، قراءة في أزمة إيران وتداعياتها، على الموقع: www.aljazeera, net/Studies .

[3] : محمد عباس ناجي، مرجع سابق على نفس الموقع.

لطالما سعت النخب السياسية، والثقافية الإيرانية لموقع إقليمي يتناسب مع تاريخ إيران الطويل وموقعها الجيوستراتيجي[1]، المهم وثروتها البشرية والطبيعية، وتعد القضية النووية على أنها الوسيلة الأنجع لتوطيد الدور الإقليمي للدولة، فلنأخذ مثلا :علي لاريجاني كبير المفاوضين السابق حول البرنامج النووي، والمتحدث الحالي باسم البرلمان الإيراني، والذي قال إن" إيران لديها وجهة نظر إستراتيجية في ما يتعلق ببرنامجها النووي .في حين استطاعت أمم أخرى في المنطقة كمصر، وتركيا أن تتقدم، لا يوجد أي سبب كي لا تكون إيران قادرة على القيام بذلك أيضا ."وجهة نظر لاريجاني معبر عنها في" الخطة الإستراتيجية لإيران لعشرين عاما"(2005-2025)، التي صدق عليها مجلس تشخيص مصلحة النظام، والتي تطمح لتحويل إيران إلى بلد متطور في المرتبة الأولى في المنطقة اقتصاديا، وعلميا، وتكنولوجيا .وبمنظور عملي فإن إيران تواجه عددا من التحديات المتنامية، عدد السكان ينمو بسرعة، هي ممنوعة من المتاجرة مع بعض الدول الغربية، منشآتها النفطية هرمة، واستهلاكها المحلي من الطاقة يتضاعف كلها عوامل تتطلب في نظر القيادة الإيرانية اكتساب القدرة على إنتاج الطاقة النووية.

5-مشاكل مستقبلية في الطاقة الإيرانية:

يتحدث الإيرانيون أيضا عن مشاكل في الطاقة ستواجههم مع مرور الزمن، فيرى الإيرانيون أن النفط والغاز لن يدوما إلى ما هو أبعد من 25 إلى 30 سنة، ولهذا ينبغي توفير موارد بديلة– خصوصا وأن كلا من الغاز والنفط من أنواع الطاقة غير المتجددة، فإقامة 20 محطة كهربائية [2] نووية يكلفه 25 مليار دولار ستكون حصانة لمواجهة الزيادة المتواصلة في الطلب على الطاقة، لاسيما مع التنامي السكاني المتزايد في الجمهورية فالطاقة النووية أقل كلفة، ومادتها الخام (اليورانيوم) متوفرة في صحاري وسط إيران.

6- الدعم الشعبي الإيراني للبرنامج النووي:

الشعب الإيراني بمختلف فئاته العمرية، يساند ويدعم[3] البرنامج النووي لبلاده، ويطالب بضرورة التطور التكنولوجي، ودعم مسار التنمية في إيران، انطلاقا من تطوير البرنامج النووي، والذي يعتبر ذلك فخرا واعتزازا لكل مواطن إيراني، مما أعطى تأييدا شعبيا أكثر ومشروعية داخلية للسلطة الإيرانية في سعيها لتطوير برنامجها النووي، وفي الأخير يمكن القول، أن دواعي، وأهداف إيران نحو امتلاك السلاح النووي تعتبر أسباب ،وأهداف مقنعة وجوهرية، وسنتناول في العنصر الموالي الترسانة العسكرية الإيرانية بمختلف أنواعها البحرية، والبرية والجوية، ومختلف أنواع الأسلحة والتقنيات الحديثة التي تحوز عليها الجمهورية الإيرانية.

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الإيرانية :

لقد شهدت مصادر الواردات العسكرية الإيرانية تغيرا ملحوظا منذ ثورة 1979 عندما انقطعت الواردات من السلاح الأمريكي، وبدأت إيران تعتمد على الصين، والإتحاد السوفيتي سابقا علاوة على دول أوروبا الشرقية لتوفير المعدات العسكرية، وإن خسرت إيران العديد من مقدراتها الحربية أثناء الحرب مع العراق في ثمانينات القرن الماضي.

[1] : كيهان برزيغار، مفارقة الإجماع النووي الإيراني، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 136 ، بيروت، صيف 2010)، ص32.

[2] : محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران، (مجلة شؤون الأوسط، العدد 136 ، بيروت، صيف2010 ،ص53.

[3] : كيهان برزيغار، المرجع السابق، ص34.

وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع صادرات النفط 23 مليار دولار عام 2000 إلى 33,6 مليار دولار عام 2003 إلى 62 مليار دولار عام(2006) ،نجد أن الواردات العسكرية الإيرانية في هبوط مستمر، على سبيل المثال قلت واردات السلاح الروسي من 1,3 مليار دولار في الفترة 1993-1996إلى 0.1 مليار دولار في 2001-2004، وانخفضت واردات السلاح الصيني من 0,9 مليار إلى 0,1 مليار دولار في نفس الفترة الفترة، هذا يعني أن الجمهورية الإسلامية اتجهت إلى التصنيع المحلي رغم محدودية النتائج إلا أن السلطات الإيرانية ماضية في تطوير برامجها التسلحية، ونخص بالذكر البرامج المتعلقة بالقدرات الصاروخية المتوسطة، والبعيدة المدى، والعابرة للقارات ،وسنتطرق في النقاط التالية إلى مكونات الجيش الإيراني، ومختلف القدرات العسكرية لمختلف القوات المشكلة للجيش الإيراني[1].

أولا /القوات البرية:

الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج، إن عدد الدبابات بالجيش الإيراني شهدت زيادة ملحوظة في السنوات السابقة من 1135 عام 2000 إلى 1565في 2003 ، و 1613 عام 2006 ، وتشير بعض التقارير أن عدد الدبابات الحديثة لا تتعدى 580دبابة، وعدد الدبابات الجاهزة للاستعمال لا تتعدى 1000 ، وتستورد إيران الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا ،والصين، وأكرانيا، كما تصنعها محليا طبقا للنماذج السوفيتية التي تمتلكها.

كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة، واستنادا إلى تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية فإن قوة الجيش الإيراني النظامي وصلت عام 1995 إلى ما يعادل 12 فرقة، و 40 لواء متحرك، وشملت تلك التشكيلات 4 فرق مدرعة، بالإضافة إلى7 فرق للمشاة، وفرقة للقوات الخاصة مكونة من 4 ألوية، ويعتقد بعض الخبراء أنه لدى إيران عددا كبيرا من التشكيلات العسكرية الأصغر حجما، والتي تشمل25-28 فرقة، وأكثر من100 لواء، وفوج، وتشير هذه التقديرات إلى أن لدى إيران5-6 فرق مدرعة، و3-6 فرق ميكانيكية 13-14 فرقة مشاة، وفرقة واحدة للقوات الخاصة تتكون من أربعة ألوية، وتنتشر القوات الإيرانية حاليا على الحدود العراقية من شمالها إلى جنوبها في ثلاث تشكيلات كل منها بحجم جيش، ويبدو أن إيران تمكنت من نقل بعض الوحدات بعيدا عن الحدود الجنوبية، منذ أن حشد العراق قواته لمواجهة الخطر المحلي أي الشيعة جنوبه والأكراد في شماله، لكن توتر العلاقات بين الأكراد، والحكومة الإيرانية أجبر إيران على الاحتفاظ بقوات ضخمة في الشمال الغربي، ويبرز الجدول الموالي مختلف قدرات القوات البرية الإيرانية.

عدد القوات العاملة	**350,00**
عدد قوات الاحتياط	**220,000**
دبابات القتال الرئيسية	**1613**
دبابات أخرى	**80**

[1] : عبد القادر نزار، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، (بيروت، المكتبة الدولية ، 2008)، ص242 .

مركبات استطلاع	35
عربات لمشاة المدرعة	610
مركبات المشاة المدرعة	640
المدافع المقطورة	2010
مدافع ذاتية الدفع	310
قاذفات متعددة الصواريخ	876
مدافع أخرى	5000
صواريخ أرض – أرض	1812
صواريخ أرض – جو	العدد غير معروف
أسلحة مضادة للدبابات (موجهة)	75
قاذفات الصواريخ	العدد غير معروف
قاذفات عديمة الارتداد	العدد غير معروف
مدافع دفاع جوي	1700
طائرات نقل	17
طائرات عمودية	50

المصدر : www.aljazeera, net/NR/exerts/996BB7F8–2C683761, htm

ثانيا /الحرس الثوري:

يحاط تنظيم جهاز الحرس الثوري، ودوره بكثير من الغموض، وتتفق معظم المصادر على أنه تم تقسيم جهاز الحرس الثوري عام 1994 إلى أحد عشر تشكيلا موزعا على الأقاليم للحفاظ على الأمن الداخلي . وتشير بعض المصادر إلى أن قوات جهاز الحرس قسمت إلى12–15فرقة، وإن كان عدد أفراد معظم هذه الفرق أقل من مستوى الألوية التابعة للجيش النظامي ألإيراني والقوة النارية لهذه الفرق أقل من القوة النارية للكتائب القتالية في الغرب، كما يتوفر جهاز الحرس الثوري على حوالي18–23 لواء مستقل، تتضمن سلاح المدرعات، والمشاة– والقوات الخاصة، وقوات المضلات، والدفاع الجوي، والمدفعية، والصواريخ، والمهندسين ووحدات حرس الحدود[1]، ويلاحظ أن عدد أفراد تلك الألوية يعادل عدد الأفواج، والكتائب في القوات النظامية . ورغم ضخامة وحجم هذا الجهاز الأمني إلا أنه توجد بعض الخلافات حول الدور المستقبلي لقوات الحرس، وعلاقته يدور الجيش النظامي، وهذا نتيجة القوة السياسية التي تتمتع بها قوات الحرس الثوري، ودورها فقط في حفظ الأمن الداخلي أمر مشكوك فيه،

[1] : عبد القادر نزار، مرجع سابق، ص234 .

ومن المرجح أن تنافس الجيش النظامي للحصول على بعض المعدات الثقيلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قوات الحرس الثوري– مثلها مثل الجيش النظامي –تمتلك أعدادا ضخمة من الأسلحة المضادة للدبابات، بما في ذلك الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات من طراز– دراجون وتاووايه تي–3 وصواريخ عيار 3,5 بوصة، وكذلك قذائف(RBG-7) ، كما تمتلك حوالي 1500مدفع للدفاع الجوي، ومخزون إيران من تلك الأسلحة غير مؤكد حسب معظم الدراسات والتقارير الغربية، ولكن يبدو أنها تستورد صواريخ دفاع جوي قصيرة المدى روسية وصينية الصنع، كما يتضح أن قوات الحرس هي المستعمل الرئيسي لصواريخ أرض، أرض الإيرانية المنصوبة على اليابسة، يضاف إلى كل هذا وجود قدرات دفاعية، وهجومية في مجال الحرب الكيماوية، لدى كل من الجيش الإيراني والحرس الثوري[1].

ثالثا /القوات البحرية:

إن موقع إيران المتميز خليجيا قد أضفى عليها مزيدا من الاهتمام بقوتها البحرية، فهي تمتلك واحد من أطول السواحل المطلة على الخليج العربي ،والذي يمتد بها طولا من حدودها مع العراق حتى مضيق هرمز، الذي تمارس فيه إيران حضورا متميزا يمكنها من التأثير في حرية الملاحة، حيث تشاطئه من الشمال، والشمال الغربي، وتمتلك عددا من الجزر الواقعة فيه (لاراك وهنجام، وهرمز)إلى جانب جزيرة (قشم) التي تشكل شاطئه الشمالي، وجزيرتي (سيري وبين فرور).

اللتان تشكلان مدخله الغربي، وهو الأمر الذي يمنحها إمكانية التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة، والخارجة من الخليج، الذي يعتبر مركز التموين النفطي العالمي، وينعكس مباشرة على اهتمام السلطات الإيرانية ببناء قوة بحرية اعتراضية، وهجومية ،ودفاعية تسندها قوة دفاع جوي متطورة، وفاعلة تغطي جميع الأراضي الإيرانية.

وفي هذا الشأن صرح قائد سلاح البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري في 16 فبراير 2010 ، بأن سلاح البحرية الإيراني استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأجهزة المتطورة، وأكد أن بلاده تقوم حاليا بإنتاج بوارج مجهزة بأنظمة صاروخية متطورة مثل :أنظمة صواريخ" بيان"، و"جوشن"، و"درفش[2]"، وبعد هذا التصريح مباشرة دشنت إيران مدمرة حربية من صنع محلي في قاعدة" بندر عباس "أطلقت عليها إسم" جمران" مزودة بصواريخ بعيدة المدى، وتزن 1400 طن، ومجهزة برادارات حديثة، وقدرات حربية إلكترونية، إضافة إلى مجموعة من الغواصات سواء كبيرة الحجم أو الصغيرة منها على غرار الغواصة(Al-Sabehat- 15) التي دخلت الخدمة عام 2000 ، والزوارق الهجومية السريعة فقد أعلنت البحرية الإيرانية في 2006/07/06 عن اختبار زورق طائر سريع متطور جدا في إطار مناورات الرسول الأعظم في الخليج الفارسي، وهو زورق متطور جدا، ولديه قدرة عالية على المناورة في مياه الخليج وتبلغ سرعته 100 عقدة بحرية بالساعة.

كما أنه يمكنه تجنب الرادار بسبب تصميمه، والمواد المستخدمة في تصنيفه ويبين الجدول الموالي مختلف القدرات لسلاح البحرية الإيرانية.

[1] : نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

عدد أفراد القوات	1800
عدد الغواصات	3
عدد الفرقاطات	5
مركبات الدوريات والقتال الساحلي	250
مركبات دوريات الشاطئ	85
معدات مضادة للألغام	5
مركبات برمائية	10
مركبات دعم	27
مركبات استطلاعية	8
مركبات مضادة للغواصات	10
مركبات نقل	13

المصدر: **www.aljazeera, net/NR/exerts/996BB7F8-2C683761, htm**

رابعا /القوات الجوية والدفاع الجوي:

حضت القوات الجوية الإيرانية باهتمام كبير خاصة في مرحلة حكم الشاه، ومن ذلك امتلاكها لحوالي 456 طائرة مقاتلة أمريكية الصنع، من بينها طائرات (F-14TOMCATS) المزودة بصواريخ جو-جو من طراز (PHOENIX) والتي كانت إيران من أوائل الدول التي ،امتلكتها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحصار ألتسليحي الذي فرض على إيران بعد الإطاحة بالشاه، قد أثر في تلك الترسانة لحاجتها إلى قطع الغيار، والصيانة ،والذخائر ناهيك عن الاضطراب الكبير الذي شهدته القوات المسلحة جراء عمليات التطهير التي اتبعها نظام الخميني، إضافة إلى الخسائر إبان الحرب مع الجارة العراق، لذلك أصبح العمل على امتلاك قوة جوية متطورة، ورادعة من أولويات برنامج التحديث العسكري الإيراني بعد انتهاء الحرب، ففي إطار تركيزها على ضرورة إمداد سلاحها الجوي بقدرات نوعية.

حيث حصلت إيران وبموجب اتفاق التعاون التسليحي بينها وبين روسيا، والصين على مجموعة من الشحنات وعلى مراحل إبتداءا من 1992 كالآتي:

أ-12قاذفة إستراتيجية ثقيلة من طراز(12) (M22-Tupolev Tu)

ب-24مقاتلة هجومية إستراتيجية بعيدة المدى من طراز (24)-Fencer subhoi su

ج- (24)مقاتلة اعتراضية بعيدة المدى لأغراض الدفاع الجوي الاستراتيجية من طراز (Mig-31)

د- (24)مقاتلة هجومية تكتيكية من طراز Mig-27

هـ- (48)مقاتلة متعددة الأغراض من طراز Fulorum Mig-29

و-طائرتا رصد وإنذار استراتيجي مبكر، وإدارة عمليات جوية من طراز(llyushine A-5).

ل- (100) طائرة مقاتلة صينية من طراز(F-7M)

إضافة إلى اهتمام إيران للحصول على قطع غيار، ومعدات صيانة خاصة بالأسلحة الأمريكية ،والتي لا تزال تعمل في صفوف قوتها الجوية، مثل الطائرات المقاتلة من طراز4-f)و(5- f)وطائرات الهليوكوبتر من طراز كوبرا (ah-1j) وشينوك(Ch-47c) و(Bell) إضافة إلى طائرات نقل وصواريخ مختلفة[1].

وكما أسلفنا فإن اهتمام إيران بقدراتها الجوية، سواء كانت هجومية، أو اعتراضية، أو دفاعية ينم عن حس إستراتيجي تغذيه الطموحات الإقليمية الإيرانية على مستوى منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط وسنتطرق في المبحث الموالي إلى أهم المواقف الدولية والإقليمية من برامج التسلح الإيراني.

المبحث الثاني : المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني

بالرغم من الخلافات الأولية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الترويكا و الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،إلا أنهم جميعهم متفقون على ضرورة منع تحول إيران إلى دولية نووية .ولم تشكل هذه الخلافات التي كانت تتمحور بشكل أساسي حول الطريقة المثلى لتحقيق هذه الغاية أية عقبة في وجه السياسات المتبعة بل كانت تساهم إلى حد كبير في تعزيز فعالية كل منها ،فالضغط الأمريكي حفز الوكالة الدولية و التهديد بإحالة إيران إلى كمجلس الأمن زاد من أفضلية موقف الوكالة على إيران كما إن دور الوكالة خفف من الانطباع السائد بان القضية نزاع أمريكي إيراني إلى جانب مبادرات الترويكا الأوربية([2]).

وفيما يلي تفصيل لأهم الردود الدولية إزاء القضية الإيرانية

المطلب الأول : رد الولايات المتحدة الأمريكية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية

1/الموقف الدولي :

لطالما ساد الاختلافين أعضاء المجتمع الدولي حول القضية الإيرانية حيث انتقدت الولايات المتحدة الوكالة الدولية لعدم المسارعة في إدانة إيران بشكل صريح كما أظهرت شكوكا بخصوص المبادرات الدبلوماسية للترويكا الأوربية ،وبدورهما اعتبرت الترويكا الأوربية و الوكالة الدولية الإحالة السريعة إلى مجلس الأمن بأنها سابقة لأوانها فبقيت بذلك الهموم الأمريكية المتعلقة بقضية

[1] : نفس المرجع السابق.

[2] :- سامح راشد، المرجع نفسه، ص156.

إيران تتقلب بين ميلها لمعالجة تهديد إقليمي بشكل حاسم وبين إدراكها للقيود العسكرية و الدبلوماسية التي تواجه الحل المنفرد هذا التناقض في السياسة الأمريكية لم يقنع روسيا ومعها الصين لنسج على منوالها.

أ–الرد الأمريكي :

بعد الحادي عشر من أيلول شددت الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها على الدول المارقة مما أدى إلى تغيير سياستها المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية ،فانتقلت الأولوية من التركيز على انتشار "تكنولوجيا الأسلحة" إلى هوية الدول الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ([1])وهذا التحول استتبع بالضرورة استخفافها بأهمية نظام معاهدة حظر انتشار النووية التي اعتبرتها الولايات المتحدة غير مناسبة لمعالجة حالات انتشار الأسلحة النووية الخطيرة فيما بعد.

عاد التأكيد على الدبلوماسية مجددا ولكن مع استمرار التركيز على طبيعة النظام المسئول عن المشكلة وقد أكد الرئيس الأمريكي بوش على جانب الديمقراطية في حديثه عن إيران محذرا من أنه "لن يسمع لدولة غير شفافة و الراعية الأولى للإرهاب في العالم بأن تمتلك أشد الأسلحة خطرا "([2]).

وفي حالة إيران لا تقتصر المسألة ببساطة على عدم شفافية هذه الدولة و طموحاتها النووية بل تعتمد إلى تحديها للنظام الإقليمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة فإيران تستخدم الإرهاب و معاداة أمريكا وزعزعة الاستقرار من أجل تحقيق نظامها الإقليمي المفضل ،وعليه القضية النووية واحدة من عدة قضايا تتنازع حولها الدولتان .

الأمر الذي يستوجب من الولايات المتحدة التفكير في القضية بما ينسجم مع اعتقادها بأن النظام هو جوهر المشكلة وليس فقط سياسته حيث وصف الرئيس الأمريكي بوش إيران بأنها "أمة أسيرة بيد نخبة قليلة من رجال الدين تضطهد وتعزل شعبها "من هذا المنطلق زادت الولايات المتحدة من اتفاقها على ترويج الديمقراطية في إيران حيث أنشأت مكتبا خاصا بالشؤون الإيرانية بالإضافة إلى دعم المنظمات الإيرانية غير الحكومية و المزيد من التمويل فالهدف النهائي لهذه السياسة المقصود منها تشجيع و تطوير المعارضة ضمن إيران.

بالمبدأ تمتلك الولايات المتحدة خمسة خيارات واسعة و متداخلة في سياستها الخاصة بإيران :

1. **المنع** : من خلال العقوبات ومراقبة التصدير وإستراتيجية الحرمان و اعتراضات تستهدف فرض تكلفة على استمرار البرنامج و تأخيره
2. **الاحتواء** : و تجميد البرنامج عند مستوى معين الأمر الذي يوحي بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية و التعامل معه من خلال توليفه من الردع و الدفاع ([3]).

[1] :– شارهام تشوبين ، مرجع سابق ، ص137.

[2] : المرجع السابق، ص 138

[3] : محجوب الزويري، مرجع سابق.

3. **الإنهاء** : ويعني ذلك اتخاذ قرار بمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهائها قصرا
4. **تغيير النظام** : الذي يستلزم التدخل و إسقاط النظام بالقوة على غرار التدخل الأمريكي في العراق.
5. **التبني** : عبر القبول بالمحتوم و محاولة السيطرة على السلامة و أمن المواد و التبادل

ركزت الولايات المتحدة في إستراتيجية المنع الخاصة بها على العقوبات الأحادية منذ منتصف الثمانينات حيث فرضت الولايات المتحدة العقوبات على الإرهاب ولاحقا أضافت إليها مرسوم العقوبات الإيرانية الليبية في عام 1996 الذي يمنع الاستثمار الأجنبي الذي يزيد عن 20 مليون دولار في السنة في قطاع الطاقة ،كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات ثانوية على الشركات و الدول من بينها الصين و روسيا التي لها علاقات تجارية أو استثمارية مع إيران .

لقد فرضت مجموعة العقوبات هذه تكلفة اقتصادية جدية على إيران إذا أضرت بصناعتها النفطية و أخرت البرنامج النووي الإيراني ،لأنها حرمته من شبكة واسعة من الأشياء بحظرها التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام لكن على الرغم من العبء الذي فرضته على كاهل إيران ،إلا أنها بقيت ذات أهمية رمزية نظرا لأن البرنامج النووي الإيراني بلغ اليوم مشارف نقطة اللاعودة ([1]).

منذ العام 2003 إلى العام 2005 لم تكن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران منسجمة حيث تميزت بالعجرفة و المبالغة و إظهار إيديولوجيتها فمنذ العام 2003 عادت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على سياسة تغيير النظام عبر تشجيع المظاهرات الطلابية و إطلاق تصريحات تدعم الإصلاحيين ([2]) ومعارضي النظام ثم جاء انتخاب المتشدد محمود أحمدي نجاد كرئيس في حزيران 2005 لتثبت الولايات المتحدة عدم فائدة أية تسوية .

ومع نهاية العام 2004 اصطدمت السياسة الأمريكية بحائط صلب لعدم استعدادها للتعامل مع إيران بشكل مباشر لذلك ذهبت إلى دعم مبادرة الترويكا الأوربية التي تبنتها واشنطن في آذار 2005 ،و بعد رفض إيران لصفقة الترويكا الأوربية في منتصف 2005 أصبحت الولايات المتحدة أكثر انخراطا في العملية الدبلوماسية هذا التحول الأمريكي تضمن تسليما بمقايضة بحاجة للسرعة و بضرورة الحصول على اجتماع دولي واسع .

وكانت الولايات المتحدة تتقصى أيضا تكرارات جميع الخيارات مطروحة للبحث كما تسعى لإبقاء الضغط على طهران إذ وبشكل مختصر ليس لدى الولايات المتحدة سياسة واضحة أو متفق عليها أو ثابتة حيال إيران ([3]).

ب– رد الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

هناك انتقاء قوي وجه للوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص إيران فبعد أن تحققت الوكالة من إهمال إيران في إبلاغ عن بناء منشأتها الخاصة بالتخصيب وجدت الوكالة إيران مذنبة بانتهاك اتفاقية إجراءات السلامة التي وقعت عليها ،كما يؤكد مديرها

[1] : شاهرام تشوبين، المرجع نفسه، ص 140 .
[2] :- نفس المرجع، ص 146 .
[3] : شاهرام تشوبين، ص 158 .

العام محمد البرادعي بأن التحدي الذي تمثله إيران ليس فريدا نظرا للتغيرات في المعاهدة التي تسمح بامتلاك التكنولوجيا الحساسة التي تقرب الدول من إمكانية صنع أسلحة نووية ([1]).

وبعد الكشف عن هذا المزق ردت الوكالة الدولية باستخدام المعلومات و الضغط السياسي من أجل سير أعماق البرنامج الإيراني . ثم اعتمد مجلس المحافظين لدى الوكالة قرار في 12 سبتمبر 2003 نص على ضرورة تعاون إيران مع الوكالة كما فرض عليها توقيع و تنفيذ بروتوكول إضافي محلف باتفاقية الوقاية. كما هدد القرار أيضا بإحالة المسالة إلى مجلس الأمن ونتيجة زيادة حدة الضغوطات ثم التوقيع على اتفاقية باريس بين الترويكا و إيران في 2004 ([2]).

و تقدمت الدبلوماسية بسرعة اكبر في كانون الثاني 2006 بعد استئناف إيران لأبحاثها المتعلقة بالتخصيب فأصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية قرارا طالب إيران بتعليق كل أنشطتها وبأن تخضع لتحقيق الوكالة الدولية ،وطلب من المدير العام بأن يتقدم تقريره حول تنفيذ القرار و الذي أظهر برنامجا أكثر اتساعا و تقدما مما كان معتقدا ([3]).

لقد تميز رد الوكالة الدولية بقدرته على زيادة الضغط على إيران و في الوقت نفسه مقاومة دعوات الولايات المتحدة لنقل القضية إلى مجلس الأمن ،لقد استغل الوكالة الدولية انتهاك إيران التزاماتها المتعلقة بإجراءات السلامة من أجل تحسين إجراءاتها العملية بدلا من إلقاء عبئ الإثبات على كاهل الوكالة لإيجاد أية أنشطة غير قانونية فأصبحت إيران مطالبة بالتعويض عن انتهاكاتها الماضية و إظهار نواياها الحسنة .

على كل تبقى الوكالة الدولية واقيا هاما ضد الضغط الأمريكي و دليلا على أن إيران تأخذ الالتزامات الدولية على محمل الجد ،ولا يمكن لطهران أن تتهم الوكالة بالتحيز أو تتحمل عواقب معاداتها ([4]).

وفضلا عن معارضة الوكالة الدولية محاولات إيران لتوسيع معاني الأنشطة المستثنيات و غير المستثنيات من تعليق التخصيب ،فان الوكالة تعاملت مع قضية إيران بنجاح كبير فبحسب التقديرات أجرت الوكالة ما يزيد عن 1600 عملية تفتيش بمعدل ثلاث عمليات تفتيشية في اليوم الواحد .

المطلب الثاني : رد الترويكا الأوربية و روسيا

1- موقف الإتحاد الأوروبي :

تمثل الموقف الأوروبي أساسا في موقف الترويكا الأوروبية، وهي(فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)، التي التقت مواقفها حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تشير إلى أن جولات التفتيش التابعة للوكالة

[1] : نفس المرجع، ص 159 .
[2] : شانون.ن.كايل ،مرجع سابق ص 849 .
[3] :- نفس المرجع، ص 849 .
[4] :- ضياء مجيد الموسوي . مرجع سابق ص 141.

لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو إنتاجها محليا. وكانت السياسة التي عكست الموقف الأوروبي فعليا هي "الحوار النقدي" ،وهو ما أكده "جاك سانتير" رئيس المجموعة الأوروبية من خلال قوله: "إن الاتحاد الأوروبي سيظل متماسكا بسياسة الحوار النقدي ما لم يثبت بالدليل القاطع أي إدانة لإيران في الإتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية"، وباشر الأوروبيون([1]) مفاوضاتهم مع إيران بشأن ملفها النووي منذ عام2002.

حيث نجح الجانبان في عام 2003 في إيران اتفاق مبدئي على وقف النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافآت اقتصادية، وتكنولوجية أوروبية، غير أن الاتفاق لم يستمر سوى ستة أشهر بسبب استئناف طهران لعمليات تخصيب اليورانيوم، واستخدام أجهزة للطرد المركزي لهذا الغرض، سعيا لاستكمال دورة الوقود النووي، مما أدى بالأوروبيين إلى التخلي عن تعهداتهم اتجاه إيران، وتأكدهم من أن إيران تتجه نحو إنتاج قنبلة نووية، وذلك نتيجة الضغوط الأمريكية خاصة التي قام بها الرئيس السابق بوش الابن عقب زيارته الأوروبية عام2005 .

ولضرورات الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموما (الأوروبي والأمريكي)، أتجه الموقف الأوروبي للانصهار في البوتقة الأمريكية، من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤية الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن. وينظر إلى الجهود الأوروبية على أنها مكملة للجهود الأمريكية، وإنما كانت أكثر مرونة باعتمادها على الدبلوماسية بدل القوة والتهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

2-الرد الروسي :

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ربطت روسيا بإيران علاقات جيدة لكونها المزود الرئيسي بالأسلحة لإيران منذ العام 1989 لكن علاقة روسيا بإيران تغيرت إلى حد ما مع وصول الرئيس الروسي بوتين فتغيرت مبدئيا درجة الأهمية الإستراتيجية لإيران فبعد انكشاف أنشطة إيران النووية السرية في منتصف عام 2002 أصبحت روسيا تحاول الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقتاها الجيدة مع شريكتها القوية و المستقرة و بين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية .

ومنذ العام 2003 وقفت روسيا إلى جانب موقف الترويكا الأوربية فدعمت مبادراتها و استشارتها في مفاوضاتها مع إيران دون أن تقطع علاقاتها مع طهران و رغم استمرار العلاقة بين البلدين إلا أن روسيا أعطت الأولوية لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية مستخدمة القوة الدبلوماسية لتحقيق ذلك.

لكن الدبلوماسية الروسية أخذت مسارا مختلفا قليلا بعد فشل اقتراح صفقة الترويكا الأوربية في حزيران من العام 2005 ومع محاولتها الموازنة بين رغبتها في الحفاظ على صداقة إيران و بين لعب دور قيادي عاد تناقض موسكو التقليدي إلى البروز من جديد فمن جهة وافقت على أن تبيع إيران صواريخ دفاعية بقيمة مليار دولار و عارضت أي تصرف متسرع قد يزيد الأوضاع سوءا و

[1] : نوران طالب وشاش، العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010-2009، ص 40.

رأت في اقتراحها بتنفيذ التخصيب على أراضيها يشكل مخرجا منطقيا من الجمود الدبلوماسي ([1]).لكن من الواضح أن مقترح روسيا ليس جذابا من الناحية الاقتصادية بالنسبة لإيران كما أن التحكم بتزويد إيران بالوقود سيمنح روسيا رافعة مستقبلية كبيرة على جارتها ،كما أن تردد روسيا في فرض العقوبات على إيران في مجلس الأمن يؤكد استقلالية موسكو عن الولايات المتحدة وعلى روابطها المميزة مع إيران .([2])

المبحث الثالث : الملف النووي الإيراني و سيناريوهاته

إن المجتمع الدولي يحاول العمل على تقليص إنتاج السلاح النووي لماله من آثار مدمرة على الواقع الدولي و الإنساني جرى هذا العمل من خلال المنظمات الدولية و بالخصوص وكالة الطاقة الذرية الدولية حيث تسعى إلى أن توقع جميع الدول على اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وهذا الأمر جعل المستقبل مفتوحا على سيناريوهات متعددة خاصة بعد أن رفضت طهران المقترحات التي قدمتها الترويكا الأوروبية (بريطانيا و فرنسا و ألمانيا) .

وقد أدى هذا الوضع إلى وضع ما يعرف بأزمة الملف النووي الإيراني في بؤرة الضوء و هذه المرحلة تطرح سيناريوهات متعددة لهذه الأزمة و بطبيعة الحال هما سيناريو بناء قوة نووية و سيناريو التراجع .

المطلب الأول: سيناريو بناء قوة نووية

1/الملف النووي الإيراني :

شكل برنامج إيران النووي موضوع جدل منذ عام 1995 تاريخ صدور قرار وزير الطاقة الذرية الروسي Minaton بانجاز مفاعل طاقة مائي خفيف .ذي قدرة تعادل 1000 ميغاواط كهربائي بعد أن كانت ألمانيا قد باشرت بصميمه في الثمانينات في بو شهر Bushehr على الساحل الجنوبي الغربي الإيراني و الذي يعتبر بمرتبة سلاح من الوقود المستعمل لتشغيل المفاعل .

وخلال عام 2003 اشتد الجدل حول برنامج الأسلحة الإيراني عندما ثبت أن إيران كانت تستعمل بشكل سري تقنيات الوقود النووية الدورية. بما فيه التركيز و إعادة المعالجة من دون أن تصرح عن أنشطتها هذه إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. خلافا لما هو منصوص في اتفاقية الوقاية التي وقعتها في 1984 مع الوكالة.([3])

1.أ– مسار إيران النووي :

[1] :– ضياء مجيد الموسوي . مرجع سابق ص 141.

[2] : شاهرام تشوبين المرجع نفسه ص 171،172.

[3] : شانون .ن كايل ،التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي ،ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي و آخرون ،الكتاب السنوي المركز الدولي للوحدة العربية،2004،ص846.

إن البرنامج النووي الإيراني الذي وصل إلى مرحلة متقدمة انطلق في سنة 1956 .بالتعاون مع فرنسا .وكانت الملايات المتحدة الأمريكية هي ممول طهران بأول مفاعل نووي للبحث سنة 1964 .

وفي سنة 1974 وفي ظل الأزمة البترولية ،وافقت كل من فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية على بيع محطات نووية لإيران ومن جهة أخرى ،تكثف التعاون بين باريس و طهران حيث تم التوقيع على اتفاق Eurodif الذي جعل من إيران مساهما في الاتحاد الأوروبي لتخصيب اليورانيوم بنسبة 10% من كميات إنتاج المصنع الذي كان من المتوقع أن تكون بداية الإنتاج فيه سنة 1981 ([1])

وبعد إعلان "الإمام الخميني" عن إقامة الجمهورية الإسلامية في فبراير 1979 ،وبعدها في أفريل أمر باستئناف استغلال حقول اليورانيوم و أبقى على الاتفاق الذي أبرمه مع ألمانيا من أجل بناء محطة Bushehr الذي انطلق سنة 1975 و أكد خصوصا على مساهمة إيران في اتحاد Eurodif و فور الإعلان عن إقامة الجمهورية الإسلامية باشرت هذه الأخيرة بشراء تجهيزات من ألمانيا و الصين و الأرجنتين وباكستان لكن كانت روسيا هي البلد الذي أقامت معه تعاونا استراتيجيا ففي يناير 1995 عقد البلدان اتفاقا من أجل تشغيل محطة Bushehr التي تضررت جراء الحرب بين إيران و العراق ([2])

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الملف النووي الإيراني من مسؤولية قيادة النظام ،و يتكون مجلس الأمن القومي من عدد من الأعضاء بعضهم ممثلين المرشد الأعلى "علي خامئني" .

وعادة ينعقد مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية و يتخذ القرارات الصعبة و في بعض الأحيان يتشكل مجلس الأمن القومي كما حصل في تموز/جويلية 2005 من المرشد الأعلى بالإضافة إلى الرؤساء الثلاثة : أحمدي نجاد و الرئيس الأسبق د محمد خاتمي و الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني .

و كذلك رئيس الوزراء الأسبق أمير حسين موسوي الذي ترأس الحكومة لثمانية سنوات أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبعد الاجتماع و اتخاذ القرار تم الإعلان على لسان الرئيس السابق د محمد خاتمي عن استئناف إيران لبعض أنشطتها النووية في أصفهان . وعلى ذلك فان المسؤول عن اتخاذ القرار بشان الملف النووي و النشاطات النووية الإيرانية ليس متعلق بشخص الرئيس و إنما يتعلق بمجموع النظام ([3])

إن امتلاك الطاقة النووية أو السلاح النووي ليس بالأمر اليسير و السريع فالوصول إلى هذا المبتغى يتم بعد مرور سنوات طويلة في عمليات الأبحاث ،لذلك فان إيران عملت جاهدة على إقامة مراكز عدة للأبحاث منذ بدء برنامجها النووي في سبعينات القرن الماضي نذكر منها : – مفاعل أبحاث يعمل بالماء الخفيف بقوة 5 ميغاواط في طهران .

[1] : فاتح بوداموس (البرنامج النووي الإيراني)مجلة المختار،المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم،العدد09،الجزائر،مارس2006ص40.

[2] : فاتح بوداموس المرجع نفسه ص40.

[3] : ضياء مجيد الموسوي،اللاءات الثلاثة2005الفرنسية و الهولندية للدستور الأوروبي والإيراني للتيار الإصلاحي"الشعوب تعاقب حكمها"ديوان المطبوعات الجامعية–بن عكنون،الجزائر،سبتمبر 2006 ص130.

- مفاعل يعمل بالينوتران بقوة 27 ميغاواط في أصفهان .
- بناء محطتين بقوة 1300 ميغاواط في بوشهر .

- إقامة مركز للأبحاث النووية في منطقة أميرآباد .
- مركز الأبحاث بواسطة الليزر و مجموعة من مختبرات ابن الهيثم .

- مركز بوتاب لأبحاث الطاقة النووية شرق أذربيجان .

- مركز الأبحاث في جامعة الإمام الحسين الخاصة بالحرس الثوري .

– مختبر بن حيان للأبحاث النووية .

– منجم الخميني للأورانيوم في يزد .

– مركز للأبحاث النووية في جامعة طهران .

– مركز نووي للأبحاث الزراعية و الطبية في كرج .

– مركز للأبحاث النووية و التكنولوجية في أصفهان .

– منجم ساخن للأورانيوم . ([1])

- مركز أبحاث الفيزياء في جامعة الشريف في طهران .

و حسب مختلف المصادر من بينها الوكالة الدولية للطاقة الذرية AIEA توجد ثلاثة مواقع نووية تلفت الانتباه وهي :

1.أراق : بناء مفاعل بحث من الماء الثقيل طاقته ب 40 ميغاواط ممون باليورانيوم الطبيعي يمكنه إنتاج من 10 الى20كغ من البلوتنيوم ما يجعله قادرا على صناعة قنبلة أو قنبلتين نوويتين .

2.موقع أصفهان : الذي يحتوي على وحدة تحويل اليورانيوم وهي المرحلة التي تسبق تخصيبه وتوجه لإنتاج الوقود ،علقت نشاطات هذا الموقع في نوفمبر 2004 ثم استؤنف في 8 أوت الماضي وحسب قديرات (AIEA) الوكالة الدولية للطاقة الذرية كون قد أنتج حوالي 6000كغ .

[1] : حجت مرتجى،التيارات السياسية في إيران المعاصرة،ترجمة محمود علاوي،ط1،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة 2002 ص23.

3.موقع ناتانز (Natanz) : المنشاة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم لا تزال العمليات معلقة فيه. استوردت إيران أو صنعت الملايين من أجهزة الطرد المركزي (Centrifugeuses) بعد الانتهاء من بناء هذا المصنع يمكنه إنتاج يورانيوم ضعيف التخصيب (الاستعمال المدني) أو يورانيوم قوي التخصيب (المواد القابلة للانقسام =الاستعمال العسكري) ([1]).

1.ب–التهديد النووي الإيراني : فرغم تأكيد طهران على سلمية برنامجها النووي إلا أن الكثير من الشكوك والتخوف تحيط هذا الموضوع.

لقد انقسم البرنامج النووي الإيراني في التسعينات إلى شعبتين متوازيتين : الأولى برنامج نووي سلمي تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية و برنامج عسكري تحت إشراف الحرس الثوري.لكن كلتا الشعبتين عادتا و توحدتا في العام 2000.وتنحصر عملية القرار في الشأن النووي في إيران ضمن ثلاث مؤسسات تنسق القيادة فيما بينها وهي هيئة الطاقة الذرية التي تهتم بالمسائل التقنية.

ووزارة الخارجية التي تهتم بالآثار الخارجية و الوحدات الخاصة من الحرس الثوري، التي تهتم بأمن المنشآت النووية ([2]).

إن إيران واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط و ستكون بعد وقت قصير دولة منتجة أساسية للغاز أيضا،وهي تؤكد على أن تطويرها للطاقة النووية هو من أجل توليد الكهرباء و إتقان دورة الوقود لكي تصبح مزود بالوقود النووي في المستقبل كما تبرر اهتمامها بالتكنولوجيا النووية من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادرها للطاقة و الحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيا العصرية أسوة بالدول العلمية المتطورة ،ومع الحقيقة أن النمو السريع لعدد السكان في إيران و الاستهلاك المحلي للنفط باتا يقللان من عوائد تصدير النفط .

فإنها حاليا تعتقد بأنها ستتمكن من إنتاج 7000 ميغاواط من الكهرباء وبناء عشر مفاعلات نووية بشكل أولي لذلك فهذا البرنامج يعني الاكتفاء في كل نواحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الاستخلاص إلى التخصيب ([3]).

من خلال الإصرار على امتلاك دورة و قوة كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم و إعادة معالجة البلوتونيوم ،كما أن إيران ستمتلك القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية بدون أي صعوبة تذكر وهو ما زرع الشك لدى الكثير من الدول في الحجج الإيرانية المتعلقة بحاجتها للاكتفاء الذاتي في كل جوانب دورة الوقود و حاجتها للطاقة كمبرر لاتساع نطاق البرنامج ،فان نص إيران على التخصيب في ناتانز وعلى بناء مصنع للماء الثقيل أراك في هذه المرحلة أمر ينذر بالخطر ([4]) .

كلما يصر الإيرانيين على أن القضية النووية ليست مجرد مسألة طاقة بل علم وتكنولوجيا اكتفاء ذاتي فهي بذلك أهمية عملية و رمزية كبرى لذلك فان إيران مصممة على تجنب الاعتماد على الآخرين في مسألة التزود المستقبلي بالوقود لكنها ستستمر في شراء الوقود في الوقت الحالي

[1] : فاتح بوداموس ،مرجع سابق،ص40.

[2] : شاهرام تشوبين،طموحات إيران النووية،ترجمة بسام شيحة،الطبعة1،الدار العربية للعلوم،2007 ص73 .

[3] : شاهرام تشوبين،المرجع نفسه،ص56.

[4] : محجوب الزويري،(الموجز عن إيران)،مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية،العدد1،أيار،2007 ص11.

نريد أن نختبر التخصيب وكل الأجزاء الأخرى من التكنولوجيا النووية من أجل استخدام هذا العلم القيم لمصلحة شعبنا وبلدنا وسنقوم بذلك مهما كلف الثمن([1])هي تصريحات لقادة إيرانيين علنية بأهداف برنامجها النووي .لكن في وجود شكوك حول حقيقة هذه الأهداف.فان إيران تخضع حاليا للاختبار من قبل المجتمع الدولي.

لأن الحجج الإيرانية المتعلقة بتنويع مصادر الطاقة أكثر معقولية و قابلية للتصديق من تلك التي تبرز البرنامج النووي على أساس الاكتفاء الذاتي ،وهناك عدة الأسباب تدعو للشك في حجة الاكتفاء الذاتي هذه :

أولا : حتى دول مثل السويد التي تملك عشر مفاعلات نووية لا تشعر بالحاجة لبناء مرافق للتخصيب بل تشتري وقودها من السوق المفتوح لأنه أقل تكلفة.

ثانيا : حتى مع امتلاك دورة وقود كاملة ستبقى إيران معتمدة على استيراد اليورانيوم لأنها تفتقر إلى المخزون الطبيعي الكافي في أراضيها ([2]).

ثالثا : فيما يتعلق بازدياد الاستهلاك المحلي للطاقة ،فالمشكلة التي تعاني منها إيران هي ازدياد الطلب على البنزين وليس الطاقة لأن الاستهلاك المحلي للبنزين المدعوم بقوة مكلفة للغاية ويتزايد مع تزايد عدد السكان ،من هنا فان مصانع توليد الطاقة النووية التي تنتج الكهرباء فقط لن تلبي الحاجة أبدا .

ويمكن فهم الشكوك المتعلقة بطبيعة البرنامج الإيراني و طموحات إيران من خلال الادعاءات التالية : يقال أن إيران "تطور التكنولوجيا النووية" بما فيه التخصيب ،و "إن هذا له أهمية كبيرة في العالم " . "إن موقف الغرب المحاذي لإيران" يدل على أن إيران تمكنت من الوصول إلى هذه التكنولوجيا الفائقة الحساسية و المحتكرة من جدل عدد قليل من الدول كما ذكر المرشد الأعلى "علي خامئني " في خطاب له أمام أئمة المساجد بأن "الطغاة في هذا العالم يعلمون تماما بأننا لا نملك أسلحة نووية".

لكن ما يقلقهم هو وصول الأمة الإيرانية إلى التكنولوجيا النووية بكلمات أخرى فان المسئولين الإيرانيين يودون بأن التكنولوجيا النووية تعزز قوة إيران ،وتضمن موطئ قدم الجمهورية الإسلامية في الساحة الدولية و ترغم الأوروبيين على إعادة حساباتهم عندما يدركون بأنهم لا يستطيعون استخدام لغة القوة عند التحدث مع إيران .([3])

من الصعب فهم إيران و مجتمعها ليس أقل صعوبة منها على الفهم أنها لا تشبه الدول المارقة الاعتيادية و ذلك بما تملكه من خصائص فهي ليست دولة صدامية بشكل علني وهي لم تنسحب من معاهدات الحد من الأسلحة الملتزمة رسميا ،كل هذا يجعل من إيران تهديدا للمصالح الغربية هذه الخصائص المشكلة للتهديد يمكن توضيحها في :

[1] : محجوب الزويري، المرجع نفسه،ص11.

[2] : دبلوماسيا وعسكريا،النفط ورقة رابحة www.islamoline/servelt/satellite

[3] : www.alarabiya.net/views/2008/03/47/02htm

البنية التحتية النووية و البرنامج النووي :

يصر القادة الإيرانيون على أن بنيتهم التحتية النووية ذات أغراض سلمية بالكامل ،ولكن بغض النظر عن الحسنات التي يمكن أن يقدمها برنامج نووي واسع النطاق لبلد ينعم بمخزون ممتاز من النفط والغاز فان هذه البنية التحتية الداري تطويرها تجد ذاتها تبعث على القلق بل أكثر من ذلك.

إن طبيعة البرنامج وحجمه وتسلسله توحي كلها بأنه برنامج عسكري([1])وهناك ما يكفي من الأسباب للشك في غاية إيران من برنامجها النووي حيث اتخذ الجدال بعدا جديدا في أواخر العام 2002 مع نشر صور التقطت بالأقمار الاصطناعية تظهر منشأتي وقودي نووي في جنوب طهران

كما تبين أن الأولى منها قرب بلدة ناتانز هي مصنع لتركيز اليورانيوم في حين أن الثانية قرب بلدة أراك تعني بإنتاج الماء الثقيل دون صفارات الإنذار الدولية لدى اكتشاف المنشأتين غير المصرح بهما إذ حملت على الاعتقاد بأن ايران تكشف اليورانيوم من جهة و تفصل البلوتونيوم من جهة اخرى لكي تنتج مواد انشطارية تعتبر بمثابة سلاح ([2]).

كما ازداد القلق الدولي حول الأنشطة النووية الإيرانية عندما صرح الرئيس خاتمي في فبراير 2003 وللمرة الأولى عن نية البلاد في تطوير دورة وقودي نووي كاملة من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم و تخزين المخلفات ،أخيرا أن الطريقة التي انكشفت بها المعلومات المتعلقة بمنشآت حساسة في إيران و طريقة تعاملها مع الأمر من خلال تقديم أنصاف حقائق و تناقضات ووضع العراقيل من أجل إعادة أعمال التفتيش كل ذلك يوحي بأن إيران لديها ما تخفيه.

الصواريخ :

إن تطوير صناعة الصواريخ بالتوازي مع السعي للحصول على التكنولوجيا النووية يوحي بأنهما قد يكونان متصلين ،و بأن الإيرانيين ينوون استخدام الصواريخ كأدوات ناقلة إما لرؤوس نووية أو لرؤوس أسلحة دمار شامل أخرى قد يكون هذا هو التفسير بالفعل لكنه ليس التفسير الوحيد .

فما هو واضح أن إيران تعتمد على الصواريخ وتريد تطويرها من أجل إظهار مكانتها كقوة إقليمية أي أن البرنامج الصاروخي الإيراني بعدا سياسيا ولهذا السبب نجد الكثير من الدعاية و الضجيج الإعلامي يرافق مراحله المتنوعة ([3]) .

[1] : شانون.ن كايل،مرجع سابق،ص854 .

[2] : D.albrightand C.hindertein,(iran brilding nuclear fuel cycle facilites international transparency needed),http://www.isis-online.org/publications/iran/iranimages

[3] : شاهرام تشوبين،مرجع سابق ص86.

لقد بدأ اهتمام إيران بالصواريخ سنة 1988 وهي تعتقد بأنها ستكون حاسمة في الصراعات المستقبلية ،في البداية طورت إيران الصواريخ بمساعدة كوريا الشمالية من صواريخ سكود السوفيتية إلى جانب تقنية "نودونغ"الكورية الشمالية .

ومنذ تموز 2003 أصبحت صواريخها تتخذ شكل شهاب –3 وهذا الصاروخ يعمل بالوقود السائل مثل صاروخ سكود سي اوغاوري الباكستاني ويبلغ مداه نحو 1000 كلم ويحمل رأسا وزنه طن واحد .

ومع أن البرنامج الصاروخي الإيراني مازال يعاني بعض الإعاقة لاعتماده على قدرات محلية إلا أن إيران تستعد اليوم لإرسال قمر صناعي الى المدار ومع أنها تزعم بأنه معد لأغراض سلمية إلا أنه صناعة صاروخ يمتلك مراحل دفع متعددة ،ولم تصل إيران بعد لإتقان هذه التقنية .

كما تسعى إيران إلى تطوير أنظمة الدفع بواسطة الوقود الصلب التي تتطلب قدرات تكنولوجية عالية و التي ستزيد من مدى الصواريخ و تحسن دقتها و توازنها ([1]) مع أن تطوير التوجيه ممكن أيضا من خلال التقنيات المتوفرة عموما ،مثل النظام العالمي لتحديد الأماكن GPS كما أن إيران تسعى للحصول على صواريخ كروز من بعض الدول و من السوق المفتوحة .

كما أنه من الواضح أن إيران تطمح لأن تصبح قوة صاروخية وتسعى للاستفادة سياسيا من تطويرها التكنولوجي فقد أعلنت مؤخرا عن اختبار صاروخ بالستي قادر على حمل عدة رؤوس بالإضافة إلى صواريخ تحت مائية فائقة السرعة وهي تفاخر بنجاحات برنامجها الصاروخي دون الاكتراث ببواعث قلق الدول الأخرى و التي تعتبر إسرائيل أكثرها قلقا و ذلك لأن إيران تعتبر وجودها غير شرعي كما أن مدى الصواريخ الإيرانية الذي يمكنه بلوغ إسرائيل ،بالإضافة إلى الشعارات المعادية لإسرائيل التي تكتب على الصواريخ في الاستعراضات العسكرية لا يساعدان على طمأنة إسرائيل من النوايا الإيرانية .

و أخيرا ليس من الحكمة أن نفترض بان إيران ستبقى متخلفة تقنيا لمدة غير محدودة أو أن برنامجها الصاروخي ليس له علاقة بتطوير بنيتها التحتية النووية ،صحيح أن كلا البرنامجين يمكن أن يستخدما لأغراض أخرى لكن كليهما أيضا يمثلان خيارين يمكن استثمارهما في إنتاج نظام متكامل يتألف من أسلحة نووية و وسائل ناقلة إلى جانب أن إيران عملت على تجنب مزودي الأسلحة من الخارج منذ عام 1988 عندما أدت العقوبات الأمريكية عمليا إلى فرض الحظر على قوتها الجوية.([2])

فمنذ ذلك الحين بدأت إيران تنظر إلى الصواريخ كبديل للقوة الجوية المكلفة،فالصواريخ أقل كلفة و أطول عمرا (مخفية،موزعة،متحركة) ومع أنها أقل دقة و مرونة وقدرة على حمل المتفجرات إلا أنها بعكس القوة الجوية تفصل القدرة التدميرية عن القدرة العسكرية فهي بذلك سلاح مثالي بالنسبة لدولة طموحة متلهفة لفرض هيبتها لكنها محدودة القدرات العسكرية .

[1] : القوات الجوية الإيرانية "كفاح غير تقليدي"www.islamonline.net/sercelt/satellite268news%2fwabayont

[2] : شاهرام تشوبين ،مرجع سابق ،ص87،88.

المطلب الثاني : سيناريو التراجع

1/الخيار الدبلوماسي (سيناريو الحل السلمي) :

تنامى دور الدبلوماسية في السياسة الأمريكية بصورة واضحة بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك اوباما مدة الحكم في الولايات المتحدة ،وأن إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما أعطت الأولوية للوسيلة الدبلوماسية بالنسبة إلى إيران .

وتعمل الإدارة الأمريكية على إقناع إيران دبلوماسيا بالتخلي عن سياستها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية حسب ما يراه الأمريكان والتي تعدها تهديدا للمصالح الأمريكية وقد تسعى الولايات المتحدة إلى تقديم عدة محفزات لإيران من اجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي ([1]).

ويستند هذا الاحتمال في بروز مؤشر الحمل الدبلوماسي لحصول التقارب و الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران من خلال سلوكيات وقرارات الرئيس الأمريكي في انتهاج سياسة مغايرة لأسلافه من الرؤساء حيث تتناقض سياسته مع سياستهم فهم انتهجوا سياسية المقاطعة الجدية مع إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران .إذ أدركت الإدارة الأمريكية أن الإدارات السابقة لم تراع المخاوف الإيرانية من السياسة الأمريكية في المنطقة و لهذا كانت القطيعة بين البلدين لمدة طويلة، وقد اتضحت معالم هذه السياسة الجديدة في يناير حينما أعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما بأنه سيعتمد نهجا جديدا في التعامل مع إيران وملفها النووي كما انه سيعتمد أسلوب الانخراط المباشر مع إيران بدلا من أسلوب المواجهة و الاحتواء الذي كانت الإدارة الأمريكية السابقة تتبعه خلال السنوات الثماني الماضية .([2])

ومن أهم مؤشرات التطور تغير الخطاب الرسمي الأمريكي إذ وصف الرئيس الأمريكي باراك اوباما إيران بصفة الجمهورية الإسلامية بدلا من النظام الإيراني الذي اعتادت الإدارات الأمريكية على وصفه به و أكثر من ذلك فقد قوبلت تصريحات إيران المتشددة على المبادرة الأمريكية بلهجة غير مألوفة في الخطاب الرسمي الأمريكي ([3]) .

وربما نجد أن هناك جملة من المصالح الأمريكية هي التي دفعت الإدارة الأمريكية الجديدة لتغيير خطابها الرسمي تجاه الجمهورية الإسلامية و يمكن تركيز هذه المصالح في عدة ملفات أهمها ([4]) :

[1] : بهاء عدنان السعبري،الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ايلول،مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،بغداد.

[2] : نقلا عن شريف شعبان مبروك،في ظل إدارة اوباما–السياسة الأمريكية تجاه إيران...إلى أين؟مجلة مختارات إيرانية عرض موقع الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية www.ahram.org .

[3]: عمر سعد خالد،اثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الأمريكية–الإيرانية حقبة ما بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة النهرين.

[4] : شريف شعبان، مصدر سبق ذكره.

***الملف الأفغاني** : إدراك الولايات المتحدة أن لإيران دورا كبيرا في أفغانستان قد يشكل من المنظور الأمريكي عاملا مهما في تحجيم الدور المتنامي لحركة طالبان ،قد تكون إيران ممرا مناسبا للإمدادات الأمريكية إلى أفغانستان نظرا لوجود موانئ كثيرة في بحر قزوين و الخليج والخبرة السابقة في التعامل مع الملف الأفغاني .

***الملف العراقي** : إذ ترى الإدارة الأمريكية بأن إيران تؤدي دورا مهما في التأثير في الداخل العراقي من خلال نفوذها على بعض الأحزاب و القوى السياسية العراقية .

أولا : أسلوب الضغط على الدول التي تتعاون مع إيران

أسلوب الحوار الذي يعتمد الضغط على الدول و المنظمات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران تحاول الضغط على الدول التي تقدم الدعم إلى البرنامج النووي الإيراني و كذلك تمارس الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ([1])و العمل بكل ما بوسعها للتأثير على مجلس المحافظين في الوكالة من اجل إحالة الملف النووي الإيراني برمته إلى مجلس الأمن الدولي . وعلى الأخص على روسيا الاتحادية بوصفها الدولة الأكثر تعاونا مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فمنذ الثمانينات أصبحت إيران العميل الأول للسلاح الروسي في المنطقة ،وفي التسعينات عقدت روسيا مع إيران اتفاقا لتنفيذ مشروع بناء مفاعل بوشهر مع تأكيد روسي لأمريكا بان المشروع لن يتيح لإيران إنتاج وتخصيب اليورانيوم و بالتالي صنع القنبلة الذرية كما أن هذا التعاون لا يتعارض مع معاهدة نزع السلاح ([2])،إلا أن الولايات المتحدة لم توافق على هذا الاتفاق و طالبت روسيا بوقف التعاون النووي غير العسكري لكن روسيا لم توافق على طلب الولايات المتحدة الأمريكية بل مضت روسيا في بناء مفاعلات أخرى في الجمهورية الإسلامية وهذا مما أثار حفيظة الأمريكان الذين يدعون أن إيران لديها برنامج نووي سري دون أن أن يوضحوا الأدلة و البراهين التي تؤكد هذه الفرضية وان عدم تقديم الأدلة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية دفع روسيا إلى عدم المبالاة اتجاه الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني و أعلنت عدم توقفها عن تصدير الوقود النووي إلى محطة بوشهر الإيرانية شريطة أن يعاد لاحقا إلى روسيا لمعالجته مجددا ([3]).

ثانيا : أسلوب العقوبات الاقتصادية

أ/من خلال إصدار قرارات أمريكية أو من الأمم المتحدة :

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين إجماع غربي ضد الجمهورية الإسلامية حول برنامجها النووي و السلوك المتشدد الذي تسلكه إيران من وجهة النظر الغربية إذ عملت الولايات المتحدة على إقناع الدول الغربية و اليابان بضرورة محاصرة إيران اقتصاديا من خلال فرض عقوبات قاسية ،ومن جهة أخرى ذكر تقرير أوربي أن إيران سحبت أصولا من بنوك أوربية في

[1] : رياض محي علي حسين،البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط،دمشق،دار الأوائل.

[2] : نبيه الأصفهاني،مستقبل التعاون الروسي الإيراني في ضوء التعاون الأخير،مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ،الأهرام مصر.

[3] : مجلة الدفاع عدد مايو

محاولة للتصدي للعقوبات المالية الجديدة ضدها إلى أنها خطوة احترازية قبل إيران تحسبا لقرار أوربي بتجميد الأصول الإيرانية في البنوك الأوربية ([1])ويمكن متابعة تاريخ العقوبات الاقتصادية و التجارية على إيران كالآتي :

	رقم القرار	السنة	المعلومات
			بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران و سقوط الشاه و احتجاز الرهائن فرضت الولايات المتحدة قيودا على إيران .
			قانون داماتو اصدر الكونغرس الأمريكي هذا القرار و الذي أعلن فيه حظرا تجاريا كاملا على إيران .
			فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة على إيران حيث يفوض مجلس الأمن الأعضاء في الأمم المتحدة منح إمدادات وبيع أو نقل كل المواد و المعدات و البضائع و التكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.
			اصدر مجلس الأمن هذا القرار بهدف زيادة الضغط على إيران بشان ملفها النووي و برنامجها الصاروخي و ذلك بمنع التعامل مع البنك الإيراني الحكومي (شخصا ومنظمة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني).
			ينص هذا القرار الصادر من مجلس الأمن على حظر الأصول الإيرانية و السفر على المزيد من الشخصيات الإيرانية و تفتيش الطائرات و كذلك تفتيش السفن و مراقبة أنشطة البنوك.
			ينص هذا القرار على فرض ادراءات ضد البنوك الجديدة في إيران يشتبه في صلتها بالبرنامج النووي أو برنامج تطوير الصواريخ و حظر على واردات الدبابات و الطائرات الهجومية وكل ما يتعلق بالصواريخ البالستية.

وتعد هذه العقوبات محاولة لعزل إيران عن العالم و حث المنظومة الإقليمية والدولية التي تتعامل معها اقتصاديا و تجاريا على تقليص ذلك التعامل بقدر الإمكان من جانب ،ومن جانب آخر تشديد العقوبات الاقتصادية عبر القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ضد إيران خاصة بعد صدور القرار في كانون الأول و الذي تم بموجبه فرض عقوبات على مؤسسات وشخص من

[1] : زكريا حسين ،أزمة النووي الإيراني،التحديات المتبادلة الإيرانية-الإسرائيلية-الأمريكية،مؤسسة حورس للنشر.

العاملين في البرنامج النووي الإيراني وكذلك فان الوفود الأمريكية تجوب العالم لحث الدول على تقليص استثماراتها في إيران ومنع أية استثمارية إيرانية جديدة وكذلك فرض عقوبات وضغوط على البنوك التي تتعامل مع البنوك الإيرانية([1]).

علما أن الولايات المتحدة تفرض على إيران عقوبات اقتصادية من خلال منع الشركات الأمريكية التعامل مع إيران وفق قانون دامتو حيث وق الرئيس الأسبق كلينتون الأمر التنفيذي في آذار و الذي أكد فيه أهمية فرض حظر تجاري شامل على إيران في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر اليهودي العالمي في نيويورك في نيسان قال "انا مقتنع بان فرض الحظر التجاري ضد إيران أفضل وسيلة تنتهجها بلدنا لتساعدنا على كبت ميول إيران للحصول على الأسلحة المدمرة وقيامها بدعم الفعالية الإرهابية([2]).

وقد نجحت الولايات المتحدة في فرض عقوبات على إيران والدول التي تساعد إيران وكذلك تسعى لتقديم مشروع قانون من شانه أن يوسع العقوبات الاقتصادية لإرغام الدول المستوردة للنفط الإيراني لكي تقلل وارداتها من إيران ،ويعد هذا المشروع الأمريكي احدث ما تسعى إليه الولايات المتحدة لمنع الحكومة الإيرانية من تخصيب اليورانيوم إلى المستوى الذي يمكنها من صنع أسلحة دمار شامل بينما كانت إيران تجري محادثات مع القوى الكبرى وفي كازاخستان لمناقشة البرنامج النووي الإيراني ومن المفروض أن يعطي هذا المشروع الجديد الرئيس الأمريكي باراك اوباما سلطات إضافية لفرض عقوبات مالية على الشركات الأجنبية التي تمد إيران بالقدرة الحيوية لاقتصادها وتحاول الولايات المتحدة تقليل صادرات النفط الإيراني إلى الصين والهند و اليابان من خلال الضغط على هذه الدول ([3])كذلك سعت الولايات المتحدة إلى إعداد قانون خاص بالعقوبات المفروضة على إيران يستهدف نظام البنك المركزي الأوربي لتسوية المدفوعات المصرفية بين الدول للضغط على هذا البنك لمنع الشركات و البنوك الإيرانية من استخدام نظام التسوية الآلية للتحويل السريع عبر أوربا ويعني أن هذا القانون سوف يصدر عقوبات ضد المؤسسات المالية التي تنجز معاملاتها المالية مستخدمة نظام تارغيت بما يخدم المصالح الإيرانية([4])

ب/العقوبات التجارية والاستثمارية :

وتعني تقليص التبادلات الاقتصادية تكون العقوبات هذه ناجحة ومؤثرة إذا كان البلد المعني يمتلك اقتصاد يعتمد في جانب كبير منه على المبادلات الاقتصادية في ضبط حركة قطاعاته الأساسية ،وفي ظل تفاوت درجة الانفتاح التي تميز الأسواق الوطنية و مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي فان الاقتصاديات المندمجة أكثر في الاقتصاد العالمي سوف تتأثر سلبا بالعقوبات ونظرا لارتباط السياسة و الاقتصاد ارتباطا عضويا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد تنعكس مباشرة على الجانب السياسي إذ من شان التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتد سلبا إلى كل النظام السياسي و على حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني بما يؤثر في سياستهم و تعديلها و لان أي نظام سياسي يحتاج إلى تأييد شعبي حتى يحفظ سلطته داخليا فان عامل الرضا الشعبي يؤدي دورا لا يستهان به في توجيه السياسات العامة .

---

[1] : قرار مجلس الأمن الذي اقر عقوبات جديدة على إيران،المركز الفلسطيني للتوثيق و المعلومات.

[2] : ستار جبار علاي،البرنامج النووي الإيراني و تداعياته الإقليمية و الدولية سلسلة كتب ثقافية تصدر عن بيت الحكمة بغداد.

[3] : معين حداد،الشرق الأوسط –دراسة جيولوتيكية–قضايا الأرض و النفط و المياه ،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .

[4] : أمريكا تعتزم تشديد العقوبات على إيران ،الجزيرة الوثائقية نقلا عن رويترز www.aljazeera.net

ويقوم أساس العقوبات الاقتصادية على فرضية أساسية هي أن القيادة السياسية للبلد المحاصر سوف تستسلم نتيجة للضغوط الخارجية ،ولذا إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل الولايات المتحدة و الأمم المتحدة على إيران يراد منها استسلام الحكومة للضغوط الغربية ولا يمكن ذلك تلا من خلال فرض حصار بحري على النفط الإيراني و إيقاف الاستثمارات الخارجية في قطاعي النفط والغاز و إغلاق التجارة الإيرانية الخارجية مما يؤدي إلى ضرر كبير في الاقتصاد الإيراني .ولكن هذه العقوبات لا تتناسب منطقيا مع شدة الضرر من البرنامج النووي الإيراني و التهديدات المفترضة ([1])فالوضع الداخلي في إيران اصب حالان أكثر ضغطا على النظام السياسي من اجل تغيير السياسات الخارجية و هذا الوضع تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيدا ولا سيما إدارة الرئيس باراك اوباما فهو يدرك بان العقوبات الاقتصادية يمكن أن تشكل عامل ضغط على الحكومة الإيرانية وسوف تخلق حالة من التمرد الداخلي في إيران مما يدفع بالنظام السياسي الإيراني لإعادة تقييم علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية ([2]).

ج/العقوبات الذكية

تستهدف العقوبات الذكية بالأساس قطاعات النخبة في البلد عن طريق مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي و هذا النوع من العقوبات لا يصطدم في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب وهو ما يوفر لها ميزة لا تتوفر لدى العقوبات الاقتصادية العادية وهذه الميزة تتلخص في الحيلولة دون استثمار النظام للعقوبات الاقتصادية و تحويلها إلى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي للنظام ،و العقوبات الذكية تؤثر بالتالي على النظام ككل أو على بعض الأجنحة بحيث تضغط عليه أو تحجب تأييدها عنه ولكن هذا النوع من العقوبات يتطلب تنسيقا دوليا على الصعيد التقني و السياسي وهو سيكون متاحا إذا ما كان هناك غطاءا شرعيا دوليا عبر قرارات مجلس الأمن الدولي .

وستتمكن هذه العقوبات من إيقاف تصدير التكنولوجيا و المنتجات المتطورة للتكنولوجيا إلى إيران بحجة أنها ستخدم أغراض عسكرية أو نووية مثل الحصار الذي فرض على الكتلة الشرقية إبان الحرب الباردة و مرورا بحظر الطيران المدني و هبوط الطائرات الإيرانية في المطارات الدولية و منع مشاركة الفرق الإيرانية في الألعاب الرياضية و كذلك وضع أفراد من النخبة الإيرانية على القائمة السوداء للدخول إلى دول العالم وبالتالي أن سياسة إيران النووي تؤدي بها إلى عزلها دوليا ([3]).

د/العقوبات المالية

تستهدف مصالح الشرائح الصناعية العليا و التجارية و تجميد الودائع الحكومية و ودائع الشركات و الأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية و تعد عملية عرقلة نفاذ الاستثمارات إلى دولة إيران ركنا هاما من أركان العقوبات المالية كما يتضمن هذا النوع من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة على إيران وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية و يضغط

[1] : مصطفى اللباد،العقوبات المفروضة على إيران ،شبكة المعرفة ابريل www.marefa.org.com

[2] : بهاء عدنان السعبري ،الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ،مصدر سبق ذكره.

[3] : مصطفى اللباد،العقوبات المفروضة على إيران مصدر سبق ذكره.

بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها وكذلك على احتياطي العملة الصعبة التي سوف تستهلك في دفع الفوائد و الأقساط لسدادها ديونها الخارجية و تستهدف العقوبات المالية رفع العملة الوطنية الإيرانية من قائمة التبادلات النقدية الدولية وهو يؤثر على سمعة إيران اقتصاديا ودوليا وهذه تعتبر من الإجراءات التي لا تحتاج إلى غطاء من مجلس الآمن إنما هي إجراءات عدائية غربية و عموما إن هذه الإجراءات لا تؤثر على الجمهورية الإسلامية لان سعر النفط المرتفع جعل طهران تبني احتياطات نقدية كبيرة في مواجهتها النووية كما أن إيران لا تحتاج كثيرا إلى صندوق النقد الدولي لان اقتصادها يعتبر شبه مكتفي و أن العملة الإيرانية سوف تتأثر و لكن لن تصل إلى الحد الذي تؤثر على الاقتصاد الإيراني و العقوبات المالية المفروضة على الشركات الأوربية التي تتعامل مع إيران سوف تتضرر هذه الشركات قبل إيران و تحتاج العقوبات إلى مدة زمنية كبيرة ويرى هاس الباحث والمفكر الأمريكي أن ذلك التأييد الدولي للعقوبات الاقتصادية على إيران انطباعا عن الرؤية المشتركة و المتطابقة لاستخدام هذه الوسيلة لإحداث تغيرات مهمة تحقق الأهداف التي وضعت من اجلها العقوبات الاقتصادية وهو ما يمكن أن نحصل عليه من تطبيق القوة العسكرية بسبب عدم الحصول على الهداف من العقوبات الاقتصادية و أن هذه العقوبات لم تستطع إحداث التغيير الكامل في الأزمة و بالتالي منع إيران من الحصول على السلاح النووي وهو مسوغ للضربة العسكرية المحتملة([1]).

1/أسلوب المفاوضات المباشرة:

يعد هذا الأسلوب من أفضل الأساليب التي قد تؤدي إلى نتائج ترضي جميع الأطراف المتناحرة خصوصا إذا عرفنا أن نتائج الضغوط الدولية و العقوبات الاقتصادية لم تعطي ثمارها في إيقاف إيران عن حقها في التبانة النووية ([2])لذا على الولايات المتحدة و الغرب السعي في طريق أخر لوصول إلى النتائج التي تطمئن إيران في حقها من التبانة النووية وعلى إيران أن تطمأن العالم بأنها لن تستخدم تلك التبانة في صنع القنبلة الذرية وذلك يأتي من خلال الحوار و المفاوضات بين الطرفين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية علما أن العقوبات الاقتصادية جعلت من إيران تسرع في برنامجها النووي من اجل الوصول للتبانة النووية التي تمكنها من التطور في الصناعة و الطب و إنتاج الطاقة الكهربائية السلمية من دون الاستعانة بالدول الأخرى .

لذا كان على الغرب جلب إيران للمفوضات لأنها الوسيلة الناجحة ([3]) هذه الخطوة المفروض أن تبدأ من الجانب الأمريكي فعلى الولايات المتحدة أن تبادر و تعطي الأدلة التي تجعل من إيران أن تثق بها فهي لديها نظرة تشاؤمية من الولايات المتحدة و غير واثقة من أي تصرف تقوم به وعليه لابد من الحوار الثنائي على أساس التقارب الأمريكي الآتي ([4]) :

- بدء الحوار الجاد والمباشر في جميع القضايا و أن لا يقتصر على البرنامج النووي فقط
- استغلال الفرص التي تشجع على استمرار الحوار الدبلوماسي

[1] : مصطفى اللباد،العقوبات المفروضة على إيران مصدر سبق ذكره.

[2] : ريتشارد هاس،حرب الضرورة و حرب الاختيار ،سيرة حربين على العراق ترجمة نور نابلسي ،دار الكتاب العربي ،بيروت .

[3] : ريتشارد هاس،حرب الضرورة و حرب الاختيار ،سيرة حربين على العراق ترجمة نور نابلسي ،دار الكتاب العربي ،بيروت .

[4] : بهاء عدنان السعبري ،الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران ،مصدر سبق ذكره.

- تحديد المصالح المشتركة بين الطرفين
- تقديم ضمانات من قبل المجتمع الدولي لحصول إيران على التبانة النووية السليمة
- تقديم ضمانات من قبل إيران بشأن برنامجها النووي في مونه سلميا
- رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية عن إيران

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع بجانبيه الموضوعي والنظري والتطبيقي توصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

أن ظاهرة السياسة الخارجية شانها شان الظاهرة السياسية و الاجتماعية الأخرى فهي لتخلو من التداخل و الاختلاف وذلك يعود لتعدد الأطر النظرية التي تدرس و تحلل هذه الظاهرة فكل مفكر أو باحث ينظر إليها من زاوية معينة وهناك من يرى أنها تقتصر على النشاط الخارجي للدولة بينما يراها آخرون بأنها مجموعة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في المحيط الخارجي.....الخ

ويمكن القول من خلال الدراسة النظرية للسياسة الخارجية بأنها مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي و توجهاته الفكرية و الراعية للمصالح الوطنية للأمة والمجسدة للتمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ومداخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتاحة و التي تتحقق عبر وسائل وأجهزة مختلفة.

وقد اختلفت نماذج صنع السياسة الخارجية فكل نموذج يركز على عنصر معين في صنع السياسة الخارجية فهناك النموذج الاستراتيجي ونموذج السياسة البيروقراطية وكذا النموذج ألتكييفي وصنع القرار التدريجي .

و الملاحظ عندما ننتقل للجانب التطبيقي للدراسة ,إ ن الولايات المتحدة الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي و انتقال العالم من نظام القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية و تحولها إلى قوة عالمية تتزعم النظام العالمي الجديد اتبعت سياسة خارجية نشطة ذات توجه جديد الهدف منه ترتيب منطقة الشرق الأوسط عموما وفق مصالحها الخاصة ومن متابعتنا للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط نجدان كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تباين سياساتهم قد اتفقوا إلى حد كبير على ضرورة تحقيق الأهداف الأمريكية وعلى سبلها ووسائلها و هذا ما يظهر جليا في ما يسمى بالمصالح الحيوية الأمريكية للمنطقة.

و قد تبلورت السياسة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط في صيغة أهداف و مصالح منها ماهية إستراتيجية و أمنية و سياسية و اقتصادية في مقدمتها:تامين النفط واستمرار تدفقه و ضبط أسعاره و كذالك حماية امن الدول التي تؤمن و تخدم مصالح الولايات المتحدة التي تمثل مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مثل الكيان الصهيوني كما أن السياسة الأمريكية ليست صنيعة الإدارات والمؤسسات و الهيئات الرسمية فقط مثل السلطتان التشريعية و التنفيذية و وزارة الخارجية وإنما تشارك في صنعها شبكة واسعة من الجهات والهيئات غير رسمية مثل جماعات المصالح ,الرأي العام و وسائل الإعلام وخاصة اللوبي الصهيوني إضافة إلى فريق واسع من الباحثين اللذين يعدون السلاح الفكري للدفاع عن القيم الأمريكية والعمل على نشرها و في هذا السياق فان النخبة الحاكمة صاحبة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية على اختلاف إداراتها سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين اتفقت على أن تواجدها في منطقة الشرق الأوسط و بشكل خاص في الشرق الأوسط و بالتحديد في العراق و أفغانستان هو تحقيق لمصالحها في شتى المجالات.

تسير العلاقات الأمريكية الإيرانية باتجاه مرحلة من الانفراج بعد سنوات من التوتر في ظل الضعف و الانشقاق العربي تعيش منطقة الشرق الأوسط حالة فريدة من التنازع ة بين كل ماهو أمريكي النزعة من جانب و كل ماهو إيراني التوجه من جانب أخر .

إن الخلاف الإيراني الأمريكي ليس سياسي أو اقتصادي بل أصبح إيديولوجي خاصة بعد تصاعد نفوذ المحافظين الجدد حلف بوش و استغلالهم لإحداث 11سبتمبر 2001 و استمرار جماعات الضغط الصهيونية في لعب الدور السلبي اتجاه العلاقات مع إيران.

فالصراع نشوء الطبيعة الأيديولوجية و ليس الدينية لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية فإيران تقدم نموذجا إسلاميا داعيا للمقاومة و رفض الانخراط تحت لواء القطب الأمريكي فهي إيديولوجية مناوئة تطرح نظرة مستقبلية لتعريض المصالح القومية الإيرانية التي يجب أن تبنى على استقلالية القرار في المقام الأول إن الولايات المتحدة هي المتربعة على رأس النظام الدولي و حسب المنظور الأمريكي على دول العالم.خاصة الدول الإقليمية الكبرى مثل إيران أن تنصاع لمطالب الطرف الأكثر قوة .

في القابل تستشعر إيران عناصر القوة الذاتية التي تمتلكها في مواجهة الولايات المتحدة فالإيمان بالقدرة الذاتية يهيئ مناخ التحدي و رفض الانصياع للخارج و يعمل على استنفار عناصر القوة و لاغنى أيضا عن إرادة سياسية قوية تدفع من ناحية استقواء لما هو متاح من موارد حتى لو كانت اقل من الخصم على المستوى المطلق.

فمنذ تولي اوباما الرئاسة و هو يطلق دعوات الحوار إلى إيران متوجا ذلك بموقفه الشهير في تركيا بان الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حالة حرب مع الإسلام .ما قاله اوباما أراد أن يصيب به العالم الإسلامي و إيران .

و تبعه نائبه جوزيف بايدن الذي وجه تحذيرا مبطنا إلى إسرائيل من خطورة القيام بمغامرة ضرب إيران و هو ما بدأت الأوساط الإسرائيلية تتحدث عنه مؤخرا أكملت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون حلقات الهجوم الدبلوماسي الايجابي حيال إيران بإعلانها أن الولايات المتحدة ستشارك في آي حوار دولي مع إيران حول برنامجها النووي .

إلا إن ذلك لا يعني أن العلاقات كانت مجمدة بشكل شبه تام منذ سقوط نظام شاه إيران و انتصار الخميني عام 1979 فإيران باتت قوة إقليمية يتداخل بالضرورة مع النفوذ الأمريكي الكبير أيضا في المنطقة .وهذا التداخل بين الأدوار افرز من التعاون النسبي لاسيما في الملف العراقي و التعاون الذي أبدته إيران في مراحل معينة من ضبط للجماعات الموالية لها.

و خلال الحرب الأمريكية على أفغانستان علت نبرة التفاؤل في تطوير العلاقات الأمريكية الإيرانية ايجابيا بسبب تعاون إيران .إلا إن هذا التفاؤل تراجع عقب إعلان بوش إن إيران هي من دول المحور عام 2002.

ما يعني أن العلاقة كانت تتأرجح بين انفراج جزئي و توتر وصل إلى حد تهديد بوش باستخدام القوة في عام 2004 لمواجهة النشاط الإيراني النووي .

إلا أن المراقبين لتاريخ هذه العلاقات يشيرون إلى إن الظروف الدولية و تغير السياسة الأمريكية قد يطلقان الضوء الأخضر لبداية عهد جديد بين واشنطن و طهران خاصة بعد فوز باراك اوباما بالانتخابات الرئاسية الأمريكية وكان رد فعل إيران على لسان رئيس جمهوريتها احمد نجاد أن تضع الإدارة الأمريكية الجديدة أولويات برامجها القادمة الرد السريع و الواضح على المطالب بإيجاد تغيير صحيح و أساسي في سياسيات الإدارة الأمريكية الداخلية و الخارجية مؤكدا انه طلب لكافة شعوب العالم و بالأخص منطقة الشرق الأوسط الحساسة و إعادة كافة الحقوق المشروعة للشعوب خاصة الشعب الفلسطيني و العراقي و الإيراني.

وبالرغم من سلبية المناخ بين الدولتين انعقدت حوله مفاوضات الثانية حول العراق الأمر الدال على إمكانية التحاور بين إيران و واشنطن.

إن مستقبل تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية يقودنا إلى التساؤل عن احتمالات تطور العلاقات المستقبلية لذا يمكن تصور سيناريوهين رئيسيين يتمثل أولهما في المواجهة الشاملة المتصاعدة فيتم افتراض استمرار مواجهة شاملة تعدد مستوياتها ما بين رفض الحوار إلى تصعيد العقوبات إلى طرح الخيار العسكري في النهاية تدعم هذا السيناريو عدة مؤشرات:

1-الطبيعة الخاصة لكلا النظامين الأمريكي و الإيراني حيث إن الهياكل الداخلية في الدولتين تدفع إلى المواجهة بسبب الطابع التبشيري الإيديولوجي في رسالة كل نظام

2-الضغوط القادمة من بعض الدول الإقليمية خاصة إسرائيل التي تدفع إلى المواجهة.

3-تزداد احتمالات التصعيد في حال اقتصار الخيار العسكري على ضربة عسكرية محدودة تمهد لها عمليات تخريبية في الداخل .

و بالحسابات الرشيدة السياسية يصعب تصور أن تندفع الولايات المتحدة في تصعيد مواجهتها مع إيران إلى حد العمل العسكري حيث آن سيناريو الحرب المحدودة أمر غير وارد لان التصعيد سيستمر حتى الوصول إلى الحرب الشاملة.إذ يعد بدا الحرب لا يمكن احتواء تداعياتها و أعطت عملية غزو العراق مثالا حيا على ذلك.ولا تزداد احتمالات توجيه ضربة عسكرية محدودة' و ربما نووية تكتيكية إلا إذا غلب منطق المغامرة و المجازفة على عملية اتخاذ القرار الأمريكي.

أما عن سيناريو الحوار المحدود و المحسوب فيقوم على أساس إمكانية إجراء حوار جزئي مرحلي في إطار عام من الصراع و التنافس فرغم الطبيعة الصراع للعلاقات بين الولايات المتحدة و الجمهورية الإسلامية أثبتت الخبرة التاريخية إمكانية فتح حوار بشكل غير مباشر في أحيان متعددة بين الدولتين.

أما بالنسبة إلى رأينا الشخصي كطلبة علوم سياسية فاحتمال المواجهة هو احتمال جد بعيد فإيران بالنسبة لواشنطن هي تلك الأداة التي تستخدمها متى أرادت لتضغط بها على دول المنطقة بصفة عامة و دول مجلس التعاون بصفة خاصة ' كما أن أمريكا التي لازالت تبحث عن مخرج مشّرف لها من العراق لا يمكنها خوض مغامرة أخرى مع إيران ستبدو مغامرة العراق أمامها جد تافهة لان إيران لن تكون أبدا بطنا رخوا و لقمة سائغة في فم الأم الأمريكية.

قائمة المراجع

المراجع

الكتب:

أولا:كتب باللغة العربية

1- أحمد ألنعيمي، السياسة الخارجية،(المملكة الأردنية: دار زهران للنشر والتوزيع،2010).

2-السيد أمين شلبي،في الدبلوماسية المعاصرة،(القاهرة:عالم الكتب،ط2،1997).

3-شاهر كامل الخزرجي،العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،(الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،2005).

4-سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،(الأردن:دار وائل للنشر،ط3،2006).

5-عامر، تحليل السياسة الخارجية،(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2008).

6-عبد العزيز إبراهيم عيسى، ومحمد جاب الله عمارة،السياسة بين النمذجة والمحاكاة،(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004).

7-عدنان السيد حسن، نظرية العلاقات الدولية،(بيروت:مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع،2003).

8-عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية ،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،2004).

9-لويد جنسن ،تغيير السياسة الخارجية،(الرياض:عمادة شؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة الملك سعود،ط1،1989).

10- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية:دراسة نظرية، (بغداد:مطبعة دار الحكمة، 1991).

11-محمد السيد سليم،التحليل السياسي الناصري:دراسة في العقائد والسياسة الخارجية،سلسلة أطروحات الدكتوراه،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،2001)

12-محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية،(بيروت :دار الجيل،ط2،2001).

13-محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي ،مدخل إلى العلوم السياسية،(القاهرة:منشأة المعارف،2001).

14-محمد طه بدوي،مدخل إلى العلاقات الدولية،(بيروت:دار النهضة العربية،د.ت.ن).

15-محمد علي العويني،العلوم السياسية :دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق(القاهرة:

دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب،1988).

16-محمد محمود إبراهيم الديب،الجغرافيا السياسية:منظور معاصر ،(القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية،ط5،د.ت.ن).

17-محمد موسى،أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي،ج1،(بيروت:دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع ،1997).

18-محمد نصر مهنا،العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة،(الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2002).

19-ميرل مرسيل، السياسة الخارجية،ترجمة:خضر خضر ،سلسلة آفاق دولية،(بيروت:جروس برس،د.ت.ن).

20-وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر:شركة الشهاب للنشر والتوزيع ،ط1،1991).

21-يحي أحمد الكعكي،الشرق الأوسط وصراع العولمة،(بيروت:دار النهضة العربية،ط1،2002).

22-يوسف ناصف حقي،النظرية في العلاقات الدولية،(بيروت:دار الكتاب العربي،1985).

<u>ثانيا:كتب باللغة الأجنبية:</u>

1-Ebba Ebban, Interest and conscience in modern diplomacy (New York :council on religion and international affairs,1985)

المجلات والمذكرات:

أولا:المجلات:

1-فاروق أبو زيد،دور الرأي العام ووسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية،مجلة الدبلوماسي،العدد.4، أفريل .1984

2-صالح ياسر،بعض معالم تحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 أيلول 2001، مجلة طريق الشعب،(مصر: العدد19-07-09-2007).

ثانيا:المذكرات:

1-صلعة نصيرة ،موقف إيران من الصراع العربي الإسرائيلي،مذكرة معد ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

2-رحماني نوال، دور الجماعات الضاغطة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية،إزاء القضية الفلسطينية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية،(جامعة مولاي الطاهر سعيدة،2008-2009).

قواميس وخطابات:

أولا:قواميس:

1-وضاح زيتون، المعجم السياسي، (الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرف الثقافي، ط1، 2002).

ثانيا:خطابات:

1-خطاب بوش، حالة الاتحاد، البيت الأبيض، الرئاسة الأمريكية.

2-أحمد إبراهيم محمود، عملية الصحراء،تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج ،السياسة الدولية،.1999

3-أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،(القاهرة:2002).

4-بسيوني عبير عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين،دار النهضة العربية،ط1،2011).

5-بشير موسى نافع،المشروع الأمريكي في العراق، أربع سنوات من الاحتلال،مركز الجزيرة للدراسات،(الدوحة:2007).

6-أحمد بيون وآخرين،خطبة التخرج الرئاسية،دط،ب ب ب أكاديمية،وست بويش،المناهضة للإرهاب.

7-يوب ودورد، بوش محاربا،ترجمة.

8-مكسيم لوقايقر،السياسة الأمريكية الخارجية،ترجمة،حسن حيدر،ط1،دار عويدات للنشر والطباعة (لبنان:2006).

9-أحمد حسن سويدان،الإرهاب الدولي في المتغيرات الدولية،ط1،منشورات الحلبي الحقوقية،(سوريا:2005).

الفهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول:الدراسة النظرية للسياسة الخارجية

الفصل الأول:الدراسة النظرية للسياسة الخارجية.....02

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية.....02

المطلب الأول:تعريف السياسة الخارجية.....02

المطلب الثاني:خصائص السياسة الخارجية وأنماطها.....06

المبحث الثاني:أهداف السياسة الخارجية وأجهزتها.....09

المطلب الأول:أهدافها.....09

المطلب الثاني:أجهزة السياسة الخارجية 12

المبحث الثالث:أهم نماذج صنع السياسة الخارجية.....20

المطلب الأول:النموذج الاستراتيجي.....20

المطلب الثاني:نموذج صنع القرار ونموذج السياسة البيروقراطية.....21

الفصل الثاني::خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان

الفصل الثاني::خلفيات وأهداف ونتائج التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان.....23

المبحث الأول:التدخل الأمريكي في العراق 23

المطلب الأول:خلفيات التدخل الأمريكي في العراق.....23

المطلب الثاني: أهداف التدخل الأمريكي في العراق.....27

المطلب الثالث: نتائج التدخل الأمريكي في أفغانستان.....28

المبحث الثاني:التدخل في الأمريكي أفغانستان 28

المطلب الأول:خلفيات التدخل في الأمريكي أفغانستان.....29

المطلب الثاني:أهداف التدخل في الأمريكي أفغانستان.....31
المطلب الثالث:نتائج التدخل في الأمريكي أفغانستان.....32

الفصل الثالث:الإستراتيجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وأهم سيناريوهاته

المبحث الأول: دوافع وأهداف سعي إيران لتطوير برنامجها النووي.....34
المطلب الأول:إسرائيل والوجود العسكري في الخليج.....34
المطلب الثاني: قدرات العسكرية الإيرانية.....36
المبحث الثاني:المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني.....41
المطلب الأول: رد الولايات المتحدة الأمريكية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية.....41
المطلب الثاني: رد الترويكا الأوربية و روسيا.....44
المبحث الثالث: الملف النووي الإيراني وسيناريوهاته.....46
المطلب الأول:سيناريو بناء قوة نووية 46
المطلب الثاني:سيناريو التراجع.....53
خاتمة.....60
قائمة المراجع.....63

الفهرس